مجلّة

المجمع الجزائري للّغة العربية

مجلة لغوية علمية محكمة تصدر عن المجمع الجزائري للغة العربية

العدد السادس عشر السنة الثامنة صفر 1434 هـ ديسمبر 2012 م

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية

العدد 16 السنة الثامنة : صفر 1434 هـ ديسمبر 2012 م

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية

مجلة لغوية علمية مُحكمة يصدرها المجمع الجزائري للغة العربية

المدير المسؤول

د. عبد الرحمن الحاج صالح

رئيس التحرير

عثمان شبوب

اللجنة العلمية

د. محمد صاري

د. أحمد حساني — **د. التواتي بن التواتي**

د. بشير إبرير — **د. عبد الجليل مرتاض**

عنوان المراسلة : 06 شارع العقيد بوقرة – الأبيار – الجزائر

البريد الالكتروني : aala@wissal.dz

هاتف : 213 021.23.07.90 الفاكس : 213 021.23.07.81

* المقالات التي ترد إلى المجلة لا تعاد إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر
* كل باحث مسؤول عن آرائه

محتويات العدد

1 – تجديد النحو: أبعاده و حدوده

أ.د.عبد السلام المسدي 9

2 – ظاهرة الحذف في ضوء الاستعمال اللغوي

أ.د. إبراهيم محمد أبواليزيد خفاجة..... 51

3 – التشكيل الصوتي وعلاقته بالمعنى والدلالة في القصيدة الأندلسيةشعر ابن زيدون أنموذجا.

أ. د/ خالد بوزياني..... 119

4 – في المصطلحيات من قضايا التّصنيف والانتماء

أ. يوسف مقران..... 141

5 – معوّقات الترجمة الآلية ذات الطابع النحوي:

قراءة نقدية لظاهرة اللبس النحوي في المترجم الآلي «ترجم»

د. حميدي بن يوسف..... 207

تجديد النحو: أبعاده و حدوده[1]*

د. عبد السلام المسدي

-جامعة تونس-

للحديث عن التجديد اللغوي إغراء خاصّ مَردّه إلى ما تتضمنه العبارة من ازدواج بين انكشاف دلالتها الظاهرة واحتجاب مقاصدها المضمرة. ولئن بدا أن اللغة – أيا كانت فصيلتها – تذعن لقوانين التاريخ بوصفها مثيلة الكائنات الحيّة فتستجيب لما يطرأ فيه من أشراط فإن أدق ما يثوي وراء مبدإ التجديد اللغوي هو الوقوف عند عتبة السؤال الأول: هل الظاهرة اللغوية تتجدد من تلقاء نفسها بحكم سلطة التاريخ عليها أم إن تجديدها فعل إراديّ ينجزه الإنسان- بصيغة المفرد أو بصيغة الجمع – بناءً على أنه صاحب القرار الممارسُ للسلطة التاريخيّة على كل الظواهر الاجتماعيّة؟

1-* - ألقى هذا البحث في مؤتمر مجمع دمشق السنوي لسنة 2008

إن هذا التسآل يدفع بنا إلى أن نشقق مفهوم التجديد اللغوي إلى تصوّرين اثنين: التجدّد والتجديد، فوراء كل تجديد لغوي يثوي مبدأ انصياع اللغة إلى التجدد، وخلف كل تجدد لغوي تسكن لحظة وعي لدى الإنسان الممارس لعملية التواصل اللغوي بأن التاريخ يدعوه إلى إعادة النظر في مسلّماته التعبيرية. وبين ثنائية التجدد والتجديد تتجلى ثنائية المعيار والاستعمال، وينضاف إلى سؤال البدايات سؤال إشكالي آخر: أيهما الحَكَم على الآخر: المعيار أم الاستعمال؟ أو — في أضعف الاحتمالات- هل للاستعمال سلطة على المعيار بعد أن يكون المعيار قد تم استنباطه من الاستعمال ذاته؟ بتصوّر آخر: هل يَفقد المعيارُ سلطته على الاستعمال تدريجيا بحسب تعاقب الزمن وتقلب الأحداث الطارئة عليه والمقتضية لحيثيّات أدائيّة مختلفة ؟ ثم هل يفترق موقف البحث اللغوي المنتسب إلى الموروث المعرفي الموسوم عندنا بالنحو وعند الآخرين بالفيلولوجي عن موقف البحث اللغوي المرتبط بالنقلة المعرفية في العصر الحديث والمنضوي تحت منظومة اللسانيات عامة ؟

وبعد هذا وذاك لا مناص من التعريج على مسألة افتتاحية أخرى، فما أسلفناه يندرج ضمن الكليات وهي القوانين الكلية، بمعنى أنه يشمل كل الألسنة الطبيعية مهما تكن أسرها وفصائلها، ولكننا نثير موضوع التجديد اللغوي من حيث نعتزم معالجة الظاهرة كما تعيشها اللغة العربية؛ لذلك نحن محمولون حملا على استدعاء خصوصيّات لن يَسْلمَ بحثنا ولن يستقيم ما لم نستحضرْها في كل مرحلة من مراحل التوصيف

الموضوعي والتشخيص المعرفي. وهذه الخصوصيات سنرجئ القول فيها إلى خاتمة البحث لأنها ستصلح — في آن واحد- تنبيها لضرورات معرفية واستخلاصات لموضوع مؤتمرنا هذا بشكل عينيّ وهو التجديد اللغوي.

لنتذكرْ أولا أن مسألة التجديد اللغوي في الفكر العربي منذ انطلاق النهضة الحديثة قد تحددت انطلاقا من تقاطع ضربين من الوعي: وعي بالسلطة الرمزية الكبرى التي مارستها اللّغة العربية داخل منظومة التراث الفكري حتى اكتمل معماره الثقافي تحت قباء الفضاء العربي الإسلامي، ووعي بأن اللّغة — بين ازدهار وضمور — هي دوما مرآة تنعكس عليها صورة الواقع السياسي فيما بين المد الحضاري المتألق والانحسار التاريخي الطارئ. وفي رَحِم هذا الوعي الفكري تخلّقت قضية التجديد اللغوي في بُعدها المعرفي ثم تطورت في امتداد ثقافي هو الناتج الأقصى لتضافر المقوّمات المادية المحسوسة والمرجعيّات الرمزية المجرَّدة على حدّ ما هو صورة من صور ازدواج المشهد العربي بما يثوي وراءه من مكوّنات المشهد الإنساني العام.

إن التجديد اللغوي — كما يعتزم مؤتمرنا هذا طرحَه ومعالجة قضاياه- موضوع شامل يحيط بكل مظاهر اللغة وبكل مستوياتها، بل وبكل تجلياتها الأدائية. ولئن بدا تفصيله متيسرا في الظاهر بين المعجم والتركيب والأساليب فإن مسألة المناهج التعليمية والطرائق التربوية تحيلنا على السياق الأعم، الشامل لها ولسائر المستويات الأخرى، ألا وهو موضوع الاكتساب اللغوي، وفي هذا المجال تحديدا ينبري علم التركيب — أي

علم المنظومات النحوية — ذا استحقاق متفوق لما له من أهليّة الخوض في النواميس الخفيّة المتحكمة في التداول اللغويّ.

في البدء يتعين التدقيق: إن النحو من حيث هو متصور تعبر عنه كل لغة بلفظ من ألفاظها — ينتهي دوما إلى ازدواج في الدلالة، فهو يُطلق مرادا به مجموع القوانين المتحكمة في نظام اللغة التي هي موضوع الحديث، ويطلق أيضا على المنظومة المعرفية التي بها نحلل اللغة بالوصف والتشخيص حتى نستنبط منها قوانينها الذاتية التي يمارسها المتكلم بالسليقة دون أن يَعيَها. والفرق بين الدلالتين واضح لدى غير العرب حين يميّزون بين قولهم على سبيل المثال (نحو الفرنسية أو نحو الإنجليزية) وقولهم (النحو الفرنسيّ أو النحو الإنجليزيّ).

أما في اللغة العربية فإن التداخل المصطلحي قد كان أكثر تشعبا، وتشعبه كان دوما وليد ضرب من المجاز يحلّ فيه الجزء محلّ الكلّ: فانطلاقا من عبارة علم النحو يقع الاختزال فيُستغنى عنها بلفظ النحو ثم انطلاقا من تعريفهم علم النحو بأنه علم الإعراب يحلّ لفظ الإعراب محل النحو وعلم النحو.

إن الفكر اللغوي العربي لم يعرف اختلافا في موضوع التجديد اللغوي ولم يعرف تضاربا ولا تشتتا مثلما عرف ذلك كله حين تعلق الأمر بمسألة الإعراب؛ لقد كان الاجتهاد خصيبا مثمرا كلما جال حول المعجم والمصطلحات، وحول الترجمة وأساليبها، وحول استثمار التقنيات المتطوّرة من الطباعة إلى الحاسوب، وحول طرائق التعليم وآليات التلقين،

ولكنه في موضوع الإعراب قد تفتق عن تباين جذري عميق. ومن مخاطره أنه كشف عن رؤى تقديرية ألقت بظلال من الشك والارتياب حول المعرفة اللغوية الحديثة بينما هي من كل ذلك بريئة.

فمن الذين حاولوا في العصر الحديث تجديد النظر إلى اللغة العربية وقضاياها واجتهدوا في تأويل بعض أبواب النحو العربي إبراهيم مصطفى، بل إنه بالكتاب الفريد الذي نشره سنة 1937 قد عُدّ من الأوائل الذين بدأت معهم حركة التجديد اللغوي بمراجعة مصادرات النحو ومقولاته بعد أن اتسعت حركة إصلاح التعليم النحوي وتيسير اكتسابه عن طريق مراجعة أدواته التربوية، وهي الحركة التي استهلها رفاعة الطهطاوي منذ بدايات النهضة العربية الحديثة.

وما قدمه إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو عملٌ رائد في ذاته، بل هو قويّ الريادة بالنسبة إلى الفترة التاريخية التي جاء فيها، ويكمن امتيازه في إقدامه على الاجتهاد في مرجعيّات النحو العربية كمعرفة وصفية فتصنيفيّة فتفسيريّة. أما المدار الذي أقام عليه تصوّره التصنيفي الجديد فمبنيّ على مسألة الإعراب وما يلحق بها من بحث في مدى ارتباط الحركات الإعرابية بدلالات مخصوصة؛ وقد انطلق من ملاحظة لغوية تأوّلها نحويا:

"قلّ أن يُشعرنا النحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع، ولو أنه تَبِعَ هذا التبديلَ في الإعراب تبديلٌ في المعنى لكان هو الحَكَمَ بين النحاة فيما

اختلفوا فيه، ولكان هو الهاديَ للمتكلم أن يتّبع في كلامه وجها من الإعراب".

وبناءً على هذا المنطلق أجرى استكشافه ليحدد لعلامات الإعراب مراتبَ واسعة من الدلالة، وقد كان سنده النظري في ذلك أن النحاة قد حصروا علم النحو في "أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء". بينما يستند هو إلى أن النحو"هو قانون تأليف الكلام، وبيانٌ لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتّسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها".

ويستنبط إبراهيم مصطفى أن النحاة "حين حددوا النحو، وضيّقوا بحثه، حرموا أنفسهم وحرمونا إذ اتبعناهم من الاطلاع على كثير من أسرار العربية، وأساليبها المتنوعة، ومقدرتها في التعبير، فبقيت هذه الأسرار مجهولة". "وأنهم حين اهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ أهملوا ما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى". ولا ينفك يعاودنا بهذا القلق الفكري في ربط الدرس الشكلي بالتخصيص الدلالي: "على أن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكما لفظيا خالصا يتبع لفظ العامل وأثرَه، و لم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثرا في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته".

وهكذا يحدد إبراهيم مصطفى المسوّغات التي خوّلت له أن يصادر منذ البداية على أنّ الرفع عَلَمُ الإسناد، وأن الجر علم الإضافة، وأن الفتحة

ليست بعَلم على إعراب، وتفسير ذلك حسب تحليله أن من أصول العربية الدلالة بالحركات على المعاني، وأن العلامات الإعرابيّة إشارة إلى معان يُقصد إليها فتكون تلك الحركات دوالٌ عليها. ثم يعلل ذلك بضرب من الاستدلال بالخُلْف بواسطة العرض الافتراضيّ الاستنباطي فيرى أنه "ما كان للعرب أن يلتزموا هذه الحركات ويحرصوا عليها ذلك الحرصَ كلَّه وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئا".

إن الذين تناولوا فرضية إبراهيم مصطفى بالتقويم والنقد كثيرون، وإذا كان بينهم إجماع – ونحن فيه معهم– فإنما هو ثناؤهم عليه في هذا السبق إلى تجديد طرح السؤال المتعلق بمصادرات العمل النحوي وفرضيّاته باعتبار أنه معرفة واصفة، وباعتبار أنه أيضا معرفة قابلة للتوظيف الانتفاعي من الناحية التعليمية، ولعل من أوجز ما ورد في شأن كتاب "إحياء النحو" ما كتبه الدكتور حلمي خليل في كتابه "العربية وعلم اللغة البنيوي" والذي بناه على رصد التأثيرات الحاصلة في الفكر اللغوي العربي الحديث والوافدة من الثقافة اللسانية المعاصرة، ومن أهم ما تناوله المؤلف بالنقد في ما يخص فرضيّة إبراهيم مصطفى مفهوم النظام الذي بنى عليه استدلاله النحوي.

لئن جاز لنا أن نقر لصاحب "إحياء النحو" بالفضل في أنه تجرّأ على تحريك القناعات الوثوقية الرّاسخة، وأنه بهذا قد نال أجر المجتهد، فإن ذلك لن يحجب عنا مواطن الزلل في منظومة الاستدلال الفكري كما سوّاها بنفسه. ومورد الزلل من منبعين: الأول أنه– من فرط حبه

للغة العربية ومن شدّة وعيه بضرورة تنظيم العلاقة التعليمية بين العربي ولسانه – قد راح يفترض أن كل بنية لغوية ظاهرة لابد أنّ تحتها بنية خفية لا تقل عنها انتظاما، فإذا به يترلق إلى المغالاة في النّسقيّة، والثاني أنه بعد أن كان وجيها في القول بأن اللغة محكومة بالنظام، وبأن الإعراب يندرج ضمن القوانين المحدّدة لهذا النظام، وبعد أن كان وجيها أيضا في القول بأن دلالة الخطاب — التي هي ثمرة انتظام أجزائه انتظاما مخصوصا — مقترنة بعلامات الإعراب اقترانا بالضرورة، لم يهتد إلى القبضة التأليفيّة الجامعة بين العناصر الثلاثة- عنصر التركيب وعنصر الإعراب وعنصر المعنى- في معادلة تجمع في طرفيها بين اتزان البنية وإجراء الوظيفة.

لعل المسألة تعود إلى نقطة البداية، وهي طريقة عرض المشكل والمنهج الذي نتوسل به إلى مغالقه. فالقول بأن للإعراب دخلا في ضبط الدلالة، وبأن للحركات التي هي كيفيّاتٌ صوتية تتعاقب على أواخر الكلمات تأثيرا في تشخيص المعنى ومثولا في إحكام مفاصل الخطاب، داخل نسيج الكلام، قضية. وقضية أخرى، مفارقة لها تماما، أن نقول إن الحركة الإعرابيّة — بذاتها وبسماتها وبخصائصها- هي التي تصوغ معنى الكلام، وتنتج دلالة الخطاب، وبالتالي فلابد أن تختصّ كلُّ حركة بمنضدة محددة من مناضد المعنى عند الإفضاء بالخطاب.

ومما لا شك فيه أن هذا الأمر الذي نسوقه لا يتيّسر تمثله إلا في ضوء وعي معرفي خالص بطبيعة الظاهرة اللغوية بصورة مطلقة، وهذا ما لا

يكفي فيه التأمل من داخل خصوصيّات اللسان الواحد مهما كانت طبيعته الصوتية والتركيبيّة، ولكن التبصّر الحصيف باللغة من خلال أنموذج اللسان النوعي قادر على أن يضيء لنا السبيل:

سننطلق من التسليم بأن اللغة محكومة بقانون من التناسب، يطرّد وينعكس، بين الارتقاء من الجزء إلى الكل والارتقاء من العرف المحض إلى المواضعة المعقولة، نعني تلك التي بوسع العقل أن يعقل نواميسها فيستقيم فيها القياس المنتظم. وهذا معناه أن "النواة" في الظواهر اللغوية هي دوما عرفيّة اصطلاحية اعتباطية، وان "الخلية" هي دوما جانحة نحو نسقيّة نتدبّرها على مهل فنستنبط بُناها الخفيّة الثاوية وراء اللاوعي لدى المستعملين المتداولين.

إننا نكاد نقول بأن الجزء في مجال اللغة مبني دوما على الاعتباط المحض، في حين أن الكل مُقام على قرائن منطقية إن لم نهتد إليها فبوسعنا افتراضُ وجودها افتراضا ريثما تتطور آلياتنا المعرفيّة فتسمح باكتشافها، والأمر مطرّد حيثما تحوّلنا من بنية إلى أخرى، وحيثما تسلّقنا من مستوى من مستويات إحدى البنى إلى مستوى آخر منها.

من منطق هذا العرض التصورّي في مستطاعنا أن نستذكر كيف أن الحروف في أي لسان طبيعي- وهي التي تمثل بنيته الصوتية من حروف صوامت وحركات صوائت- هي بمثابة الأجزاء، وأن كل واحد منها في ذاته هو ذو وجود عرفي محض، إذ ليست له حقيقة عينيّة ذات قيمة

معقولة، وبناء على ذلك تتشكل الكلمات في اللسان الطبيعي بتركيبات تختلف بحسب طبائع اللغات، وتكون تلك التركيبات دالة بالاصطلاح المحض، إذ لا وجه للعقل في تعليل أصل نشأة دلالتها في تلك الحروف بذاتها، ونحن هنا في غنى عن الاستطراد إلى ما خُيّل إلى الفكر البشري في مختلف الحضارات بصدد هذا الموضوع من تصورات مغايرة.

فالكلمات- كما هي بالوضع الأوّل- دالة بالعرف المحض ولا وجه لتعليل دلالاتها، وهذه مسألة قد فَرغ منها القدماء فضلا عن المحدثين: أما التفسير التاريخي التأثيليّ- نعني الإيتيمولوجي- فهو ضرب من البحث العاقل في الظاهرة التي بحكم انخراطها في الزمن تكتسب بعض الحثيات التفسيرية، فترتقي تدريجيا إلى مترلة الحدث المتهيئ للتعليل، وكذلك الأمر عند الخروج بالأصل المعجمي- كالجذر الثلاثيّ في العربية- من صيغته المجرّدة إلى الصيغ المزيدة: ذلك أن قوالب الموازين الاشتقاقيّة تمثل نسيجا تَحكمه قرائنُ نسقيّة تجعله ظاهرة قياسيّة وبالتالي ظاهرة "معقولة".

والأمر أشد وضوحا عند الخروج من الكلمة إلى الجملة: فالبنية النحويّة ما هي إلا معمار هندسي محكوم بما يَحكم معمارَ البناء من أوصال المسافات ومعاقد القياسات. فالخط الفاصل بين منطقة الاصطلاح الحرّ في اللسان الطبيعي ومنطقة الاصطلاح المقيَّد إذن هو الخط المائز بين الألفاظ- بما هي نوًى معجميّة وكائنات قاموسية- وتركيب الألفاظ: سواء أأنجز هذا التركيب بالاشتقاق الصوفي أم

بالتأليف النحوي أم بالتوليد التاريخي القائم على التحولات الدلالية طبقا لقرائن المجاز.

فإذا جئنا الآن إلى خصوصية اللغة الإعرابية تَيسر لنا أن نتوسّل بإحدى ثنائيات تحليل الكلام البشري، وهي ثنائية ما يسمى بالبنية المقطعية- التي هي سلسلة الأصوات المتحققة في منظومة الخانات الأدائيّة —والبنية "فوقَ- المقطعية" التي تشمل التنبير والإيقاع والنغميّة، وذلك بحسب مفاصل الخطاب في أجزائه وكليّاته.

وليس من حقيقة ذاتية لأي عنصر من عناصر البنية فوق — المقطعية: كارتفاع الصوت أو ارتخاء النغم أو وحدة النّبر مما لا يتسنى استيعابه إلا بخبرة موسيقيّة تَعْضدها اليومَ خبرة بتأليف الأصوات عن طريق الآلة وبتسجيل الحكايات ورسوم الأطياف، وإنما قيمتها في التقابلات القائمة بينها. فالصوت المعبِّر عن التّأوّه، والصوت المعبر عن الحسرة كالزفرة المعبرة عن الندم وكالصيحة المعبرة عن الغضب، كلها جميعا لا تدل إلا في نطاق علاقات تقابلية تعارضية، وإليها تنضاف أصوات الاستنكار والاستعطاف والتحريض، والإثارة؛ وعندنا — ليس عند غيرنا- أصوات إذا أطلقت دلّت على الشماتة، وعلى التّشفي، وعلى ما قد نقول عنه نحن هو إشفاءُ غليل الثأر ويقول عنه الآخرون هو "السّاديّة" بمصطلحات لغاتهم.

إنه بوسعنا الآن أن نقيم فرضيّة تتمثل في أن اللغة الإعرابية تنحلّ في حقيقتها- من هذا المنظور بالتدقيق- إلى ثلاث بنًى: البنية المقطعية، والبنية "فوق- المقطعية" وبنية ثالثة تقع بين الأخريين تجسّمها البنية الإعرابية. عندئذ سنسحب على البنية الإعرابية نفس المعيار الضابط للبنية المقطعية وللبنية فوقَ- المقطعية: ليس للجزء فيها أيّ حقيقة قابلة للتعليل، وإنما بوسع العقل أن يَعْقل ما تألف منها وانتظم: فعلامات الإعراب هي الأجزاء المجسّمة للعرف المحض، أي للاعتباط في درجته القصوى، تماما كالكلمات في وجودها القاموسي: هي دالة بالعرف والاصطلاح على حد ما تكون الفاعلية مقتضية للرفع والمفعولية للنصب، ومثلما كان بالإمكان أن تكون لفظة (ضرب) دالة على ما تدل عليه لفظة (ربض) وتكون هذه دالة على ما تدل عليه تلك- مما أطنب الأجداد في تحليله- فكذلك كان بالإمكان أن تكون الفواعل منصوبة والمفاعيل مرفوعة.

إن الجهد المبذول في سبيل ربط علامات الإعراب بدلالات مخصوصة مما تطوّع له بإيثار سديد صاحبُ "إحياء النحو" لهو نظير السعي إلى تعليل دلالة (ضرب) على فعل الجارحة، أو تعليل دلالة (ربض) على لزوم المكان، انطلاقا من طبيعة الأصوات ونسق انتظامها. ولئن كان الحافز نبيلا، وهو البحث عن الأنساق حيث لا تظهر لنا الأنساق، فإن الحكمة تكمن في تبيّن الخط الأحمر الذي نقف عنده ونحن نجري وراء استنباط الأنساق حتى لا نلج منطقة المغامرة غير المأمونة في عواقبها على الفكر.

ومما لاشك فيه أن إقامة نسقيّة تصنيفية لدلالة حركات الإعراب في اللغة العربية على خانات محدّدة ضمن خريطة المفاهيم الذهنية لهو جموح لا ترتضيه حكمة العلم وإن شَفعت لصاحبه فيه محبّته للغته القومية، والتزامه بصيانتها، وإيمانه بأن كل شيء فيها معجز حتى ارتباط الرفع بالدلالة على الإسناد، واقترانُ الجر بالدلالة على الإضافة.

ومهما التمسنا الأعذار لعقل يريد أن يَعقل الظواهر اللغوية في تجلياتها كما في مَخْفيّاتها فلن نجد حجّة في أنه صَادَرَ على أن العربية قد رَفعتْ لحكمةٍ، وقد جَرّت لحكمة، ولكنها فتحت وجزمت ترويحا على النفس واستئناسا بالأسهل على اللسان والأيسر على النطق كما ذهب إليه إبراهيم مصطفى.

إن العربية شجرة نُسغها الإعراب، وإن النحو معرفة لا رُواء لها إلا الإعراب، ولا يعرف النحوَ إلا من عاناه، ولا يعرف سر الإعراب إلا من طعم لذة الإفصاح به، ولا يدرك خبايا الدلالات إلا من وقف على ظلال المعاني من خلال فروق النحو وشقائق التركيب.

أما الإعجاز باللغة في أسمى تجلياتها فلا يستنشق أريجَه إلا من أوتى فيضا يلهمه القدرة على الارتجال باللغة وهي تامة الأركان، مستوفية لحقوق النحو، مؤدية لفرائض الإعراب. ولا يزداد المرء إدراكا لأسرار الإعراب كما يزداده حين ينكره المنكرون، ولا يزداد تعلقا به وحبا للغته مثلما يكون له حين يرى من البدع الفكرية ما يسوّل لبعض العلماء

العارفين المهرة أن ينافحوا عن استلال العربية من الإعراب، أو التجاوز عن نظام الإعراب تخفيفا للمشقة وتيسيرا لاكتساب اللغة.

ولعل الأنموذج البارز في هذا المضمار هو الذي أتانا به الدكتور إبراهيم أنيس في مصنّفة الذي جاء في عنوانه يبشر بغير ما حملته لنا بعض فصوله، وهو كتاب "من أسرار اللغة" الذي صدر لأول مرة سنة 1951، وطبع ثانية سنة 1958، ورابعة سنة 1971، وصدر في طبعة خامسة سنة 1975.

في هذا الكتاب ينكر إبراهيم أنيس أن يكون الإعراب ذا وجود نظامي في تاريخ اللغة العربية، وما كان منه موجودا في بعض الحالات فهو غير محايث للغة ولا هو مطرد الاطرادَ الذي يرويه لنا التاريخ، وكل الأمر أن الإعراب نظام مصطنع افتعله النحاة وفرضوه فرضا ليبسطوا به سلطانهم على من سواهم فَتَحقق لهم ما أرادوا. فكيف جاء هذا الرجل الذي قد كان يحمل كل سمات النبوغ، وكان يحقق ريادة في المعارف اللغوية، إلا هذا الاجتهاد الغريب؟

لقد أسالت نظرية إبراهيم أنيس حبرا غزيرا، ولن نستأنف خطابا مستعادا، ولكننا نضع المسألة في ميزان جديد، به نتجه إلى البحث في خلفيات الموقف من هذه القضية اللغوية أكثر مما ننحو نحو درس القضية ذاتها، نريد أن نعكف على حيثيات الموقف أكثر من وقوفنا على مضمون الموقف، ونعتزم أن نهتم بالمرجعيات التي أثارت الموقف أكثر من اهتمامنا

بتفاصيله اللغوية والنحوية والتاريخية. طريقنا إلى ذلك لن يكون إلا الخطابَ الذي صيغ به الموقف وعندها سيتحول ما كتبه إبراهيم أنيس إلى مادة خام نفحصها لاختبار بنية"الخطاب العلمي" كيف تشكلت معالمها، وتواثقت أجزاؤها حتى استوت أركانها، فاللغة التي بها نتحدث عن المعرفة والتي بها نُبْلِغُ مضمون المعرفة إن هي آليات تركيبيّة تنوس بين وظيفة الوصف الحاكي ووظيفة الاستدلال البرهاني، فيتشكل الفضاء الذهني بين إقناع بالرأي واستدراج إليه، وبحسب مهارة صاحب الخطاب يجد المتلقي نفسَه- وهو يبحث عن الحقيقة- متأرجحا بين يقين الوهم وإغراء الدليل.

إن العنوان الذي اختاره إبراهيم أنيس لكتابه وهو "من أسرار اللغة" دال بشكل بارز وعينيّ لأنه يحدد المستوى الذي تتحرك عليه آلة إغناء العلم اللغوي، وهي البحث في المستور والمنحجب من الظاهرة اللغوية، عندئذ تتجلى مقاصد العارفين في أنها كشف الغطاء عن النواميس الخفية المحركة للألسنة الطبيعية لسانا لسانا، ولئن جاءت مضامين الكتاب حائمة حول اللغة العربية فإنها بهذا الاعتبار تندرج ضمن سياق الكليات حيث تتحول بالمباحث النوعية إلى قضايا قابلة للتعميم على مُجانس لساني.

لقد حملت مقدمة الكتاب في طبعته الأولى (1951) إفضاء يسار رنا فيه إبراهيم أنيس بأن قناعاته اللغوية الأولى التي تلقاها في مصدر قد هبّت عليها رياح الشك بعد أن سافر إلى الغرب ، وبعد أن نهل من

العلم في رحاب جامعاته ، ثم إنه يُلقي بنداء يضمّنه الدعوة إلى الشك في العلوم اللغوية كما تركها لنا القدماء مستنهضا معاصريه أن ينسجوا على صنيعه. ثم يبوح لنا بأن ما كان لديه " في صورة مسائل لغوية " قد أصبح " في صورة مشاكل لغوية " أما السبب المباشر لهذا التحول فهو اتصاله " بدراسات المستشرقين للغات السامية ، ودراسات الغربيين للغاتهم الحديثة والقديمة ، وما وصلوا إليه من نتائج علمية جليلة الشأن " وعلى هذا ببني مشروعه قائلا : " وقد حاولت في هذا الكتاب علاج تلك المشاكل اللغوية علاجا علميا حديثا بعيدا عن الجدل العقيم مؤسّسا على أحدث النظريات التي اهتدى إليها المحدثون في الدراسات اللغوية".

هو إذن الحرص على المعالجة العلمية طبقا لما تمليه نظريات العلم اللغوي الحديث الذي هو اللسانيات . فالقضية هنا هي إذن على غاية من الدقة والإحراج ، فإبراهيم أنيس يقدم نفسه ناطقا باسم المعرفة اللغوية الحديثة، ولذلك يأتي "خطابه العلمي" مُلزِما له ولكل من انخرطوا في المعرفة العلمية المتصلة بالظاهرة اللغوية ، بل لا غرو أنّ ما ينطق به سيُحمَل على أنه " الحقيقة" التي تفرضها اللسانيات فرضا. وبقليل من التبصر ، بل بيسير من الجهد ، سنقف على موطن الزلل في الأمر كلّه ، فإبراهيم أنيس قد حدد لنا مرجعيّتين ثقافيّتين كانتا منهاجا له في البحث يستضيء بهما ويتوسّل، وهما حسب نص حديثه :" دراسات المستشرقين للغات السامية" و " دراسات الغربيين للغاتهم الحديثة والقديمة".

فأما مرجعيّته الأولى فالعارفون يعلمون علم اليقين أن حركة الاستشراق على امتداد عقود القرن العشرين — وفي مجال اللغويات بالتخصيص- قد كانت في أواخر القوافل بين المهتمين بتطور هذا الحقل من المعرفة والمتتبعين لحركة قفزاته النوعية في إطار ما يصطلح عليه منذئذ — وقبلئذ- بالألسنيّة أو باللسانيات، ولا شطط في القول بأن المستشرقين الذين تخصصوا في المعرفة اللغوية- ولم يكن بوسع أي مستشرق أن يزهد في هذا الحقل و إن تخصص في الأدب أوفي التاريخ أو الإسلاميات — قد ظلوا ملتصقين بالمنهج الفيلولوجي العام أكثر مما كانوا مشرئبّين نحو المنهج اللساني الخالص الذي أرسيت قواعده منذ العقد الثاني من القرن العشرين . بناء على سلف ظلت السّاميّات على أيدي المستشرقين وعلى أيدي تلاميذهم مقّيَدة في سياج البحث التاريخي الذي هو مرجع تأسيسي في توثيق الأصول وتدوين التحوّلات ولكنه أبعد ما يكون عن البحث في الكليّات التي هي مناط اللسانيات النظرية.

وأما مرجعيته الثانية وهي " دراسات الغربيّين للغتهم" فقد باح لنا بمحطة إعجابه فيها فقال:"قد نهضت الدراسات اللغوية المقارنة في جامعات أوربا نهضة عظيمة خلال هذا القرن،وأصبح العلماء هناك يحكمون على الظاهرة اللغوية في ضوء ظواهر اللغات الأخرى". وهنا تنكشف بعض الهنات المعرفية الدقيقة: فالدراسات اللسانية المقارنة هي إرث القرن التاسعَ عشرَ وهي بذلك قد أخذت في الأفول منذ زمن. أما عندما كان إبراهيم أنيس مبعوثا يعدّ رسالته في إنجلترا فهي قد أتمت

دورها، وأسلمت الأمر إلى ما عيّنه التاريخ خليفة لها في مجال تعاقب المناهج اللسانية .

وأما قوله إن " العلماء هناك يحكمون على الظاهرة اللغوية في ضوء ظواهر اللغات الأخرى " فمجانب للصواب ، إذ هو وقوف على عتبة ما يتراءى من المعرفة لا نفاذ لما يَدقّ في رقائقها ، ولا يجرؤ بصير على القول بأن اللسانيات عند الغربيّين قد كانت نبيح تعميم الظواهر من اللسان الواحد أو من اللسانيْن على سائر الألسنة، وإنما الذي خفي على الدكتور إبراهيم أنيس أن الترقي من اللسان إلى اللغة يقع على مدارج البحث في الكلّيات لا على مزالق البحث في الخصوصيّات.

أتراه لم يعلم بأن رائدا من روّاد اللسانيات العالمية كان قد كرّس كل حياته- التي انطفأت أيام كان هو في إنجلترا يعدّ رسالته-يبحث في اللغة ويثبت أن معرفة كل لسان طبيعي تحظر على العالم أن يعمم أحكامه المستنبطة من ذلك اللسان على الألسنة الأخرى؟ هو أدوارد سابير الذي كان ينشر باللغة التي بها كان إبراهيم أنيس يدرس وعاش بين 1884 و 1939 . وذلك من اجتراح المثاقفة عندما يغيب الارتواء بفلسفة العلم بعد أخذ أوليات العلم.

وتمضي سنوات سبع على الطبعة الأولى فيصدر إبراهيم أنيس طبعة ثانية (1958) يضع لها مقدمة يتحدث لنا فيها عن " المُحْدثين من علماء اللغات في العالم " فمن يكونون؟ ولئن خرج بلفظ المفرد إلى لفظ الجمع في (علماء) فلمَ تراه خرج أيضا بالمضاف إليه فقال (علماء اللغات)

و لم يقل(علماء اللغة) ؟ هو إذن تصوّره الثاوي لديه: أن المعرفة الحديثة في هذا المجال تقاس بتعدد الألسنة وتستند إلى منهج المقارنة بينها، ولو سئل إبراهيم أنيس هل يصح أن يكون الإنسان عالما في اللسانيات وهو لا يعرف إلا لغة واحدة أيا كانت لأجاب جزما بالنفي، ولما خطر بباله أن عالم اللسانيات كعالم الرياضيات يمكنه الإلمام بكليات العلم خارج نطاق تعدد الأدوات الواصفة .

يقول إبراهيم أنيس في مقدمة الطبعة الثانية : " ويتبين للقارئ بوضوح أننا في علاجنا لمسائل الكتاب نمزج بين آراء القدماء من علماء العربية والمحدثين من علماء اللغات في العالم، ونحاول عقد موازنة بين هؤلاء مراعين قدر الطاقة أن نتخذ موقف الحكم العدل بينهم" . ولكن كل مشروع كبير وكل مقصد طموح لابد لهما من آلة نقدية مستحكمة، فإلى أي مطاف انتهى بإبراهيم أنيس البحثُ في أسرار اللغة من نافذة إعرابها ؟

لقد أقام الدكتور إبراهيم أنيس كتابه " من أسرار اللغة " على أربعة فصول تناول في أولها طرائق نمو اللغة، وفي ثانيها منطق اللغة ، ودرس في الرابع الجملة العربية، أما الثالث فقد خصّ به ما أسماه "قصة الإعراب" . ورغم أن بعض المداخل والاستطرادات ولاسيما في الفصل الثاني قد جاءت على منحى التقدير اللغوي العام فإن مضمون الكتاب في مجمله كان يسوّغ للمؤلف أن يضبط عنوانه بأن يقول " من أسرار اللغة العربية " على وجه التحديد ، لا "من أسرار اللغة " مطلقا.

إن الذي يستوقفنا في بداية الأمر بالنسبة إلى ما نحن بصدده هو هذا العنوان الذي اختاره إبراهيم أنيس للفصل الثالث: " قصة الإعراب" ، وهي صيغة –بما تُبْطنه من تحويل دلالي وما تستند إليه من تعمّد أسلوب التخييل في الجمع بين لفظ (القصة) ولفظ (الإعراب)– أقرب إلى المجاز منها إلى الحقيقة حتى العرفية منها ، وهذا ما لم يأت مثله في سائر أبواب الكتاب إجمالا وتفصيلا، ثم إنه مما لم نعهده في مؤلفات الدكتور إبراهيم أنيس،لأنه ينتهج باللغة التي يكتب بها أبحاثه نهج العبارة الموضوعية التي تتجافى عن المجاز، وعن التخييل، وعن الإثارة والحماسة واستدرار ردود الفعل العاجلة ، فعبارة (قصة الإعراب) تمثل عدولا في أسلوب الكتابة ندركه بمنهج افتراضي: إنْ لو استعمل بدل لفظ (القصة) لفظة قضيّة ، أو مسألة، أو موضوع، أو مشكلة.

ومن مَطلع الفصل تتجلى هذه الوجهة في استخدام اللغة التي بها يكتب الباحث إذ يستهلّه قائلا:"ما أروعها قصّةً لقد استُمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت وتمّ نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري–أو أوائل الثاني–على يد قوم من صناع الكلام نشأوا معظم حياتهم في البيئة العراقية ، ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح الإعراب حصنا منيعا امتنع على الكتّاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية وشقّ اقتحامُه إلا على قوم سُمّوا فيما بعدُ النحاة".

ولنتركْ أمر التعجب ومجازاته، ولنقف أولا على التداخل الاصطلاحي في المقصود من الإعراب ، فإبراهيم أنيس يمزج بين مدلولات ثلاثة من وراء الدال الواحد الذي هو الإعراب: الإعراب من حيث هو خصيصة محايثة، والإعراب من حيث هو صناعة نحوية، والإعراب بما هو ملكة يقع ترويضها بالاكتساب.

وإذا كان السياق يلح علينا في أن نتأول قوله: "وشق اقتحامه إلا على قوم سموا فيما بعد النحاة" على أنه يتحدث عن الإعراب من حيث هو مهارة الإفصاح عندما يأتي المتكلم باللغة السليمة المُعْربة كما تأتي السليقة الفطرية فإن السؤال الذي يفرض علينا نفسه هو: ما بال صاحبنا يصادر على أن النحاة هم بالضرورة أفصح الناس عند ارتجال الخطاب، وما باله يصادر على أن المتكلم ما لم يكن خبيرا بحثيّات وصف اللغة وتحليل بناها التركيبيّة فإنه قاصر على أداء الملكة اللغوية؟ ألم يعلم أن الصناعة غير الملكة؟ أتراه لم يقرأ مقدمة ابن خلدون؟ أم لم يقف عند فصلها الحادي والأربعين من بابها السادس، و لم يستمتع بذلك المناهج البيداغوجية عندما يضرب نؤسس علم العمران مثال الخياطة والتجارة وهو يتحدث عن ملكة اللغة وصناعة الإعراب؟

ثم لنقف على هذه الفرضية الغريبة: أن صنّاع الكلام قد أحكموا الإعراب إحكاما مع أواخر القرن الثاني، أفكان الخليل (170 هـ) إذن وتلميذه سيبويه (180 هـ) يشتغلان في برج من أبراج الفكر النظري المجرد وقد انقطعا عن واقع التاريخ انقطاعا كليا؟ أم كان كل التاريخ

بمادته الأولى التي هي الخبر، وكل علم التاريخ الذي وسيلته الرواية والتجريح والمطابقة، معا في قفص الاتهام: في هذا الأمر وفي كل الأمر.

ولكن دعنا نمرّ كراما على خاتمة كلام إبراهيم أنيس في حديثه عن امتناع الإعراب على العامة والخاصة: فهل هو صدى من أصداء التعقد النفسي حيال قضية الإعراب: ملكة في الكلام أو صناعة في النحو؟ ذلك الضرب من المركّبات التي تنشئ على مر الأيام عقدة فكرية ذهنية فتجرّ العقل إلى مجانبة الحق دون سابق إضمار. وأشد غرابة من هذا كله قول إبراهيم أنيس بعد الحديث عما جاءنا عليه الإعراب من إحكام: "ولا تعرف لغة من لغات البشرية مثل هذه الدقة والاطراد في ظاهرة من ظواهرها".

قد يقول القائلون: كيف يستبيح الفكر الذي ينتهج نهج العلم مثل هذا التعميم بمثل هذا الإطلاق، وقد يكونون على صواب في الذي يقولون. ولكننا نقول شيئا آخر: هو أن أوليات علم اللسانيات بما آلت إليه منذ منصف القرن العشرين عندما كتب إبراهيم أنيس كتابه هذا الصادر سنة 1951 كان من المفروض أن تحظر عليه أن يقول هذا القول، وكان من المظنون أن تَقيَه هذه الهنَةَ في العلم، بل لو ترسخت لديه مبادئ اللسانيات — التي كان جيله يطلق عليها مصطلح علم اللغة — لكان من المظنون أن يقول عكس ما قال، وأن يؤكد أنّ أي لغة من لغات البشر لا بدّ لها أن تنبني على التماسك في ظواهرها، وعلى الاطراد في تداولها، بل ليس من لسان طبيعي إلا وهو محكم دقيق.

إن هذه الحقيقة — سواء أتعلق الأمر بالإعراب من حيث هو خصيصة محايثة للغة العربية أم من حيث هو صناعة نحوية — لهي في مقام أوّليات العلم التي لا يجوز التذكير بها بين أهله فضلا عن الاحتجاج لها، وأيّ مسعى استدلالي يتعلق بها سيتحوّل بالخطاب من وجهته العلمية إلى وجهة بيداغوجية تعليميّة، ذلك أن قواعد فك المعادلة الجبرية من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية، وإثبات أن المحل الهندسي للنقطة الواقعة على بعد واحد من نقطة ثابتة هو الدائرة التي مركزها تلك النقطة وشعاعها تلك المسافة، وكذلك الاستدلال على أن مربّع الوتر في المثلث القائم يساوي مجموع مربَعي الضلعي القائمين، كل ذلك لا يقع إلا في قاعات التعليم وصفوف المدارس، أما في رحاب العلم والبحث وإنتاج المعرفة فهي أوليات تقوم مقام المصادرات. كذا الشأن في موضوع القول بنظامية الظواهر في كل لسان طبيعي حتى في لغاتِ من كان يقال عنهم إنهم شعوب بدائيّة.

فهذه من الحقائق التي كانت سنة 1951 من بدائه المعرفة اللغوية الحديثة لمن صحت عنده، ومن شك فليستفتِ لغويا سابقا كان أصدر سنة 1941 — حين كان إبراهيم أنيس يناقش في انجلترا رسالته لنيل الدكتوراه — كتابا بعنوان "علم اللغة". ألا وهو الدكتور عبد الواحد وافي.

بل لم العناء؟ يكفي أن نراجع كتاب إبراهيم أنيس نفسه في فصله الثاني الخاص بمنطق اللغة حيث طاف بأقوال بعض الفلاسفة واللغويين، ثم خصص قسما في صفحة واحدة عنوانه بقوله "النظرة الحديثة" جاء فيه: "لكل لغة منطقها الخاص ونظامها الخاص، يراعيه المتكلم بها، ويستمسك به في كلامه، لأنه شرط الفهم والإفهام بين الناس في البيئة اللغوية الواحدة، وإذا أخل المتكلم بهذ النظام حكم السامع على كلامه بالغرابة والشذوذ".

وحينما يسترسل فيقول: "ومع أن الإعراب لي في حقيقته إلا ناحية متواضعة من نواحي اللغة فقد ملك على الناس شعورهم" نحار في أي مستوى نجادله لا سيما وأنه فرض علينا منذ البدء أن نتلقى مادة كتابه بوصفها مادة في علم اللغة، فما معنى "ناحية متواضعة" : هل هو جموع العبارة أم هو اللفظ يركب مركب المجاز في سياق يضله المجاز، ألا يعلم — بثقافته اللسانية المتوفرة لديه في زمنه — أن الظواهر داخل اللغة الواحدة لا تتفاضل ولا هي تتفاضل بين لغة أخرى؟ ألم يسمع بلغات يؤدي فيها النبر ولإيقاع دورا حاسما في ضبط المعاني على مستوى الكلمات وضبط الدلالة على مستوى التركيب أكثر مما هو الشأن في اللغة العربية وفي اللغة الإنجليزية وفي اللغة الفرنسية، حتى ولو جمعنا كل ما بين ثلاثتها في موضوع ما يسمّى بالوظيفة الفونولوجيّة للبنية النبرية الإيقاعية "فوق — المقطعية" ؟

ثم يقول "وهكذا أصبح هؤلاء النحاة رقباء على كل إنتاج أدبي يتسقطون فيه الهفوات حين يبدي الأديب فيه حركة مكان حركة، ثم لا يكادون يعبأون بحسن الكلام أو بما اشتمل عليه من معان سامية وصور رائعة". ولن نسأل صاحبنا كيف كان يحس بسموّ المعاني وروعة الصور وقد جاءته بها لغة اختلّ نظامها النحوي ولكننا نسأل: هب أن وصفك لعمل النحاة العربي قد خلا من التحامل أفلا يكونون في ذلك صورة أمينة لما كان يفعله النحاة مع كل حضارة وفي كل أمة وعند أي ثقافة من الثقافات ؟ ألم يكن يعلم أن المعرفة اللغوية المتطورة قد أنصفت كل الأطراف فلم تحدثنا عن معسكر النحاة وهم يبسطون سلطانهم على جموع المتكلمين باللغة، وإنما أدرجت ذلك ضمن ثنائية المعيار والاستعمال، ثم أدرجتهما معا ضمن ثنائية الثبات والتحوّل، أي ثنائية التزامن والتعاقب آنيّا وزمنيا؟

وسيزداد الغطاء انكشافا عندما يتعجب إبراهيم أنيس من العرب أنهم اهتموا بظاهرة الإعراب على حساب ظواهر أخرى كالإثبات والإنشاء والإخبار والتعجب والاستفهام، وليس لك من ردّ إلا أن تذكر صاحبنا ببديهة من بدائه المنهج، بل ومن بدائه العقل: لا تستوي المقارنة إلا بين الأشياء التي من جنس واحد ومن فصيلة واحدة، كالجمع والطرح في الحساب، ولكننا نقف سريعا على سبب الزلل في قوله: "إلى غير ذلك من ظواهر هامة تستأثر ببحث اللغويين المحدثين في نحو كل لغة" عندئذ نقول: ليس ظلم إبراهيم أنيس لخصائص اللغة العربية بأهون من ظلمه للغويين المحدثين كما عرفهم العارفون منذ أيامه.

أما استشهاده ببيت للنابغة الذبياني يورده ليعبّر عن استغرابه من أن المعلقين قد اعتبروه حاملا لخطإ نحوي فجوابه في علم اللغة من أيسر الأجوبة: أن اللغة — قبل أن يستخرج العقل منظومتها النحويّة ويدوّنها — تكون في نطاق انضباطها النسقيّ متمتّعة بهامش من المرونة يسمع لأهلها بقدر من التصرف ولا سيما في الكلام الإبداعي، فإذا استُنبط النحو ودُوّن ضاق فضاء التصرف التركيبي، واتسع بالمقابل فضاء التصرف الدلالي، وهذا من القوانين المطّردة في كل الحضارات والسائرة على كل الألسنة الطبيعية.

وفي اللسانيات —أي علم اللغة– حقيقة أخرى وهي أن ظاهرة التطور اللغوي تكون من البطْء بحيث تخفى على العين المجردة، فيلزمها امتداد تاريخي كي تنجليَ للحسّ وتتكشف للإدراك: شأن توزيع بعض الضمائر في اللغة العربية بين ما اختص منها بالعاقل وما اختص بغير العاقل، فهي من الظواهر التي كانت — عند مجئ الرسالة المحمدية– بصدد التشكل والاختمار، فجاءت النصوص شاهدة على تلك المرونة في الاستعمال، وبذلك أيضا جاء يشهد النص المقدّس.

ويطنب الدكتور إبراهيم أنيس بعد ذلك في تصوير النحاة موقفهم الزاجر، فإذا به يخرجهم لنا متلبّسين باستبداد فكري شنيع، ثم يجْمع به المنهج فيعمد إلى الوصف الساخر بالذين كانوا يستنكفون من اللحن وتقشعرّ أذواقهم من هجنة التركيب.

لقد اعتبر د. إبراهيم أنيس "أن ظاهرة الإعراب لم تكن ظاهرة سليقة في متناول العرب جميعا كما يقول النحاة، بل كانت (...) صفة من صفات اللغة النموذجية الأدبية، ولم تكن من معالم الكلام العربي في أحاديث الناس ولهجات خطابهم". ولكل واحد منا أن يتساءل: ما بال صاحبنا — وقد اعتزم الغوص على الأعماق ليستخرج لنا "من أسرار اللغة" ما لم نكن نعلم — يغفل عن حقيقة حتمية أكدها تاريخ الآداب العالمية وتاريخ الثقافات الإنسانية قبل أن يؤكدها لنا علم اللسانيات، التاريخية منها والوصفية، وهي أنه ليس من أمة قد أنتجت أدبا وصاغته إلا وتوسلت فيه بمستوى استثنائي من التداول هو وقف على النخبة لا ملك مشاع بين كل المتحدثين بتلك اللغة.

لنقلْ متوسلين بالمفاهيم اللسانية الدقيقة وبمصطلحاتها الفنية — مما قد كان من مسلّمات المعرفة منذ كان إبراهيم أنيس يَدرس في انجلترا ويبحث — إن التاريخ لم يحدثنا عن أمة كانت لغتها من صنف اللغات التأليفيّة الإعرابية فأثمرت أدبا مسكوبا في قوالب لغة تحليلية غير إعرابية، ولا عن أمة كانت تنطق بلغة تحليلية غير إعرابية فصاغت أدبا بلغة تأليفية إعرابية.

أما أن يكون التاريخ قد حدثنا عن علماء أمة ظلوا يمْخضون لغة الناس مخضا حتى حملوهم جميعا على الإذعان فحوّلوا لسانهم من لغة غير إعرابيّة إلى لغة إعرابيّة فهذا من مطلق الإحالة، وأول المشهرين به علمُ اللغة ذاته، فكيف نقرأ اليوم ما كتبه إبراهيم أنيس قائلا: "ترى من

كل هذا أن النحاة حين استقرت لهم قواعدهم الإعرابية فرضوها على الفصحاء من العرب، وفرضوها على الفحول من الشعراء، ثم فرضوها في آخر الأمر على أصحاب القراءات، فمن أين أتى لهم كل هذا السلطان، لا ندري، ألا نقول إن تلك القواعد الإعرابية — رغم وجود أساس لها في لغة العرب — قد نسقها النحاة تنسيقا جديدا فيه من قياسهم وابتكارهم قدر غير قليل".

فهل أحد في حاجة إلى التذكير بأن الاستقرار التاريخي — ولا سيما ضمن اللغويات المقارنة التي لم يخرج إبراهيم أنيس من سياجها النظري، ولم يتحرر منهجه يومئذ من رواسب القرن التاسع عشر عليها — قد أثبتت هي ذاتها أن الحركة الطبيعية في تطور الألسنة البشرية هي الانتقال من الوضع العربي — إن هي كانت من اللغات الإعرابية- إلى الوضع غير الإعرابي: نعني على وجه التخصيص أن اللغات الإعرابية قد تبقى لغات إعرابية، وقد تؤول إلى لغات غير إعرابية. أما أن تتحول لغة غير إعرابية إلى لغة إعرابية فهذا مما لم يَجُد به التاريخ الإنساني علينا.

وفي هذا السياق، حين احتكم المستشرقون إلى قوانين التاريخ، فاعتبروا أن اللغة العربية هي الأنموذج بين فصيلة اللغات السامية- وهم محقّون في ما اعتبروا — انبرى إبراهيم أنيس يسفّههم بعد أن استقر لديه وهْمه القاضي بأن الإعراب ليس حقيقة تاريخية وإنما هو عارضة اصطناعية من عوارض النظر اللغوي والفكر النحوي والعقل الكائد. وتطفو من جديد فقاقيع العُقد حيال الإعراب، فنقرأ قوله: "لا أكاد أتصور أن العربية

وحدها تحتفظ بمثل هذا النظام الإعرابي الدقيق، هذا النظام المعقد الذي أعيى السابقين واللاحقين من أبناء العربية".

وينتهي الأمر بصاحبنا إلى ما كان يجب أن ينتهي به إليه: أنْ "ليس للحركة الإعرابية مدلول (إذ) لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل تعدو أن تكون حركات يُحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض". وفي ضوء ذلك يعود إلى الماضي ليقرر "أن النحاة في القرن الرابع وما بعده أصبحوا ينظرون إلى تلك الحركات الإعرابية على أنها الرموز والإشارات التي نهتدي إلى المعاني عن طريقها، ورسخت هذه العقيدة في نفوسهم، وسيطرت على عقولهم وأفئدتهم (...) وهكذا نرى أن الإعراب قد قادهم إلى المعنى و لم تقدهم المعاني إلى الإعراب كما كان الواجب"

المشكلة المستعصية لدينا هي كيف لم ينبن خطاب إبراهيم أنيس على الحد الأدنى من الانسجام الداخلي ولا سيما بين فصول الكتاب، أتراه نسي ما سبق له أن أكده في الفصل الثاني الخاص بمنطق اللغة من أن للغات نواميسها في تحريك آلياتها الصوتية بحثا عن المعنى ونحن نعلم أن هذا يدخل ضمن الخصوصيات المحايثة، من ذلك مثلا أن طول الحركة داخل الكلمة قد يغير من دلالة اللفظة كما في العربية (بين قتل وقاتل) ولكن طول الحركة في اللغة الفرنسية لا يمكنه أن يكون سببا في الخروج من كلمة إلى أخرى، وهذا ما يعبَّر عنه بأنّ مدّ الحركات قد تكون له ووظيفة فونولوجيّة وقد لا تكون بحسب نماذج الألسنة الطبيعية. ومن

ذلك أيضا تغيير موقع النبر من مقطع إلى آخر في اللغة الإنجليزية، فقد يحوّل معنى الكلمة بأن يخرج بها من دلالة الفعل إلى دلالة المصدر ، ولقد لامس إبراهيم أنيس هذه الحقيقة فيما سبق من الكتاب ، وتحدث عن الحركات وكيف ترمز في بعض اللغات لمعان خاصة في الحامية أو اللغات الهندية الأوربية.

وهكذا تتجمع روافد الاجتهاد الظني ، وتتراصف منظومة الحقائق الغائبة، فيستوي منها معمارٌ يختزل التاريخَ، ويختصر فعل الإنسان في التاريخ، فتخرج لنا اللغة عجينة من الصلصال سوّاها الزمن بصناعة الصّنّاع : هكذا بدا التاريخ لصاحبنا إذ يقول : " فالنحاة القدماء قد سمعوا شيئا وأخطأوا تفسيره ، واستنبطوا قواعده قبل أن يتم لهم الاستقراء، سمعوه في لهجات متعددة ، وسمعوه في اللغة النموذجية الأدبية، وسمعوه في القراءات القرآنية التي لا تكاد تحصى، ثم قبل أن يتم لهم السماع، ودون الاقتصار على مصدر واحد كما هو الواجب في تقعيد القواعد ، بدأوا يقعّدون قواعدهم، فاختلطت عليهم الآراء وكثرت الأقوال، فأهملوا ما أهملوا، وقاسوا ما قاسوا، ثم خرجوا على الناس بقواعد إعرابية فرضوها عليهم فرضا".

فلو تجردنا من كل غرض ثقافي أو حضاري، وألغينا موازين الانتماء إلى الهويّة التاريخية، واقتصرنا على فحص هذا الكلام معنًى بعدسات العلم اللغوي الذي إليه يحتكم صاحب هذه النظرية، لفاض لنا منه فيض من انتكاسات المعرفة اللسانية ومجانبات بدائهها حتى بذاك الرصيد الذي كان متوفرا خلال العقد الرابع من القرن العشرين .

لقد كان الدكتور إبراهيم أنيس مرجعا في عصره، وقد ظل بفضل كثير مما كتبه مرجعا في البحث اللغوي العربي المعاصر، غير أننا في هذه القضية بالذات — وفي ما قد ارتبط بها ولاسيما كتابه " في اللهجات العربية" الذي نشره سنة -1946 لا يسعنا إلا أن ننبه إلى مسألة دقيقة منطلقها معرفيّ، وأبعادها ثقافية معرفية، فلقد صرح بأنه يصوغ نظريته من منطلق علم اللغة الحديث، وهذا مؤداه إلى واحد من ثلاثة احتمالات:

فإما أن يكون المتلقي لخطابه منتميا إلى حقل الاختصاص- وهو علم اللغة — انتماءَ تحصيلٍ ومعرفة سديدة ، فيتعامل مع الفرضية محاولا مواءمتها لمقولات العلم ، ولكنه يدرك أن رأي الدكتور إبراهيم أنيس مُلزم لصاحبه أكثر مما هو ملزم للعلم. وإما أن يكون المتلقي منتميا انتماءَ اختصاص نقدي بيده آليّات تقويم المعرفة عند مراجعتها على محك فلسفة العلم، فيحاول أن يصحّح الفرضيّة وهو يخاطب صاحبها كما يخاطب كلَّ الذين ينتمون إلى حقل الاختصاص. وإما أن يكون المتلقي غريبا عن هذا الحقل، وعندئذ سيتلقى هذه الفرضيّة كما لو أن صاحبها قد نطق باسم علم اللغة، وكما لو أن مختص في العلم يشاطره الرأي فيها، وهذا الاحتمال وارد حتى ممن هم في ذرى التخصيص من أي مجال علمي آخر. وهنا يأتي واجب العارف بطبائع الأمور وأسرارها كي يؤسّس نقدا يخاطب به على وجه القصد هذه الشريحة الثالثة من شرائح المتلقين، اتقاءً للشبهات التي قد تَلحق العلمَ، وسدّا للذرائع التي قد تطارد بأشباحها مَن هم من أسرة ذلك العلم.

فإذا كان "علم اللغة" من حيث هو مصطلح ومن حيث هو مضمون علمي يعني –بالنسبة إلى واقعنا العربي في تاريخه وفي جغرافيته وفي مكوّنه الحضاري– معرفة مّا، في جهة مّا، فإن تبعات هذه النظرية المتأسّسة على إنكار الوجود التاريخي للإعراب لا تُلقى إلا عليه. أما إذا كان مفهوم"علم اللغة" –في ذهن من يلهج به أو في ذهن من يصغي إليه– مطابقا لمفهوم "اللسانيات" في بعدها المعرفيّ الأشمل، وفي امتدادها الثقافي الأقصى، وفي أصولها الإبيستيميّة الأعمق، أو كان الذي يفوه باللسانيات هو ممن يطابقون بينها وبين مصطلح "علم اللغة"، فإننا نعلن براءة اللسانيات من هذا التأوّل، ونؤكد مناقضتها لهذا المناهج، ونصدح باعتراضها على هذه المصادرة.

فما الذي بدفع بالباحث منا –في هذه المرحلة التاريخية– إلى ركوب متن الخطاب الحاسم؟ ولماذا نعود إلى إثارة القضية التي مرّ على تلبيسها نصفُ قرن من الزمن؟ ,وإلى أي مدى ينجلي الخطر الحضاري من خلال تعالق الطرح العلمي والتبييت الثقافي؟

إن نظرية الشك التي أقامها الدكتور إبراهيم أنيس حول مصداقية الحقيقة التاريخيّة المتعلقة بظاهرة الإعراب كخاصية محايثة للغة العربية، وما استدرجته إليه من إنكار الوظيفة الدلالية للعلامات الإعرابية، لكفيلة بأن تحثنا على توسيع دائرة الإشكال المعرفيّ كي نتساءل عن منبت العلة في هذا الطرح اللغوي، وعن حيثيات المرمى المنشود في هذا الموقف الفكري.

فهل الأمر مردّه إلى صدى من أصداء أعماق الذات حين تتراكم لديها المركّبات النفسيّة حيال مسألة الإفصاح باللغة الإعرابيّة على السليقة المناسبة؟ أم هل هو الحنين إلى التوسل بالشك للخروج على الأعراف؟ أم تُراه الوقوف بالمثاقفة عند المراسم التي يبتغيها الآخر لنا، وينبغي أن ننطق بها نحن؟

لقد أنكر إبراهيم أنيس أن يكون العرب بفطرتهم قادرين على تداول الكلام الطبيعي بهذا النظام الإعرابيّ المحكم الدقيق، كما وصفه لنا النحاة و دّونه لنا التاريخ ، في غير ارتباك بالذات، وفي غير إضلال للآخرين عند عتبات العقيدة ولا عند الأسيجة العرقيّة، وجنح الافتراض بصاحبنا إلى القول بأن المنظومة الإعرابيّة هي من وضع النحاة اصطنعوها ليبسطوا بها سلطانهم على الناس من حولهم في عامتهم وفي خاصتهم، بل وفي خاصة خاصتهم، بمن فيهم أولو الأمر من الخلفاء والأمراء. وكان مدار الأمر عند إبراهيم أنيس صعوبة ما في النحو من إعراب شقّ على القدماء وعلى المحدثين . فهب جدلا أن عملية الإفصاح السليم باللغة الإعرابية هي من العمليات الشاقة على المتكلمين اليوم باللغة العربية، فلِمَ يفترض الدكتور أنيس أن الأمر هو الأمر عند من يتلقون اللغة الإعرابية بالاكتساب الأمومي، فينشأون على تداولها بالسليقة الأولى، وكيف لا ينتبه إلى الآليات الذهنية عند الإنسان في مراحل تلقّيه للغة الطبيعية منذ المنشإ هي من القدرات الفطرية التي تتجاوز بشمولها واتساع مجالاتها كل القدرات الواعية المتجمعة لدى الكهول؟

ثم ما باله يقف عند مسألة الحركات الإعرابية وفي كل اللغات الطبيعيّة من مظاهر التعقّد ما يتجاوز أمر التركيبات الإعرابية تجاوزا ظاهرا: ألا ينظر في أمر ارتباط الضمائر فيما يتحدث عنه الإنسان، وكيف تتولد منها في خطاب المتكلم شبكة معقدة لولا الملكة اللغوية الفطرية لا ستعصى أمرها على المتكلمين بأي لسان طبيعي نطقوا ؟ وأمر الضمائر غير أمر تصريف الأفعال بحسبها وإنما نؤلف بها علاقات الكلام عند الإضافة وتحديد نسبة الأشياء والإبانة عن مقارنات الأحداث وإيضاح ترتيب الوقائع ومنازل الموصوفات . ثم لِمَ لا ننتبه إلى مسألة الزمن وكيف يُعبر كل لسان طبيعي عن مفاصله، وكيف توفر اللغات آليات تسمح بالتنضيد بين الأحداث وأزمنتها ، وبين الواقع منها والمفترض وقوعُه ، وكيف تسمح بالحديث عما هو فيه من مجال المشروطات وما هو من الحادث العينيّ وما قد يكون داخلا في حساب الاحتمالات فيتعلق به ما يظل رهين التوقع؟

فهل يظن ظان بأن ابنا من أبناء الأسوياء–في هضاب التّبْت أو في أدغال إفريقيا الاستوائية أو على ضفاف الأمازون أو بين ثلوج الأسكيمو– سيعجز عن أداء هذه الدقائق باللغة التي هو ناطق بها على الفطرة حتى ولو كان من شريحة الأمّيّين الذين يصحّ في شأنهم قول علماء الاجتماع والتربية " الأمية المثاليّة" لكونها كاملة ؟ إن الأمر في مجمله لغوي ولكنه في حيثيّاته الخفيّة فكري ثقافي حضاري. فلقد سبق لمبعوث آخر — وهو يتسلّق إلى سنم الريادة في طالع القرن العشرين — أن أرسل إلى عاصمة

من عواصم البلاد الغربيّة ، فاستهواه منهج المؤرخين، ولذ له أن يبحر في مياه تجريح الأخبار ونقد الروايات ، حتى أرسى به المطاف على مراصفِ الشك، فشك. وما أن عاد حتى أظهر الناسَ على أولى ثمرات شكه. فكان ما كان. وينقضي ربع قرن بتمامه ، فيطْلع إبراهيم أنيس على الناس بشك جديد يقدّمه لهم ثمرة من ثمار تضلعه من علوم الغرب بعد أن أقام فيه ونهل من علومه، أفكان يروم استدعاءَ التاريخ كي يعيد التاريخُ نفسه على يديه؟

لنُصغ إليه وهو يختم مقدمة كتابه: "وقد يضيق بعض الناس في مصر بما جاء في هذا الكتاب، وينكرون له ولا سيما الفصل الخاص بقصّة الإعراب، غير أني واثق كلَّ الثقة أن تأكيدي لهم بأني لم أهدف إلا إلى الدراسة العلمية البريئة من الأغراض والأهواء سيشفع لي عندهم فيما يمكن أن يظنوه خروجا على المألوف المعهود في الدراسة العربية"

ولنتذكر أول جملة استُهل بها كتاب "في الشعر الجاهلي": "هذا نحو من البحث عن تاريخ الشعر العربي جديد، لم يألفه الناس عندنا من قبل، وأكاد أثق بأن فريقا منهم سيَلقونه ساخطين عليه، وبأن فريقا سيزورّون عنه أزورارا". ولكن طه حسين الذي صرح: "أريد أن أقول إني سأسلك في هذا النحو من البحث مسلك المُحْدثين من أصحاب العلم والفلسفة فيما يتناولون من العلم والفلسفة. أريد أن أصطنع في الأدب هذا المنهج الفلسفي الذي استحدثه ديكارت للبحث عن حقائق الأشياء في أول هذا العصر الحديث، والناس جميعا يعلمون أن القاعدة الأساسية لهذا المنهج

هي أن يتجرد الباحث من كل شيء كان يعلمه من قبل". قد كان يعلم أنه يُجري منهج الشك على الحقيقة التاريخية بينما انفلت الزمام من قبضة إبراهيم أنيس حين أجرى الشك على الحقيقة اللغويّة. وفرقٌ ما بين الشكين هو الفرق بين معقوليّة الشك ولو كان متجنّيا وعبثيّة الإنكار لانتقاضه من ذاته.

ولكن إبراهيم أنيس كأنما غفل أو تغافل عن أن رائد الشك المنهجي قد انتبه إلى أن لمنهجه خطوطا حمراء لا يتجاوزها هي خطوط اللغة، ولذلك أطنب في إطراء جهد إبراهيم مصطفى حين قدّم لكتابه "إحياء النحو" بمقدمة بالغة الدلالة: هو يطري على علم الرجل لأنه يؤثر الاعتدال، ولأن كتابه "بريء كل البراءة من هذا الغلو الذي يمتاز به المجددون في لون من ألوان العلم، فإذا هم يُفْتَنون بآرائهم الجديدة، ويَفْنون فيها، وينسون كل قصد واعتدال ويتكلفون في سبيل ذلك ما يُقْبل وما لا يقبل من الرأي، ويحتملون في سبيل ذلك ما يطاق ومالا يطاق التبعات". ولكن ذاك الاعتدال لم يَشفع لصاحب "إحياء النحو" لدى روّاد المعرفة اللغوية القائمة يومئذ.

لقد كتب طه حسين ذلك سنة 1937 بعد إعلان شكه في الشعر الجاهلي بإحدى عشرة سنة وقبل صدور كتاب إبراهيم أنيس بأربع عشرة سنة وكأنه يوجّه له رسالة خارج حدود الزمن.

فما بال الدكتور إبراهيم أنيس يتغاضى عن كلام طه حسين والحال أنه قد قلب كتاب إبراهيم مصطفى تقليبا، ولم يغفل عن ذكره وهو يحرر فصله الخاص بقصة الإعراب فلخص محتواه ونعت صاحبه بالجرأة، وحَصَرَ عمله في الغاية التربوية التعليمية لا غير. أفنكون في نهاية المطاف مع أنموذج آخر من نماذج مثاقفة الشك حيث الذات تجني على الذات؟ أم لعلها لعنة الانبهار تجرّ المتهافت على الحاضر إلى الانفصام عن التاريخ من حيث يخيّل إليه أنه يرتمي في حضن المستقبل؟ وهل من سبيل إلى ولوج الأنفاق بحثا عن أوصال المجاري في موارد التفكير أو سعيا إلى قرائن التداعيات بين المعرفة الوافدة والمهادَنة المستيئسة ؟

إن فكرا تثقّف بثقافة العلم اللغوي الحديث وراح ينشد الريادة في تجديد مناهج البحث، ثم ضلّ عن قويم المسالك في قضيّة بالغة الدقة ومتناهية التأثير، وهي قضية الإعراب، لهو فكر حامل- بدون أي ارتياب- لبذرة من بذور الارتباك الجدلي، أو هو فكر قد ناله في إحدى طيّاته المستترة وشم من أوشام الاستلاب.

إن البحوث اللغوية الحديثة في أرقى مجالات العلوم اللسانيّة المتصوّرة تتجه صوب مجال بالغ الدقة هو مجال الإدراك، ويَأمل اللسانيّون أن يصلوا من خلاله إلى مزيد الكشف عن أسرار تعامل العقل البشري مع الظاهرة اللغويّة وذلك بالجمع بين حقائقَ ثلاثٍ كثيرا ما كانت تُعتبر فرضيّات متنافرةً لا يجوز لصاحبِ نظريّة أن يصادر عليها مجتمعة: الحقيقة العضوية وهي المتصلة بالتركيب البيولوجي والفيزيولوجي والعصبي الذي

يأتلف منه الدّماغ البشري، والحقيقةِ النفسيّة من حيث إن الإنسان –أيّا كان جنسه وتاريخه، وأيّا كانت لغته وثقافته– لا يَهمّ بإنجاز الكلام إلا وتحرّكتْ معه كلُّ مكوّناته الوجدانيّة والشعورية، وتضافرت لنجدته سائرُ مُرَكّباته الروحية المضمَرة، والحقيقة النحوية التي هي الصورة المثلى لائتلاف كل العناصر التكوينيّة المتضافرة داخل نسيج الكلام والتي تبدأ من الحروف بكل مميّزاته الصوتية ثم الكلمة ثم الجملة التامة المفيدة.

إن البحث في مجال اللسانيات الإدراكيّة يمثل اليوم نُقلة نوعيّة بهذا الانصهار الثلاثي بين تلك الحقائق الثلاث التي أسلفنا، ويمثل كذلك قفزة كيفيّة أخرى تتجسم في تخطّي الحواجز التي كانت قائمة بين ثلاث نظريات كبرى في مجال علم الدلالة، كلُّ واحدة تُركِّز على فرضيّة أساسيّة: الأولى تَعتبر أنّ مفتاح الدلالة هو المعنى المعجمي كما استقرّ في الذاكرة الفرديّة والجماعية، والثانية تعتبر أن مفتاح الدلالة هو المعنى السياقيّ عندما يدخل اللفظ في تركيبة الكلام، والثالثة تُوكل الأمر إلى المفتاح المَقَاميّ بالاحتكام إلى لحظة التداول الفعلي بين المتحاورين باللغة.

لقد اتجه البحث إلى الكشف عن النظام النحوي المجرّد الذي يَحْكم آليّات كلّ لغة طبيعية، ثم اتجه نحو تقصّي ما يقوم بين العقل البشري والظاهرة اللغوية من آليات التركيب ومسوّغات الإدراك فيما أطلق عليه النّحوُ الكلّيُّ. وهذا هو المشروع المعرفيّ الجديد لعلم اللسانيات والذي تستعين في إنجازه بالتطور الهائل الذي عرفته العلوم الحاسوبية في ضرب

من المقايضة. فبعد أن كانت اللسانيات علما خادما للحاسوب يحاول اللسانيّون أن يتخذوا من التكنولوجيا الحاسوبيّة أداةً تَخدم حقلهم المعرفي لتطوير النظرية اللغوية العامة.

إن علم اللسانيات يقف اليوم في منعطف حاسم إذ يمرّ بلحظة معرفيّة حَرجة، ذلك أنه يبحث عن أنموذج من الألسنة الطبيعيّة يُمدّه بما لا يستطيع اللغات العالميّة السائدة الآن أن تمدّه به على الوجه الأكمل. وإننا لعلى يقين جازم بأن اللغة العربية مؤهّلة تمام التأهيل للاضطلاع بهذه المهمّة العلميّة الدقيقة: فهي أوّلا وقبل كل شيء لغة إعرابية، ومن المعلوم أن تاريخ الألسنة الطبيعية قد جنح بالعديد منها أن تتحول من لغات تعتمد الإعرابَ — أي تغيّر أواخر كلماتها بحسب مواقعها في سلسلة الكلام وبحسب ما يَنْجم عن وظائفها النحويّة — إلى لغات قد تخلصت من ظاهرة الإعراب، وهو ما يسمّى في المفاهيم العلمية الدقيقة بالانتقال من خانة اللغات التأليفيّة إلى خانة اللغات التحليليّة. وأهمّ لغة إنسانية مرّت بهذا التحوّل هي اللغة اللاتينيّة التي انسلخت منها لغات غير إعرابية كالفرنسية والإيطالية والإنسانية.

والسبب الثاني هو أن اللغة العربية لغة اشتقاقية لأنها تعتمد الحركة الذاتية في توليد الألفاظ بعضها من بعض، وهو غير أنموذج اللغات الغربية المشهورة والسائدة كالانجليزية والفرنسية، فكلتاهما من اللغات المسمّاة بالانضمامية تماما كاللغة الألمانية التي تذهب الظاهرة إلى أقصاها إذ تتشكل الكلمات عند توليدها بواسطة الخصيصة الالتصاقية المتتابعة.

وتتأتى ميزة اللغة العربية هذه بحكم أنها تجمع السّمة الاشتقاقية بالسّمة الإعرابية مما لم يجتمع على سبيل المثال في اللغة اللاتينية.

والدعامة الثالثة تتمثل في أن العربية هي من أقدم اللغات التي حافظت على بنيتها التاريخية التامة، ذلك أن التاريخ لم يسبق له أن حدّثنا عن لغة عُمّرت أكثر من ستة عشر قرنا دون أن تنسلخ إنْ في بنيتها النحوية وإنْ في أبنتها الصوتية والصرفية والمعجميّة. واللغة العربية مشهود لها-بتحقيق المؤرخين- أنها منذ مطلع القرن الخامس للميلاد قد استوفت منظومتها النحوية التي جاءتنا عليها، بل واستقامت لغة توثيقية تُدوّن بالخطّ كما دلّت على ذلك شواهد القبور التي تم اكتشافها. وللعربية منزلة تاريخية خاصة بين منازل اللغات السّاميّة بحكم عواملَ موضوعيّة تظافرت على إجلائها منذ كان أوّلُ ذِكْرٍ للعرب في أمّهات التاريخ، ويعود إلى القرن التاسع قبل الميلاد.

والسّند الرابع هو أن اللغة العربية قد وصلتنا معزّزة بعلوم غزيرة طوّقت بها فألّمت بمنتهى أسرارها وكانت من ضروب العلم الخالص الذي قد استوفى أشراط المنهج الموضوعي الشامل. فعلوم العربية كما صاغها أعلامها قد أدّت استقراءَ حقه بالجمع فالوصل فالترتيب، وأعطت الاستنباط واجبَه منه قياس وتجريد وصوغ للقوانين المطرّدة، ثم أسلمت أمرها للانتظام النسقي فأوفته حقَّ التحليل وحقّ التفسير ثم حق التعليل، فكان أن انبثق من كل ذلك منظومة صورية هي أقرب إلى المعمار المنطقي المتماسك.

ثم إن اللغة العربية هي لغة حيّة متداولة سواء في مجال المؤسسة التربوية أو الإعلامية أو ضمن دوائر المؤسسات الرسمية، وليس شيء من ثمار الفكر والعلم والثقافة إلا وهو مصوغ بها، فضلا عن أنها اللغة الرسمية المعترف بها ضمن مؤسسات العمل الدولي والأممي. من كل هذه الجوانب تمثل اللغة العربية شيئا ثمينا بين أيدي العلوم الإنسانية ولا سيما العاكف منها على استكشافات الحقائق الإدراكية الجديدة من خلال أرقى النماذج اللغوية وأكثرها غزارة واستكمالا وتجريدا. ولسنا بمجازفين لو زعمنا أن أكبر فريضة تقع على عاتق أبناء لغة الضاد من هنا فصاعدا إنما هي استثمار تجربة الإنسان العربية مع لغته في أتمّ أشراط الإفصاح بها كي نقدّم للمعرفة.

إن سلطة النص وسلطة النحو مكّنتا اللغة العربية من تحقيق استثناء مطلق يتحدى الحقائق العلمية المألوفة: أنْ تُعَمَّر لغة بما يزيد على سبعة عشَر قرنا دون أن تنسلخ عنها أبنيتها الصوتية والصرفية والنحوية، وأن يكون مَدَدها في البقاء مقصورا على تطوّر الدلالات: في اشتقاق الألفاظ وفي تكييف دلالاتها وفي صياغة الأساليب. لذلك تتجدد بين الحقبة والأخرى نزعات —من خارج الثقافة العربية وأحيانا من داخلها— تدفع نحو المماثلة بين العربية واللاتينية حتى تَحلّ الفروع محلّ الأصل الواحد. وتحت وطأة النسقية الانفرادية التي ماانفكت تضغط على الثقافات الإنسانية انكشفت ظواهر تنوس بين حَجْب اللغة العربية بتقليص مجالاتها التداولية ولا سيما في منابر الإعلام الفضائي الغزير والدعوة والتيسير وباسم "الواقعية التاريخية" الجديدة.

إن الفكر الإنساني يتجه بثبات نحو ترسيخ البحوث الإدراكية حيث تتضافر اللسانيات والفلسفة وعلم النفس وعلوم الحاسوب محاولا أن يجيب عن سؤال جوهري: كيف يشتغل العقل البشري؟ وذلك من خلال سؤال ثان: كيف تشتغل اللغة حين يشتغل العقل ؟ ومما لا مراء فيه أنّ بوسع اللغة العربية أن تُمِدّ هذا العلم الجديد بما لا تمده به الألسنة المتداولة الأخرى: لأنها لغة إعرابية أوّلا واشتقاقية ثانيا ومتوفرة ثالثة على منظومة من الوصف النحوي يرقى إلى درجة عالية من التجريد الصّوري.

ظاهرة الحذف في ضوء الاستعمال اللغوي

د. إبراهيم محمد أبواليزيد خفاجة
أستاذ النحو والصروف والعروض المساعد
جامعة شقراء، السعودية

ملخص البحث:

إن ظاهرة الحذف من الظواهر اللغوية التي تشترك فيها اللغات الإنسانية، لأغراض متعددة في نفوس مستخدميها، لكنها في اللغة العربية أكثر ثباتًا ووضوحًا؛ لأن اللغة العربية من خصائصها الأصيلة الميل إلى الإيجاز والاختصار.

ويعد الحذف ضربا من ضروب البلاغة والفصاحة، حيث عد العرب الحذف أحد نوعي الإيجاز وهما: القصر والحذف، وتؤكد العديد من المصادر والاستعمالات اللغوية والشواهد التاريخية أن العرب قد نفرت مما هو ثقيل في لسانها، ومالت إلى ما هو خفيف، ومن ثم عمدوا إلى الحذف لتحقيق ما أردوا.

وقد اتخذت ظاهرة الحذف في اللغة العربية مظاهر متعددة، فلم تقتصر على بنية الكلمة المفردة فقط، بل شملت أيضا بنية الجملة العربية والتراكيب النحوية على اختلاف أنواعها.

وتعددت أسباب الحذف وتنوعت مواضعه وأغراضه، واختلفت شروطه وأحكامه من باب إلى آخر، وتردد هذا المصطلح في كثير من المؤلفات العربية حيث استخدم في العديد من أبواب الدرس اللغوي، وتردد بين النحو والبلاغة، والدراسات الصوتية، وهذا البحث محاولة لإلقاء مزيد من الضوء على تلك الظاهرة اللغوية والكشف عن كنهها وأسبابها، والمواضع التي آثرت العرب فيها الحذف على الذكر، والإيجاز على التطويل، وما يترتب على ذلك من نتائج، وما يثار حولها من خلاف بين علماء النحو والبلاغة.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، خير الخلق وأشرفهم أجمعين، وخاتم الرسل الكرام الطيبين، سيدنا محمد بن عبد الله الهادي الأمين، عليه وعلى آله وأصحابه ومن اتبع هداه واقتفى أثره إلى يوم الدين، أفضل صلاة وأتم تسليم، وبعد:

إن ظاهرة الحذف من الظواهر اللغوية التي تشترك فيها اللغات الإنسانية، لأغراض متعددة في نفوس مستخدميها، لكنها في اللغة العربية أكثر ثباتًا ووضوحًا؛ لأن اللغة العربية من خصائصها الأصيلة الميل إلى الإيجاز والاختصار.

ويعد الحذف ضربا من ضروب البلاغة والفصاحة، حيث عد العرب الحذف أحد نوعي الإيجاز وهما: القصر والحذف، وتؤكد العديد من المصادر والاستعمالات اللغوية والشواهد التاريخية أن العرب قد نفرت مما هو ثقيل في لسانها، ومالت إلى ما هو خفيف، ومن ثم عمدوا إلى الحذف لتحقيق ما أردوا.

وقد اتخذت ظاهرة الحذف في اللغة العربية مظاهر متعددة، فلم تقتصر على بنية الكلمة المفردة فقط، بل شملت أيضا بنية الجملة العربية والتراكيب النحوية على اختلاف أنواعها.

وتعددت أسباب الحذف وتنوعت مواضعه وأغراضه، واختلفت شروطه وأحكامه من باب إلى آخر، ونظرا لتردد هذا المصطلح في كثير

من المؤلفات العربية حيث استخدم في العديد من أبواب الدرس اللغوي، وتردد بين النحو والبلاغة، والدراسات الصوتية، فقد عقدت العزم على إلقاء مزيد من الضوء على تلك الظاهرة اللغوية للكشف عن كنهها وأسبابها، والمواضع التي آثرت العرب فيها الحذف على الذكر، والإيجاز على التطويل، وما يترتب على ذلك من نتائج، وما يثار حولها من خلاف بين علماء النحو والبلاغة، وقد جعلته في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، ثم خاتمة اشتملت على أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، ثم قفّيت ذلك بقائمة تفصيلية بالمصادر المستخدمة في تكوين مادته العلمية.

والله تعالى أسأل أن يوفقني لما أردت وأن يجعل في هذا العمل المتواضع النفع والفائدة، كما أسأله أن يهدينا جميعا إلى صراطه المستقيم، ودينه القويم، وأن يشملنا بعفوه ورحمته، ويجمعنا مع الصالحين والصديقين في جنته، وهو حسبي ونعم الوكيل.

تعريف الحذف:

أ- الحذف في اللغة:

الحذف في اللغة: القطع والإسقاط؛ جاء في الصحاح: "حَذْفُ الشيءِ: إسقاطُه. يقال: حَذَفْتُ من شَعْري ومن ذَنَبِ الدابَة، أي: أخذت...، وحَذَفْتُ رأسَه بالسيف، إذا ضربته فقطعتَ منه قطعةً"[1].

---

1 الصحاح في اللغة: 1/120

وفي لسان العرب: "حذَفَ الشيءَ يَحْذِفُه حَذْفاً قَطَعَه من طَرَفه والحَجَّامُ يَحْذِفُ الشعْر من ذلك... والحَذْفُ الرَّمْيُ عن جانبٍ والضرْبُ"[2].

ب- الحذف في الاصطلاح:

إذا ما حاولنا البحث عن دلالة مصطلح الحذف عند علماء العربية نجد أن جُلَّ العلماء من نحاة وبلاغيين-وخاصة القدماء - قد اعتنوا بدراسة هذه الظاهرة، ولكن بعضهم خلط بين مصطلحي الحذف والإضمار؛ وقد أشار أبو حيان الأندلسي إلى ذلك حيث قال: "وهو موجود في اصطلاح النحويين، أعني أن يسمى الحذفُ إضماراً"[3].

وقال الشهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي: "وقد يستعمل كلٌّ منهما بمعنى الآخر كما يعلم بالاستقراء"[4].

إلا أن بعض النحويين تنبه إلى ضرورة التفريق بين الحذف والإضمار؛ ومنهم أبو علي الفارسي حيث قال: "وقد يحذف حرفُ الجر، فيصل الفعلُ إلى الاسم المحلوف به، وذلك نحو: اللهَ لأفعلنَّ، وربما أُضمِر حرفُ الجر، فقيل: اللهِ لأفعلنَّ".

2- لسان العرب: 9/ 40.

3- البحر المحيط: 1/ 643.

4- انظر: حاشية الخفاجي على تفسير البيضاوي المسماة " عناية القاضي وكفاية الراضي" وتقع في ثمانية مجلدات.

بل نجد ابن مضاء القرطبي ينتقد هذا الخلط بين المصطلحين واستعمالهما بمعنى واحد، ويفرق بينهما قائلاً: "الفاعل يضمر ولا يحذف"[5]، وذلك حيثما أمكن تقديره بضمير مستتر فهم يقصدون بالمضمر ما لا بد منه، وبالمحذوف ما يمكن الاستغناء عنه[6].

ويذكر البلاغيون ضرورة تقدير المحذوف؛ حتى لا يُحمل الكلام على ظاهره، وحتى يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره ولزوم الحكم بالحذف راجع إلى الكلام نفسه، لا إلى غرض المتكلم[7].

قال عبد القاهر الجرجاني: "هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر؛ فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن"[8].

ولم تستعمل العرب الحذف دون قيد أو شرط ؛ بل قيدوا الحذف في كثير من المواضع بأمن اللبس، ووضوح المعنى، وجاء به الاستعمال القرآني في كثير من آيات الذكر الحكيم، كما جاء في الحديث النبوي الشريف، وشمل الحذف جميع مستويات الدرس اللغوي، فجاء في الأصوات اللغوية، وفي الصيغ الصرفية، والتراكيب النحوية، كما تعددت مواضعه، وأسبابه، وأغراضه، وهو ما سوف نتناوله من مباحث في الصفحات التالية:

5- الرد على النحاة: 130.
6- السابق: 131.
7- أسرار البلاغة: 380-379.
8- دلائل الإعجاز: ج1/121.

أغراض الحذف

نقصد بأغراض الحذف الأهداف المقصودة للناطقين عندما يحذفون، وإذا كان النحويون قد أولوا عنايتهم ذكر أسباب الحذف وتفصيلها، فإن أغراض الحذف قد تعرض لها البلاغيون، وفَصَّلُوا القول فيها؛ فابن هشام – مثلا – يرى أن أغراض الحذف يجب أن يتناولها البيانيون والمفسرون، وأنها ليست من عمل النحاة[9].

وعلى الرغم من ذلك فقد علل كثير من النحويين لبعض مظاهر الاستعمال اللغوي بالحذف، ولم يكتفوا بذلك بل ذكروا أيضا أغراض هذا الحذف في مواضعها، ومن ثم لم يقصروا الأمر على البلاغيين كما ادعى ابن هشام أنها ليست من عمل النحاة؛ بل لقد كان تقدير المحذوف وبيان الغرض من حذفه هو الشغل الشاغل لكثير من النحويين، ومثار الخلاف بينهم، وبعد استقراء العديد من المصادر النحوية والبلاغية يمكن القول أن أهم أغراض الحذف تندرج تحت النقاط التالية:

1 – التخفيف:

كانت على التخفيف هي أهم العلل التي فسر بها النحويون والبلاغيون ظاهرة الحذف، وإن اختلفت أسبابه، فكثير من الأسباب الظاهرة للحذف غرضُها التخفيف، فكثرة الاستعمال تستلزم الحذف؛ رغبةً في التخفيف؛ والتقاء الساكنين، لصعوبة النطق بهما أيضا يستلزم الحذف بقصد التخفيف، ونجد أيضا نزع الخافض (حذف حرف الجر مثلا)

9- مغني اللبيب: 2/156-170.

بقصد التخفيف، ومنه أيضا حذف الهمزة بقصد التخفيف، وحذف أحد الحروف المتماثلة بقصد التخفيف وكراهية توالي الأمثال.

يقول سيبويه: "وقولهم: ليس أحد، أي: ليس هنا أحد، فكل ذلك حُذِف تخفيفًا واستغناءً بعلم المخاطَب بما يعني"[10].

2 – الإيجاز واختصار الكلام:

كثير من أنواع الحذف ناتجة عن رغبة المتكلم في الاختصار والإيجاز؛ فعند بناء الفعل للمجهول يُحذف الفاعل، ويذكر البلاغيون أغراضًا متعددة لذلك، منها الاختصار والإيجاز، والعلم بالمحذوف، أو تنزيهه أو احتقاره، أو قصد الإبهام على السامع، أو الخوف من ذكره، ومن أمثلة ذلك ما يقع في القصص القرآني من حذف ما تدل عليه القرائن ويدل السياق عليه، ومن ذلك قوله تعالى: (أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ * يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا..) [يوسف: 45، 46]. فالتقدير: فأرسلوه فذهب إليه وقال له.

3 – الاتساع:

وهو نوع من الحذف للإيجاز والاختصار، لكنه ينتج عنه نوع من المجاز بسبب نقل الكلمة من حكم كان لها إلى حكم ليس بحقيقة فيها، ومثال ذلك حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كما في قوله تعالى: [يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالحَجِّ وَلَيْسَ البِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا البُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ البِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا البُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا

10- الكتاب: 2/346.

اللهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ] {البقرة:189}، والتقدير: ولكن البرَّ برُّ من اتقى. والله أعلم.

وقوله تعالى: [وَاسْأَلِ القَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ] {يوسف:82}) أي: اسأل أهل القرية، ويسميه البعض التوسع، ويرى سيبويه أن الحذف للتوسع في اللغة أكثر من أن يحصى[11].

4 – التفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام:

وقد يكون الحذف تفخيما وتعظيما للمحذوف، وذلك مثل قوله تعالى: [حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا] [الزمر: 73]، الجواب حُذف؛ لأن وصف ما يجدونه لا يَتَناهى؛ فحُذف تفخيمًا وإعظامًا له؛ حيث إن الكلام يضيق عن وصفه.

5 – صيانة المحذوف عن الذكر في مقام معين تشريفا له:

وقد يكون الحذف يقصد صيانة المحذوف عن الذكر تشريفا له، ومن ذلك قول الرسول –صلى الله عليه وسلم–: ((مَنْ أُبْتُلِيَ مِنْ هَذِهِ الْقَاذُورَاتِ بِشَيء، فَلْيَسْتَتِرْ بِسَتْرِ اللهِ)) [12]، فالفعل ابتلي أسند إلى نائب الفاعل وحذف فاعله، وهو لفظ الجلالة صيانةً له عن ذكره في ذلك المقام، الذي سمى فيه الذنوب باسم (القاذورات).

6 – تحقير شأن المحذوف:

وقد يكون الحذف بقصد تحقير المحذوف، ونجد ذلك في كتب السِّيَر، عندما يؤذى عُظَماء الإسلام، يُقال أوذي فُلان؛ ومن ذلك قوله تعالى:

11- الكتاب: 1/592.

12- رواه الحاكم والبيهقي.

[صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ] {البقرة:18} ، فلم يذكر المبتدأ تحقيرًا لشأنهم.

7 – قصد البيان بعد الإبهام:

وقد يكون الحذف من أجل البيان بعد الإبهام، ويرى البلاغيون أن ذلك يتحقق في فعل المشيئة إذا وقع شرطًا كما في قوله تعالى [وَعَلَى اللهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ] {النحل:9}: فمفعول فعل المشيئة وفاعله محذوف تقديره: ولو شاء الله هدايتكم لهداكُم. فحذف الفاعل للعلم به وتقدم ذكره اختصارا، وحذف المفعول للبيان بعد الإبهام؛ لأنه لما قيل لو شاء علم أن هناك شيئًا تعلقت به المشيئة لكنه مبهم، فلما جيء بجواب الشرط وضح ذلك الشيء وعلم أنه الهداية، إذن فكل من الشرط والجواب دال على المفعول غير أن الشرط دال عليه إجمالاً والجواب دال عليه تفصيلاً.

والبيان بعد الإبهام، أو التفصيل بعد الإجمال أوقع في النفس؛ لأن السامع لا يظفر بمعرفة المحذوف إلا بعد تطلع ولهفة.

8 – قصد الإبهام:

وقد يكون الحذف بقصد الإبهام، فقد لا يتعلق مراد المتكلم بتعيين المحذوف؛ فيَتَعَمَّد الحذف حتى لا ينصرف ذهن المستمع له، لأن ذكره لا يؤثر في الكلام أو الحكم، ومن ذلك قوله تعالى: [وَأَتِمُّوا الحَجَّ وَالعُمْرَةَ للهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الهَدْيُ مَحِلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ

أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالعُمْرَةِ إِلَى الحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي المَسْجِدِ الحَرَامِ وَاتَّقُوا اللهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ شَدِيدُ العِقَابِ] {البقرة:196} .

فقوله تعالى: {فَإِنْ أُحْصِرْتُم}، ببناء الفعل لغير الفاعل المهم فيه حدث الإحصار نفسه ولا يهم ذكر فاعله، بل إن ذكره قد يشغل المستمع عن الحدث وهو الأساس هنا، وربما يظن المستمع أن الحكم خاص بالفاعل إذا ذكر.

ومنه أيضا قوله تعالى:[وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا] {النساء:86} .

فقوله تعالى: {إِذَا حُيِّيتُم}، بني الفعل للمجهول، ولا يهم فاعل التحية، المهم هو حدث التحية نفسه.

ومنه كذلك قوله تعالى:[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي المَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انْشُزُوا فَانْشُزُوا يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ] {المجادلة:11} .

فقوله تعالى: {إِذَا قِيلَ لَكُم تَفَسَّحُوا}، لا يهم من القائل، بل إن ذكره يشغل القارئ، وربما يظن أن الحكم خاص به.

9 – الجهل بالمحذوف:

وقد يكون الحذف ناتج عن الجهل بالمحذوف وعدم معرفته، ومن

ذلك قولنا: (قُتِل فُلان)، و(سرقت الدار)، ببناء الفعل للمجهول عندما لا نعرف القاتل والسارق.

10 – العلم الواضح بالمحذوف:

وقد يكون الحذف بسبب العلم الواضح بالمحذوف، وذلك مثل قوله تعالى: [وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ] {آل عمران:133}. فقوله تعالى: (أعدت للمتقين) بحذف الفاعل وهو لفظ الجلالة، وهو معلوم علما واضحا، فالله تعالى هو من أعد هذه الجنة لعباده المتقين وليس أحد غيره.

ومنه أيضا قوله تعالى: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ] {البقرة:183}. فالله تعالى هو من كتب الصوم وفرضه على عباده.

ومنه قوله تعالى: [عَالِمُ الغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا] {الجنّ:26}، المبتدأ هنا محذوف للعلم به، والتقدير: الله عالم الغيب. والله أعلم.

ومنه وقول الشاعر:

فَإِذَا رُزِقْتَ خَلِيْقَةً مَحْمُودَةً فَقَدِ اصْطَفَاكَ مُقَسِّمُ الأَرْزَاقِ[13].

فقد أسند الفعل رزقت إلى نائب الفاعل؛ فالرازق هو الله عز وجل، ولا داعي لذكره؛ لأنه معلوم للمستمع، ولن ينصرف الذهن إلى غيره.

13- ديوان حافظ إبراهيم.

11 – الخوف منه أو عليه:

وقد يكون الحذف ناتج بسبب الخوف من المحذوف أو الخوف عليه من أن يتعرض لسوء، فقد يحذف الفاعل ويُبنى الفعل للمجهول حين يَخشى المُتكلِّم أن يناله أذى من الفاعل، وحين يخشى على الفاعل من الأذى. ومثال ذلك قولنا: كُسِرَ البابُ، إذا خفنا على من كسره من أن يناله العقاب.

12 – الإشعار باللهفة وأن الزمن يتقاصر عن ذكر المحذوف:

وهذا غرض لباب الإغراء والتحذير نحو قوله تعالى: [فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا] {الشمس:13} ، والتقدير: ذروا ناقة الله والزموا سقياها.

13 – رعاية الفاصلة والمحافظة على السجع:

وهو غرض لفظي؛ حيث تحذف حرف أو أكثر لمراعاة الفاصلة؛ مثل قوله تعالى: [مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى] {الضُّحى:3}، فمفعول الفعل قلى وهو ضمير المخاطب –صلى الله عليه وسلم–، محذوف لرعاية الفاصلة والتوافق الصوتي مع أواخر الآيات قبلها وبعدها، والتقدير: وما قلاك.

ومن براعة الإعجاز البلاغي في القرآن أننا نجد الحذف هنا يحقق – إلى جانب ذلك – غرضًا معنويًّا، فالآية تنفي التوديع والقلي أي الهجر والبغض، فالله عز وجل يطمئن نبيه بعد فترة انقطاع الوحي أنه لم يهجره أو يبغضه كما زعم ذلك أعداؤه من الكفار حين حدثت تلك الفترة.

ولما كان هناك فارق دلالي بين الهجر والبغض، (إذ أن الهجر لا يكون إلا للحبيب، أما البغض فهو للخصوم والأعداء) جاءت الآية الكريمة مراعية ذلك حيث ذكرت ضميره – صلى الله عليه وسلم – في جانب نفي الهجر (ما ودعك) و لم تذكره في جانب نفي البغض (وما قلى) إعلاءً لشأنه عليه السلام أن يذكر ضميره في جانب المقت والكره حتى لو كان هذا الجانب منفيًّا.

14 – المحافظة على الوزن في الشعر:

وهو – أيضا – غرض لفظي مثل قول ضابئ بن الحارث البُرْجُمِيّ:

ومَنْ يَكُ أمْسَى بالمَدِينةِ رَحْلُهُ فإنِّي، وقَيَّارٌ، بِها لَغَرِيبُ[14]

أي: فإني لغريب وقيار غريب، (وقيَّار اسم لفرس الشاعر)، فحذف المسند إلى قيار حتى لا ينكسر وزن البيت.

ويرى البلاغيون أن في ذلك الحذف فائدة معنوية؛ حيث إن الموقف هنا موقف شكوى وتحسر؛ فكان مناسبًا له الحذف والاختصار لا الذكر والتطويل.

وهناك فائدة أخرى: فالشاعر هنا يتحسر على مقامه بالمدينة بعيدًا عن الأهل والوطن، فهو ينظر حوله فيجد الناس جميعًا هانئين بالمقام سعداء باجتماع الشمل، أما هو فقد اشتدت به تباريح النوى والتهب وجدانه بالشعور بالغربة، وأحس بأنه ليس ثمة من يشاركه شعوره أو يحس بمثل إحساسه سوى هذا الحيوان الأعجم (قَيَّار) الذي ابتلي بالغربة

14– من الشواهد المشتهرة لدى النحويين، انظر فيه: مغني اللبيب: 1/178، شرح ابن عقيل: 1/376، وشرح الرضى: 4/355.

معه والمقام في غير داره، فحذف المسند (غريب) هنا للإيحاء بتوحد الإحساس والمشاركة الوجدانية التي يتخيلها الشاعر بينه وبين فرسه، فليست هنا غربة للشاعر وغربة لفرسه، ولكنها غربة واحدة عانيا مرارتها معًا فوحدت بينهما في الشعور والشكوى والألم.

أسباب الحذف

إذا حاولنا أن نتلمس أسباب الحذف وجدنا أن النحويين، يسلكون في ذلك مذاهب متعددة، حيث حاول النُّحاة من خلال هذه الأسباب تفسير ظاهرة الحذف في مواضعها وأنواعها المختلفة، والملاحظ على الأسباب التي ذكرها العلماء أن بعض هذه الأسباب قد لا يطَّرد في كل موضع، وبعضها يعلل الحذف لأكثر من سبب، ومواضع أخرى لا يُعَلَّلُ الحذف إلا بسببٍ واحد، ومع ذلك يمكن القول أن أهم أسباب الحذف التي ذكرها النحويون هي كما يلي:

1 – كثرة الاستعمال:

وهذا التعليل كثير عند النحاة، وهو أكثر الأسباب التي يفسرون بها ظاهرة الحذف، ومن أمثلة ذلك: حذف خبر لا النافية للجنس كثيرًا مثل: لا إله إلا الله، لا ريب، لا شك، لا مفر، لاسيما. ومثل الأقوال التي كثر استعمالها؛ كقولنا: الجار قبل الدار. أي: تخير الجار قبل الدار. والرفيق قبل الطريق، وقولنا: بسم الله. أي: بدأت بسم الله.

2 – طول الكلام:

وذلك عندما تطول التراكيب؛ فيقع الحذف تخفيفًا من الثقل؛ كجملة الصلة التي طالت، وأسلوب الشرط، وأسلوب القسم؛ ومن ذلك قوله تعالى: [وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ] {يس:45}، فالجواب لم يُذكر، وتقديره: "أعرضوا"؛ بدليل سياق الآية التالية لها.

ومنه أيضا قوله تعالى: [وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ المَوْتَى بَلْ لِلهِ الأَمْرُ جَمِيعًا أَفَلَمْ يَيْئَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِنْ دَارِهِمْ حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللهِ إِنَّ اللهَ لَا يُخْلِفُ المِيعَادَ] {الرعد:31} ، التقدير: لكان هذا القرآن[15].

3 – الضرورة الشعرية:

ومن أهم الضرائر الشعرية القائمة على الحذف ما يلي:

أ– حذف حرف متحرك أو أكثر من آخر الكلمة:

مثل قول لبيد بن ربيعة:

دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانَا..... [16]

15– لمزيد من التفصيل حول هذه المسألة، انظر: دراسات لأسلوب القرآن، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، والجملة الشرطية عند النحاة العرب، لأبي أوس إبراهيم الشمسان.

16–انظر: ديوانه. والبيت في الخصائص: 1/23، 226، والمزهر:1/103، والصاحبي: 1/57، وابن عقيل: 1/159.

الأصل: المَنَازل.

ب- حذف نون المثنى وجمع المذكر السالم:

ومن ذلك قول امرئ القيس:

لها مَتْنَانِ خَظَاتا كَمَا أَكَبَّ عَلَى ساعِدَيْهِ النَّمِرْ[17]

الأصل: خَظَاتان.

ج- حذف النون الساكنة أو التنوين من آخر الكلمة:

ومن ذلك قول العباس بن مرداس السلمي:

فما كان حِصْنٌ ولا حَابِسٌ يَفُوقانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ[18]

الأصل: مرداسًا.

د- حذف حرف المد أو ما يشبهه من آخر الكلمة:

ومن ذلك قول الأعشى:

وأَخُو الغَوَانِ متى يَشأْ يَصْرِمْنَهُويَعُدْنَ أَعْداءً بُعَيْدَ وِدادِ[19]

الأصل: الغَوَاني.

هـ- حذف إشباع الحركة أو حذف الحركة كاملة:

ومن ذلك قول مالك بن خريم الهمداني:

فإِنْ يَكُ غَثًّا أَوْ سَميناً فإنني سأَجْعَلُ عِينيه لِنَفْسِه مَقْنَعَا[20]

17-انظر: ديوانه. والبيت في العين: 1/330، وتهذيب اللغة: 3/13.

18- انظر: ديوانه. والبيت في شرح شافية ابن الحاجب: 4/439،واللسان: 6/96. مادة (ردس).

19-انظر: ديوانه. والبيت في الخصائص: 1/276، والكتاب: 1/5، واللسان:15/135، مادة (غنا).

20-اللسان: (قنع). والبيت في الكتاب: 1/5، والمقتضب: 1/7.

الأصل إشباع الهاء في كلمة نفسه.

و- حذف حرف أو حركة داخل الكلمة:

ومن ذلك قول ابنُ الزِّبَعرَى:

حينَ ألْقَتْ بقُباءٍ بَرْكَها واسْتَحَرَّ القَتْلُ في عَبدِ الأشَلْ[21]

يريد: عبد الأشهل. وهم جماعة من الأنصار، حيث حذفت الهاء وألقيت حركتها على الشين التي قبلها فتحركت بعد أن كانت ساكنة.

ز- الاجتزاء (القطع):

وهو حذف معظم الكلمة؛ ومن ذلك قول حكيم بن معية التميمي:

بالخَيْرِ خَيْراتٍ وإنْ شَرًّا فَ ولا أُرِيدُ الشرَّ إلا أَنْ تَ[22]

أي: إن شرًّا فَشر، ولا أريد الشر إلا أن تشاء.

وهذا النوع من الحذف يسمى القطع أو القطعة، وهو إحدى السمات اللهجية لبعض لقبائل العربية، وسيرد فيما بعد.

ح- حذف حرف من أحرف المعاني:

ومن ذلك قول حسّان بن ثابت:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يشكرُها والشَّرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مِثْلانِ[23]

أي: فاللهُ يشكرها، حذفت الفاء الواجب اقترانها بجواب الشرط؛ حيث إن جواب الشرط جملة اسمية.

21- انظر: شرح شواهد سيبويه. والبيت في الخصائص: 1/23، واللسان: 10/395 مادة (برك).

22- اللسان: 15/ 364، 426 مادة (شر)، وشرح شافية ابن الحاجب: 4/263،

23- انظر: ديوانه. والبيت في الكتاب: 1/190 باب الجزاء، والخصائص: 1/188

4- الحذف لأسباب قياسية:

وهذا النوع من الحذف قد يكون لأسباب صوتية، أو صرفية، أو نحوية وتركيبية، أو حتى خطية تتعلق بالرسم الإملائي، ويحتاج إلى مزيد من البيان والتفصيل، على نحو يستحق أن نعقد له مبحثا خالصا، وهو ما سوف نتناوله في الصفحات التالية:

أوجه الحذف لأسباب قياسية

أولا: الحذف لأسباب صوتية:

ومن أمثلته:

1- الحذف بتأثير الحروف المجاورة:

الحذف قد يكون مظهرا من مظاهر تأثر الحروف المتجاورة ببعضها، حيث يعمد بعض العرب إلى التخلص من أعباء النطق بإدغام بعض الحروف المتماثلة أو المتقاربة بعضها من بعض، وآخرون يتخلصون من هذه الأعباء أحيانا بحذف بعض الحروف حين تأخذ وضعا معينا. وفي السطور التالية نتناول بعض هذه المواضع، فالحذف بتأثير الحروف المجاورة يأخذ عدة صور على النحو التالي:

الصورة الأولى: حذف أحد المتماثلين:

ومن أمثلته: حذف عين المضعف الثلاثي:

للعرب في نطق الأفعال المضعفة التي عينها ولامها من جنس واحد عند بنائها لاتصالها بالضمائر ثلاث لغات:

-اللغة الأولى: الإتمام:

وهذه هي اللغة المشهورة عند العرب، يتضح هذا من قول سيبويه فيها: "والأصل في هذا عربي كثير، وذلك قولك: أحسست، ومسست، وظللت" [24].

-اللغة الثانية: حذف العين وفتح الفاء:

فيقال: (مَسْتُ)، وقد نسبت هذه اللغة إلى التميميين[25] وبني عامر[26].

-اللغة الثالثة: حذف العين وكسر الفاء:

فيقال: (مِسْتُ)، وقد نسبت هذه اللغة إلى الحجازيين[27].

غير أن الشيخ خالد الأزهري رفض هذه النسبة مستندا على أن ما ورد من هذا في التنزيل العزيز إنما ورد بفتح الفاء، فهذه إذن لغة الحجازيين، لأن الذكر أنزل بلغتهم[28].

ولا تنهض حجة الأزهري في رد ما عزي إلى الحجازيين، وذلك لأن ما جاء في القرآن الكريم لم يكن مقصورا على لغة الحجازيين[29]، وإن كانت هي الغالبة[30].

24- الكتاب: 4/421.

25- التصريح للأزهري: 2/397، وتوضيح المقاصد للمرادي: 6/101.

26- المصباح المنير للفيومي: 2/686، وتكملة تصريف الأفعال للفارسي: 4/274.

27- التصريح للشيخ خالد الأزهري: 2/397، توضيح المقاصد للمرادي: 6/102، تكملة تصريف الأفعال للفارسي: 4/274.

28- السابق: الصفحة نفسها.

29- اللهجات في التراث، لأحمد علم الدين الجندي: 2/700.

30- إن نظرة سريعة في كتاب لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم لأبي عبد القاسم بن سلام، وكتاب اللغات في القرآن لابن حسنون لخير دليل على ذلك.

والغالب على الظن أن الحذف ليس نهج الحجازيين؛ لأنه لا يستعمله إلا الذين اعتادوا السرعة في الأداء، ولعلهم هم أولئك الذين تعسر عليهم نطق المثلين المتجاورين، فعمدوا إلى إدغامهما، وحين تعذر الإدغام بسبب سكون الثاني حذفوا المتحرك منهما[31].

لكن إذا ثبتت نسبة تلك اللغة إلى الحجازيين فلعلها تكون خاصة بالبدو منهم، وهناك من نسب الحذف مطلقا إلى بني سليم[32]، وعلى هذه اللغة جاء قول لشاعر:

خلا أن العتاق من المطايا أَحَسْنَ به فهن إليه شوس[33].

وقول الآخر:

عوى ثم نادي هل أَحَسْتُم قلائصا وسمن على الأفخاذ بالأمس أربعة[34].

الصورة الثانية: حذف تاء يستطيع أو طائها:

للعرب في الفعل (يستطيع) لغتان:

-اللغة الأولى: حذف تائها (يسطيع):

وقد وجدت هذه اللغة في الكتاب[35]، و لم أجد من نسبها إلى ذويها

31- اللهجات في التراث: 2/700.

32-الشافية، لابن الحاجب: 3/245، والتسهيل لابن مالك: 1/260، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: 3/172، 6/176، ولسان العرب لابن منظور: 1/279، وتاج العروس للزبيدي: 1/196.

33- البيت في الخصائص باب تحريف الفعل: 2/438، والمقتضب: 1/55، وينسب لأبي زيد الطائي.

34-البيت في مجال ثعلب: 2/605 بدون نسبة.

() الكتاب: ٤/٤٨٢-٤٨٣. ٣٥

صراحة، والغالب على الظن أنها من استعمال البدو لما عرفنا من إيثارهم في حال اجتماع حرفين متقاربين إحلال أحدهما مكان الآخر، ثم إدغامهما تسهيلا للنطق، ولكن حين تعذر الإدغام عمدوا إلى حذف أحدهما كما فعلوا مع المتماثلين في نحو: (أحسست) [36].

ويعضد هذا الظن ما ذكره سيبويه عند حديثه عن (أحسست) ونحوها، حيث قال: "فحذفوا التاء من قولهم يستطيع فقالوا: يسطيع" [37].

ويفهم من هذا النص أن أصحاب الحذف في يسطيع هم الذين حذفوا في (أمست) ونحوها، وقد مرَّ أن أصحاب هذا الحذف من البدو من التميميين وبني عامر، ووفقا لهذه اللغة قرأ الجمهور (اسطاعوا) [38]، في قوله تعالى: **[فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا]** {الكهف:97} .

-اللغة الثانية: حذف الطاء (يستيع):

وفي يستطيع لغة أخرى، هي (يستيع) قال عنها سيبويه: "وقال بعضهم في يستطيع: يستيع، فإن شئت قلت: حذف الطاء كما حذفت لام ظلت... وإن شئت قلت: أبدلوا التاء مكان الطاء ليكون ما بعد السين مهموسا مثلها، كما قالوا: إزدان ليكون ما بعدها مجهورا، فأبدلوا من موضعها أشبه الحروف بالسين، فأبدلوها مكانها كما تبدل هي مكانها في الإطلاق، وقد نسبت هذه اللغة صراحة إلى بني غني" [39].

36- معاني القرآن للأخفش: 2/399، والحجة لابن خالويه: 232، والخصائص: 1/260، والكشف: 2/80، والبحر المحيط: 6/165، ورصف المباني للمالقي: 395، ولسان العرب: 8/342، وتاج العروس: 5/445.

37 - الكتاب: 4/482.

38-الكشف: 2/80، معاني القرآن للأخفش: 2/399، والبحر المحيط: 6/165.

39- الكتاب:4/483.

وسواء كانت (يستيع) لغة في (يستطيع) حذفت طاؤها بسبب مجاورتها للتاء أو كانت لغة في (يسطيع) حلت التاء مكان الطاء لأجل مناسبة السين، فإن هذا أثر من آثار تأثر الحروف المتجاورة ببعضها بعض[40].

الصورة الثالثة: حذف التاء الواقعة محل الفاء في (افتعل):

تتجاور في بعض الكلمات نحو: (يتقي) و(يتسع) تاءان، إحداهما واقعة محل حرف أصلي وهو الواو، والأخرى زائدة، ومعروف أن التاء حرف مهموس، وهذا يتطلب جهدا أكبر في التنفس للنطق به[41]، فما ظنك إذا تجاورت تاءان؟!. ومن ثم فقد آثر التميميون وأسد حذف التاء التي حلت محل الفاء تسهيلا للنطق فقالوا: (يتقي، ويتسع، ويتخذ) بفتح التاء[42].

ونص بعض النحاة منهم أبو عمر بن العلاء[43]، وأبو عبيدة معمر ابن المثنى[44] على أنها لغة لهذيل، كما أوردها بعض النحويين منهم سيبويه دون نسبة ونعتها بالشذوذ[45].

ووفقا لهذه اللغة قرئ (لَتَخِذت)[46] في قوله تعالى: **[فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا]** {الكهف:77}. بتخفيف التاء، وبلا همزة وصل، وكسر الخاء.

40- اللهجات في الكتاب: 551

41- في اللّهجات العربية لإبراهيم أنيس: 107.

42- تفسير القرطبي: 7/234.

43- شرح أشعار الهذليين: 354.

44-إبراز المعاني: 386.

45-الكتاب: 4/483. والشافية: 3/293.

46- السابق: الصفحة نفسها.

وعليها أيضا قرئ قوله تعالى: [**اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللهِ فَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ**] {المجادلة:16}. بحذف همزة الوصل وتخفيف التاء (تخذوا)[47].

وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر:

جلاها الصيقلون فأخلصوها خفافا كلها يتقي بأثر[48].

وقول الآخر:

تقرو به نفيان كل عشية فالماء فوق متونه يتصبب[49].

وقول الآخر:

تجهنا غاديين فساءلتني بواحدها وأسأل عن تليدي[50].

وقول الآخر:

تخذت غراز إثرهم دليلا وفروا في الحجاز ليعجزوني[51].

وأغلب الظن أن هذا التخفيف ليس من قبيل ما ألجات إليه الضرورة؛ لأنه يوجد في النثر أيضا، فقد نسب سيبويه إلى بعض العرب —ولعل منهم هذيل– أنهم يقولون: (تقى الله رجل فعل خيرا)، يريد اتقى الله رجل... فيحذفون ويخففون"[52].

47- البحر المحيط: 6/157، وإبراز المعاني: 385.

48- البيت في الخصائص: 2/286. وإصلاح المنطق لابن السكيت: 1/6، والمخصص لابن سيده: 3/392. وينسب لساعدة الهذلي.

49- البيت في نوادر أبي زيد: 4.، وتهذيب اللغة:5/212، واللسان:15/336،

50-البيت في ديوان الهذليين: 2/67. وانظر اللسان، مادة (حجز). والبيت له أكثر من رواية.

51- البيت في ديوان الهذليين: 3/95.

52- الكتاب: 2/439.

الصورة الرابعة: حذف التاء من أول الفعل المسبوق بتاء المضارعة:

من وجوه حذف المثلين حذف التاء من أول الفعل المضارع، وذلك إذا سبقته تاء المضارعة، نحو: توقى، أي: تتوقى، وقد وردت في قول الشاعر:

تَنَاوَلُ أَطْرافَ الْقِرَانِ وَعَيْنها كَعَيْنِ الْحُبَارى أَخْطَفَتْها الأجادلُ[53].

" القِرانُ: جمع قَرْنٍ وهو: الجَبَلُ.

ونحو: تشكي، أي: تشتكي، في قول الشاعرة:

وخرق تجاوزت مجهوله بوجناء حرف تشكّي الكلالا[54].

ومثله قول الآخر:

ولقد نهيتك أن تكلف نائبا من دونه فوت عليك ومطلب[55].

فقال (تكلف) يريد: تتكلف.

ومن ذلك أيضا ما ذكر من أن كلمة (تتوفاهم) في قوله تعالى: [**إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا**] {النساء:97} ، هي في مصحف ابن مسعود (توفاهم) بتاء واحدة[56].

53- البيت في ديوان الهذليين : 1/83 لأبي ذؤيب الهذلي. وانظر: تهديب اللغة: 2/459، واللسان: 9/75.

54-البيت في معاهد التنصيص: 2/137. وفي ديوان هذيل وينسب لجنوب أخت عمرو ذي كلب.

55-البيت في لغة هذيل: 165، لساعدة بن جؤبة الهذلي.

56-البحر المحيط: 5/486.

والملاحظ أن تلك الأشعار قد وردت منسوبة لشعراء هذليين، كما أن ابن مسعود هذلي، فلعل هذا الاتجاه إلى الحذف من لغة هذيل.

الصورة الخامسة: حذف الباء الساكنة من (رُبَّ):

ومما يمكن أن يعد من أنواع الحذف للتخفيف حذف أحد المثلين للتخلص من تضعيف الحرف، وذلك في نحو: (رب) وقد وردت مخففة في شعر الهذليين، فمن ذلك قول شاعرهم:

أزُهَيْرُ إن يَشِبِ الَذالُ فإنني ... رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضلِ[57]

وقول الآخر:

بَ هامة تبكي عليك كريمة[58] .....

وليس من حقنا أن نحكم على صنيع شعراء هذيل بأنه من قبيل الضرورات، وذلك لأن علماء النحو واللغة أنفسهم أوردوا مثل هذه الأبيات مستدلين بها على وجود (رب) المخففة في بعض لغة العرب، كما قرئ (ربما) في قوله تعالى: [**رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ**] {الحجر:2} بالتخفيف.

الصورة السادسة: حذف نون الرفع:

ومن مظاهره: التقاء نون الرفع من الأفعال الخمسة مع نون التوكيد؛ حيث تحذف نون الرفع وتبقى نون التوكيد، حيث تعمد غطفان[59] إلى

57- البيت في اللسان مادة (هضل)، وينسب لأبي كبير الهذلي. وانظر: الخصائص: 1/227، ومعجم العين للخليل بن أحمد:1/74، وجمهرة اللغة:2/10.

58-البيت في شرح أشعار الهذليين وينسب لأبي قلابة الهذلي.

59- البحر المحيط: 4/369، واللهجات العربية في القراءات: 154.

حذف نون الرفع إذا جاورت نون الوقاية، وذلك لاستثقال اجتماعهما[60] فيقولون مثلا: (أتكذبوني).

وعلى هذه اللغة قرئ (أتحاجوني) في قوله تعالى: [**وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ**] {الأنعام:80} بتخفيف النون (أتحاجوني)[61].

كما قرئت عليها (فبما تبشرون)[62] في قوله تعالى: [**قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ**] {الحجر:54}.

الصورة السابعة: حذف الحرف المجاور لـ (ال) التعريف:

ومن أمثلته:

أ- حذف النون في نحو: (بني الحارث):

توجد طائفة من العرب تحذف النون من نحو: (بني العنبر) و (بني الحارث) و (بني القين) و(بني الهجيم) فتقول: بلعنبر، وبلحارث، وبلقين، وبلهجيم[63]. وقد رمى سيبويه هذه اللغة بالشذوذ[64]، ولم أجد من ينسبها صراحة إلى ذويها[65].

60-الكتاب: 3/519-520.

61- البحر المحيط: 4/169، وتفسير القرطبي: 7/29.

62-الكشف: 2/30-38، والبحر: 5/458، والقرطبي: 10/35

63- الكتاب: 4/484

64-السابق : الصفحة نفسها.

65- انظر: الكامل للمبرد: 2/218، والمفصل للزمخشري: 10/155، والشافية: 3/246، واللسان: مادة (عنبر): 4/610، ومادة (حرث): 2/137، ومادة (قين): 12/352، وتاج العروس: 1/615، 9/316.

ولو ذهبنا لتفسير هذه اللغة أمكننا القول أن أصحاب هذه اللغة من القبائل البدوية التي تميل إلى الحذف؛ لأن (بلحارث) أصلها (بنو الحارث) فسقطت همزة الوصل في درج الكلام، وتخلصا من التقاء الساكنين (الواو واللام) حذفت الواو فتجاورت النون واللام، وهما متقاربتان في المخرج ومتحدتان في الصفات، وأداؤهما يحتاج إلى روية وتأنٍ، وهذا لا يتفق مع طبيعة البدو الذين يجنحون إلى السرعة في كلامهم، ومن ثم حذفت النون فالتقت الباء باللام فقيل: بلحارث، وبلعنبر،.... ونحوه.

ومما يعضد هذا الرأي أن الشيخ خالد الأزهري نسب إلى خثعم وربيعة وهما من القبائل البدوية حذف نون (من) إذا أعقبها ساكن[66].

وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر:

لقد ظفر الزوار أقفية العدا بما جاوز الآمال ملأسر والقتل[67].

أراد: (من الأسر)، فحذف نون (من) وهمزة الوصل، فاتصلت الميم باللام.

وقد وجدت في شعر شعراء آخرين من غير اليمنيين، فمن ذلك ورودها في شعر شاعر تميمي حيث قال:

إني امرؤ حنظلي حين تنسبني لا ملعتيك ولا أخوالي العوق[68].

أراد: (من العتيك). واستعملها آخر من مخزوم في قوله:

عاهد الله إن نجا ملمنايا لتعودون بعدها حرفيا[69].

66- التصريح: 2/29.
67- البيت في شرح التصريح.
68- البيت في أمالي القالي: 2/133، واللهجات في الكتاب: 556.
69- البيت في الكامل: 2/218، وبينسب للحارث بن خالد المخزومي.

أراد: (من المنايا).

كما وردت في قول الهذلي:

كأنهما م الآن لم يتغيرا وقد مرَّ للدارين من بعدنا عصر[70]

أراد: (من الآن).

واستعملها آخر من خزاعة:

لها مهل لا يستطاع دراكه وسابقة ملحب لا تتحول[71].

أراد: (من الحب).

إذن فهذه اللغة قد اتسع استعمالها فتجاوز قبيلتي زبيد وخثعم إلى التميميين والهذليين والخزاعيين[72]. وهذا كله يعضد كون حذف النون من نحو (بنو الحارث) للبدو من العرب؛ لأن حذف نون (من) إذا وليها ساكن شبيه بحذف نون بنو الحارث، والله أعلم بالصواب.

ب- حذف لام وألف (على): في نحو (على الماء):

من العرب قوم يحذفون لام وألف (على) إذا وليها ساكن، فيقولون: (علماء) في (على الماء) [73].

وتفسير هذا الحذف أنهم أسقطوا همزة الوصل في الدرج، وتخلصا من التقاء الساكنين حذفوا الألف من (على) فتجاورت لامان (عَلْلماء) الأولى

70-البيت في الخصائص: 1/310، وينسب لأبي صخر الهذلي.

71- البيت في الشعر والشعراء وينسب لكثير عزة.

72-اللهجات في التراث: 2/205.

73- الكتاب: 4/484، والكامل: 2/218، والمقتضب: 1/251، وأمالي الشجري: 2/4، والمفصل: 10/155، والشافية: 3/245.

متحركة والثانية ساكنة، وحين تعذر عليهم إدغامهما حذفوا المتحركة وأبقوا الساكنة[74].

و لم أجد من نسب هذه اللغة إلى أهلها، غير أنني وجدت الرافعي يذكر أن قبيلة بني الحارث يحذفون الألف من (على) ولام التعريف الساكنة التي تعقبها، فيقولون: (علأرض) في (على الأرض)[75].

وبداوة هذه القبيلة لا تتفق مع الرافعي فيما نسبه إليها، وذلك لأنه من العسير عليهم نطق اللام المتحركة قبل همزة القطع، فلعله كان مخطئا فيما نقله عنها، ولعل تلك القبيلة كانت تحذف لام (على) المتحركة، وتترك لام التعريف الساكنة، كما في نحو: (عَلْمَاء)[76] ويعضد هذه النسبة إلى القبائل البدوية استعمال الشعراء التميميين لها في أشعرهم فقد وردت في قول شاعرهم:

وما غلب القيسي من ضعف قوة ولكن طغت علماء غرلة خالد[77].

أراد: طغت على الماء.

كما جاءت في قول الآخر:

غداة طغت علماء بكر بن وائل وعاجت صدور الخيل شطر تميم[78].

أراد: طغت على الماء.

74- اللهجات في التراث:2/703.

75- تاريخ الأدب العربي، لمصطفى صادق الرافعي: 1/146.

76-اللهجات في الكتاب: 557.

77- البيت في المفصل : 10/155، والمقتضب: 2/4، وينسب للفرزدق.

78- البيت في المفصل: 10/405، والشافية: 498، وينسب لقطري بن الفجاءة.

ج- حذف الألف من (ها) في مثل: (ها الله):

ذكر سيبويه أن في نطق الألف من (ها) في نحو: (ها الله) لغتين:

الأولى: إثباتها، وذلك لأن الذي بعدها مدغم فتقول: (ها الله).

الثانية: قلة من العرب تحذفها، فتقول:(هلله ذا) [79].

ومع أن الكثير من النحاة تحدثوا عن لغة الحذف هذه[80] إلا أنني لم أقف على من نسبها إلى ذويها، وربما كان هذا من نهج البدو الذين يجنحون إلى الحذف والاختصار، بما يتفق ورغبتهم في سرعة الأداء[81].

2- الحذف لالتقاء الساكنين:

إذا التقى ساكنان في كلمة واحدة أو كلمتين، وجب التخلص من التقائهما بحذف أولهما أو تحريكه؛ ومن ذلك حذف لام الفعل الناقص عند الاتصال بواو الجماعة مثل: يسعون، وحذف عين الفعل الأجوف في حالة جزمه مثل: (لم يَصُمْ). فالأصل في الأول يسعى + واو الجماعة= يسعون. والأصل في الثاني: لم + يصوم= لم يصم.

3- الحذف للاستثقال:

ومن صوره:

79- الكتاب: 3/499.

80-المقتضب: 2/322، والمفصل: 9/106، والتسهيل:1/150، والكافية: 2/335، وحاشية الدسوقي: 2/12، وحاشية الأمير: 2/28، والمحكم: 4/250، واللسان: 5/481، وتاج العروس: 1/454.

81- اللهجات في الكتاب: 559.

أ- حذف حروف العلة استثقالاً:

الفعل المثال الذي فاؤه واو تحذف في المضارع استثقالاً؛ نحو: (وقف - يقف) (وعد - يعد)، بدلاً من (يَوْقَفُ)، و(يَوْعَدُ).

ب- حذف الهمزة استثقالاً:

مثل همزة الفعل (رأى) تحذف في المضارع فيقال: (يرى) بدلاً من (يرأى).

4- الحذف للوقف:

ويكون هذا النوع من الحذف لأسباب صوتية في النطق لا الكتابة؛ مثل حذف الضمة والكسرة المنونتين عند الوقوف على الكلمة؛ نحو: (هذا زيد) و(مررت بزيد)؛ فننطق بالدال من كلمة (زيد) ساكنة.

ثانيا: الحذف لأسباب صرفية:

يأتي الحذف لأسباب صرفية في العديد من الصيغ الصرفية، ومن بين أمثلة ذلك ما يلي:

1- حذف حرف العلة في المعتل:

ومن صوره ما يلي:

أ- حذف فاء (فِعْلَة) إذا كانت واوا:

للعرب في نطق المصادر التي على وزن فعلة وكانت فاؤها واوا لغتان:

الأولى: حذفها، فيقال: (لدة)، و(جهة)[82].

الثانية: بقاؤها، فيقال: (ولدة)، و (وجهة)[83].

وقد ذكر بعض النحاة هاتين اللغتين دون نسبتهما إلى ذويهما[84]. بينما ذهب بعضهم إلى القول أن (وجهة) اسم للمكان المتوجه إليه[85]، وعلى هذا فليس في الأمر لغات لتباين الدلالة بين اللفظتين.

ب- حذف واو اسم المفعول من الأجوف يائيا كان أو واويا[86]:

(1)- اسم المفعول اليائي:

قد قرر النحاة واللغويون أن للعرب فيه لغتين:

-اللغة الأولى: النقص أو الحذف:

وذلك نحو: مبيع ومخيط ومدين، بدلا من مخبيوع ومخيوط ومديون[87]،

82- المنصف: 2/186.

83- لغة هذيل: 152.

84-الكتاب: 337-4/336، ومعاني الفراء: 1/90، والطبري: 3/193، والقرطبي: 2/164ن والشافية: 3/90، والبحر: 1/419، والتصريح: 2/396، والأشموني: 4/342، اللسان: 13/556.

85-البحر: 1/491، والتصريح: 2/396، والأشموني: 4/342، واللسان: 13/556، والتاج: 9/419، والصاحبي: 461، وإصلاح المنطق: 303.

86- اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل العين أما يائي في الأصل وإما واوي.

87- هناك خلاف بين الخليل وسيبويه من جهة وبين الأخفش من جهة على المحذوف، فالمحذوف عند الخليل وسيبويه هو واو مفعول؛ لأنها زائدة، أما المحذوف عند الأخفش فهو عين الكلمة؛ لأن الواو جاءت لتحقيق معنى وما جاء لمعنى لا يحذف. واستحسن المازني وابن جني كلا الرأيين، ولكنهما ذهبا إلى أن رأي الأخفش أقيس. بينما ذهبت الباحثة صالحة غنيم إلى ترجيح الرأي الأول، وذلك لعدم الحاجة إلى كثرة التقديرات في نحو مبيع، وللحفاظ على الأصل قدر الإمكان. والواو إن جاءت لمعنى فوجود الميم الزائدة في أول اللفظة دليل على ذلك المعنى، وحسبنا أن اسم المفعول من المزيد يشتمل على هذه الميم دون الواو نحو: (مسلَّم). انظر: اللهجات في الكتاب: 560 حاشية (1).

ولمزيد من التفصيل حول هذه المسألة يمكن الرجوع للمراجع التالية:

بحذف أحد أحرف مفعول مع كسر فاء الكلمة، وهذا المحذوف إما عين الكلمة وإما واو مفعول على نحو ما هو مبين[88].

وقد نسب ابن الشجري الحذف هنا إلى الحجازيين[89]، ونسبه أبو حيان الأندلسي إلى أكثر العرب[90].

-واللغة الثانية: الإتمام:

وأصحاب هذه اللغة يجيئون به على وزن مفعول دون إعلال[91]، فيقولون: مبيوع، ومديون، ومخيوط، ومعيون، ومغيوم، ومطيوب، وقد عزيت هذه اللغة إلى التميميين[92].

وقد استعملوها في أشعارهم حيث قال شاعرهم:

حتى تذكرت بيضات وهيجة يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم[93]

وأنشد أبو عمر بن العلاء وهو تميمي:

المنصف: 1/287-291، والخصائص: 2/477، وأمالي ابن الشجري: 1/204-209، والممتع: 2/454-460، وشرح الشافية: 3/151، وتوضيح المقاصد: 6/66-67، ودرة الغواص: 77.

88- الكتاب: 4/348.

89- أمالي ابن الشجري: 1/209.

90- البحر المحيط: 8/364.

91-الكتاب: 4/349.

92- الخصائص: 1/260، والنصف: 1/286، وأمالي ابن الشجري: 1/209، والمفصل: 10/79، والممتع: 2/460، والتسهيل: 1/311، والشافية: 3/149، والبحر المحيط: 8/364، وأوضح المسالك: 3/344، وشرح ابن عقيل: 2/238، وشرح الأشموني: 4/325، وشذا العرف: 168.

93- البيت في المقتضب: 1/101، والخصائص: 1/76، وشرح الألفية لابن الناظم: 347. وينسب لعلقمة بن عبدة.

..... وكأنها تفاحة مطيوبة[94].

كمال جاءت في بعض الأبيات غير المنسوبة حيث قال:

قد كان قومك يزعمونك سيدا وإخال أنك سيد معيون[95].

(2)- اسم المفعول الواوي:

يكاد يجمع النحاة واللغويون على أنه لا يجيء منه اسم مفعول إلا بالنقص، أما مجيئه على وجه التمام ففيه خلاف بين النحاة، فقد أنكره سيبويه، وذلك في قوله: "ولا نعلمهم أتموا في الواوات، لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنها يفروا إلى الياء، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة"[96].

بينما أجازه الكسائي[97]، وقيده المبرد بالضرورة[98].

في حين ذكر بعض اللغويين أنه يأتي في ألفاظ معدودة، واختلفوا في عدد هذه الألفاظ، فقد نص كل من ابن السكيت[99]، والجوهري[100]، والفيومي[101] على أن هذا النوع لا يخرج عن لفظين هما: (مدووف، ومصوون)[102].

94- البيت في المنصف: 1/286. واللسان (مادة طيب).
95- البيت في الخصائص: 1/269.
96- الكتاب: 4/329.
97- نقل ذلك الرضى في شرح الشافية: 3/144.
98- السابق: الصفحة نفسها. وانظر المقتضب.
99- إصلاح المنطق: 222
100- الصحاح: 4/1361 مادة (دوف).
101- المصباح المنير: 705 مادة (صون).
102- السابق: الصفحة نفسها.

بينما يذكر غيرهم أكثر من هذين اللفظين، وإن كانوا جميعا متفقين على (مدووف، ومصوون) فابن جني[103]وابن منظور[104]زادا (مقوود) و (معوود)، وأضاف ابن الشجري[105] وخالد الأزهري[106] (مقوول)، ونقل البطليوسي عن الكسائي ثلاثة ألفاظ وهي: (مقوود، ومقوول، ومصووغ) [107]. في حين حددها الزبيدي بثلاثة ألفاظ لا رابع لها[108]، وحكم عليه كل من الحريري[109] وابن عصفور[110] والسيوطي[111] بالشذوذ، وقال ابن الحاجب بقلته[112]، بينما قال ابن مالك بندرته[113].

وذهب ابن هشام إلى أنه لغة لبعض العرب، فقال: ''وربما صحح بعض العرب شيئا من ذوات الواو، سمع: ثوب مصوون''[114].

103-الخصائص: 1/270.
104- اللسان: مادة (عود).
105- أمالي ابن الشجري: 1/209.
106- التصريح: 2/493.
107- الاقتضاب: 275.
108- نص التاج 9/261 مادة صون: «ومصوون على التمام شاذ لا نظير له إلا مدووف ومردوف لا رابع لها وهي لغة تميم».
109- درة الغواص: 78.
110- الممتع: 2/461.
111- المزهر: 1/29.
112- الشافية: 3/144.
113- شرح ابن عقيل: 4/237.
114- أوضح المسالك: 3/345.

وكشف غيره النقاب عن هؤلاء البعض فإذا هم التميميون[115]، وأبو الجراح[116]، وبنو يربوع[117]، وبنو عقيل[118]. ومعلوم أن أبا الجراح عقيلي، وأن بني يربوع من التميميين[119].

وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر:

..... والمسك في عنبره مدووف[120].

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن الإتمام هنا من قبيل القياس الخاطئ، ولا أوافقه على قول هذا، خاصة وأنه وجد من عدها لغة لبعض العرب، بل وحددهم.

2- الحذف اتباعا للغات العرب:

قد يأتي الحذف في بعض الصيغ اتباعا لبعض اللهجات العربية، ومن أمثلة ذلك:

أ- الحذف في لفظة (أيمن) التي تستخدم في القسم:

ذكر السيوطي أن للفظة (أيمن) عشرين صيغة لغوية كل منها يمثل لغة، ويمكن تقسيمها أربع مجموعات:

المجموعة الأولى: أَيمُن بقتح الهمزة مع ضم الميم أو فتحها، وكذلك بكسر الهمزة مع ضم الميم أو فتحها.

115- اللسان: 9/108، 3/370، 13/205، والتاج: 2/477.
116- اللسان: 11/574ن والتاج: 8/90.
117-الاقتضاب: 275.
118- الفهرست لابن النديم: 70.
119- معجم قبائل العرب: 3/1262.
120- الخصائص: 1/270.

الثانية: (ايَنَ) بحذف الميم وفتح الهمزة مع فتح النون، و (ايمُ) بكسر الهمزة مع ضم الميم أو كسرها وحذف النون، و (هيمَ) بإبدال الهمزة هاء مع فتح الميم وحذف النون.

الثالثة: وقد اتجهت اتجاهين:

1- (اَم) بحذف الياء والنون وبفتح الهمزة مع تثليث الميم أي: بكسرها أو ضمها أو فتحها.

2-(مَنَ)، (مِن)، (مُنُ) بحذف الهمزة والياء، وبفتح الميم والنون أو ضمها أو كسرها.

الرابعة: (مُ) بتثليث الميم:

وقد نسبت أيمُ بفتح الهمزة وضم الميم إلى التميميين وبني سليم، فقد نقل السيوطي صيغة (م) إلى رجل من بني العنبر، وذلك عندما حكى أن رجلا منهم سئل ؛ ما الدهدران؟ فقال: مِ ربي الباطل[121]. فلعله يمثل لغة قومه.

وإذا كان أصل هذه الصيغة هي (أيمن) جمع (يمين) فهذا يعني أن (أيم) مرت بعد أقدم صيغة بمرحلة واحدة هي حذف النون، تلتها مرحلتان هما: حذف الياء والنون، وحذف الهمزة والياء ثم حذف جميع أحرف الكلمة عدا الميم. وإن كان أحد بطون تميم وهم بنو العنبر آثروا استعمال (م).

ومع أن السيوطي لم يعين ضبط الميم، فإن أحد الباحثين المحدثين وهو الدكتور ضاحي عبد الباقي يميل إلى أنها (مُ) المضمومة لاتفاقها مع الصيغة العامة في بني تميم (ايمُ)، كما يرى أن سبب الحذف في هذا

121-همع الهوامع: 2/...

اللفظ هو الاقتصاد في الجهد العضلي عند النطق لكثرة تردد هذه الصيغة في الأيمان[122]، وهكذا كان دأب العربي في تسهيل ما يكثر دورانه على الألسنة.

ب- القطعة:

ويقصد به حذف الجزء الأخير من الكلمة؛ حيث تميزت بعض القبائل باتجاه لغوي وذلك هو السرعة في النطق، فهي تعمد من جراء هذه السرعة إلى حذف بعض أحرف آخر الألفاظ، وهذه الظاهرة أطلق عليها القدماء مصطلح القطعة، وقد نسب هذا الحذف إلى بني سعد[123]، ولعلهم سعد تميم، واستدل على ذلك بقول الراجز:

بالخير خيرات، وإن شرا فا ولا أريد الشر إلا أن تا[124]

وينسب لقيم بن أوس، هو من بني ربيعة بن مالك، وينتهي نسبه إلى تميم[125].

كما نسب هذا الحذف إلى الطائيين، فقد جاء قولهم: (لم يسم) يريدون: لم يسمع[126]. وعلى هذه اللغة جاء قوله:

تضل منه إبلي بالهوجل في لجة أمسك فلانا عن فلي[127]

122- لغة تميم: 16.
123- اللسان: 15/430 آ
124- الكتاب 3/321، وشرح شواهد الشافية:62.
125- النوادر: 386، الاشتقاق: 1/67.
126- اللسان مادة قطع 8/286، وتاج العروس: 5/474، وشفاء الغليل: 212.
127- البيت ورد في الخصائص: ، واللهجات لأنيس: 135.

يريد: عن فلان.

وقول الآخر:

دَرَسَ المَنَا بمُتالعٍ فَأَبانِ فتقادَمَتْ بالحُبْسِ فالسُّوبانِ[128]

يريد المنازل.

وقد قيد سيبويه هذا الحذف بالوقف، ويفهم هذا من قوله: "ولكنه قطع كما كان قاطعا بالألف مع أنا"[129]. غير أن ما ورد في بعض تلك النصوص يرد قيد سيبويه. كما قيده آخرون بالضرورة.

وقد ذكر بعض اللغويين أن القطعة في طيء كالعنعنة في تميم[130].

و لم تتضح لنا أهمية التنظير بين القطعة في طي ء والعنعنة في تميم سوى أنها شاعت في طيء شيوع العنعنة في تميم دون أن يكون هناك وجه شبه بين الظاهرتين أكثر من هذا[131].

ج- تخفيف الياء المشددة: في نحو ميت ولين:

ذكر النحاة أن للعرب في نطق (ميِّت) و(ليِّن) و (هيِّن) لغتين:

-الأولى: تشديد الياء.

-والثانية: تخفيفها[132].

128- البيت للبيد بن ربيعة، انظر: ديوانه، والعين: 1/101، والمزهر: 1/60، والبيت له أكثر من رواية.

129- الكتاب: 3/321.

130-اللسان مادة (قطع)، والتاج، وشفاء الغليل.

131- في التطور اللغوي، لبرجشتراسر: 64-63.

132- معاني الأخفش: 1/155، والكشف: 1/339، وأمالي ابن الشجري: 1/152، 2/163، والقرطبي: 11/200، والبحر المحيط: 1/486، و2/421، والمزهر: 2/270 واللسان: 2/91، 13/394، 439، والمصباح: 584-2/583، 643، والتاج: 1/86، 9/338، 367.

و لم أقف على من نسب هاتين اللغتين أو إحداهما، وأغلب الظن هنا انه من نهج البدو، لأن نطق الياء الساكنة أسهل من الياء المشددة[133].

د- حذف الياءين المتتاليتين في آخر اللفظة:

يقول سيبويه: "وقد كرهوا الياءين وليست تليان الألف، حتى حذفوا إحداهما، فقالوا: (أثافٍ) ومعطاء ومعاطٍ"[134].

وقد نسب الأخفش لغة التثقيل في أثافي ومعاطي إلى قبيلة بني العبس وهم فرع من تميم، وعلى هذا فلغة الحذف لمن عدا هؤلاء من العرب[135].

هـ- حذف ياء يئس عند بنائه للمضارع:

للعرب في نطق يئس عند بنائه للمضارع لغتان:

-الأولى: الإبقاء على الياءين، فيقال: ييئس، وييسر.

-الثانية: حذف ياءه فيقال: يئس، ويسر[136].

و لم أقف على من عين أصحاب لغة الحذف هنا إلا أنني أظن أنهم من البدو، وذلك لسرعتهم في النطق.

و- حذف ياء (استحييت):

للعرب في نطق ياء استحييت الواقعة عينا لغتان:

الأولى: الإبقاء على الياءين، فيقال: استحييت.

133- اللهجات في الكتاب: 566.

134- الكتاب: 4/416.

135-معاني القرآن: 1/118.

136-الكتاب:4/54، والمخصص: 14/216، والمفصل: 10/62، والممتع: 2/437، والشافية: 1/132، 3/91، والأشموني: 4/343، والتصريح: 2/396ن واللسان: 6/259، 5/299.

والثانية: حذف إحدى الياءين، فيقال: استحيت.

ز- حذف النون:

ومن صوره:

(1)- حذف نون اللذان والذين:

ومثله قول الآخر:

وعكرمة الفياض منا وحوشب هما فتيا الناس اللذا لم يُغمَّرا[137]

أراد: اللذان، ولكنه حذف النون.

ووردت في قول الشاعر:

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد[138]

أراد: الذين، ولكنه حذف النون.

وفي قول الآخر:

فبت أساقي الموت إخوتي الذي غوايتهم غيي ورشدهم رشدي[139]

أراد: الذين، ولكن حذف النون.

ونلاحظ في المثالين الأخيرين أن العرب قد استخدموا لفظ المفرد في مقام الجمع[140].

137- البيت في سر صناعة الإعراب غير منسوب: 2/537، وهو للعديل بن الفرج العجلي في الأغاني: 22/376.

138- البيت في الكتاب للأشهب بن رميلة: 1/186، وخزانة الأدب : 2/315، 6/7، 8/210.

139- البيت في سر صناعة الإعراب غير منسوب: 2/537.

140- انظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/182.

(ب)- حذف نون المثنى وجمع المذكر السالم عند الإضافة:

وذلك نحو: طالبا الفرقة الرابعة، وعاملو الاتصالات .....إلخ.

(ج)- حذف نون الرفع من الأفعال الخمسة إذا التقت بنون التوكيد:

عند التقاء نون الرفع من الأفعال الخمسة مع نون التوكيد؛ فإن نون الرفع تحذف وتبقى نون التوكيد.

3- الترخيم:

وهو حذفُ أواخر الأسماء المفرد تخفيفاً، في باب المنادى، ولا يجوز في غيره إلا لضرورة الشعر؛ كقولنا (يا سُعَا) في ترخيم (سُعَاد)[141]. وقد عد الترخيم، من أنواع الحذف التي تعتري الصيغ الصرفية، وذلك نحو قولهم: يا مالِ، ويا حارِ، ويا مازِ، يريدون: يا مالك، ويا حارث، ويا مازن[142].

وقد وجدت آثار من هذا الحذف في لغة الهذليين ووردت في تراثهم الشعري من ذلك قول شاعرهم:

أمال بن عوف إنما الغزو بيننا ثلاث ليال غير مغزاة أشهر[143].

أراد: أ مالك.

وقول الآخر:

141- كتاب سيبويه: 1/44.

142- فقه اللغة، للثعالبي:507-506.

143- البيت في شرح أشعار الهذليين لمالك بن خالد الخزاعي.

أعام بن عجلان مقصورة بغيري من شبع عرض[144].

أراد: أ عامر:

ومثله:

أحار بن قيس إن قومك أصبحوا مقيمين بين السوء حتى الخشارم[145].

أراد: أ حارث.

وقوله:

أفاطم مهلا بعض هذا التدلل وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي[146].

أراد: أفاطمة.

وإلى جانب ما في شعرهم من هذا الحذف نجده أيضا في قراءة ابن مسعود لقوله تعالى: [**وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَاكِثُونَ**] {الزُّخرف:77} ، حيث قرأها: (يا مال)[147]، ويروي الرواة أن ابن عباس لم يجز هذه القراءة بناء على أن أهل النار سيكونون في شغل عن هذا الترخيم[148].

ولكن غلب على ظن بعض المحدثين أن قول ابن عباس مدسوس عليه، كما ذكر أنه لو صح عزوه إليه لما كان الصواب إلى جانبه مستندا في ذلك على أن الحذف في القراءة السابقة يمثل لغة قوم من العرب، وقراءة من القراءات يقرؤها ابن مسعود لا شأن لها بأهل النار وما سيكون عليه حالهم[149].

144 المصدر السابق، وينسب لأبي الملثم الخذاعي.

145 السابق، وينسب لقيس بن العيزارة الصاهلي.

146 البيت لأمرئ القيس، انظر: ديوانه، وفقة اللغة: 1/78 .

147 مختصر شواذ القرآن: 136.

148 المصدر السابق.

149- لغة هذيل: 152.

كما أنه إذا كان قد عزي إلى ابن عباس عدم استحسان الترخيم في هذا الموضع فقد حسنه غيره كابن جني الذي علل ذلك الحذف بضعف أهل النار عن تمام الاسم، وحكم على هذا التعليل بأنه متكلف كسابقه المنسوب إلى ابن عباس. والواقع أنه لا جدوى لمثل هذا الجدال والنقاش، وما دامت هذه القراء تمثل لغة لبعض العرب فالأولى قبولها وعدم تعليلها.

4- الحذف لبناء بعض الصيغ:

ومن صوره ما يلي:

أ- بناء صيغ الجمع:

فتحذف تاء التأنيث في الجمع بالألف والتاء؛ فنقول: (ورقات، عائلات، سرقات)، جمعًا لـــ (ورقة، عائلة، سرقة).

ب- بناء صيغ التصغير:

إذا صغرت (السَّفَرْجلة) كانت لك أوجه أحدها أن تقول (سُفَيْرِجَة) فتحذف اللام في التصغير، وإن شئت قلتَ (سُفَيْرِلة) فتحذف الجيمَ[150]. وكذلك (عَنْدَلِيب) تصغر على (عَنَادِل) و (عَنَادِب)[151].

ج- بناء صيغ النسب:

مثل حذف تاء التأنيث؛ فنقول في النسب إلى فاطمة: (فاطميّ)، وحذف بعض الحروف مثل (جُهَنِيّ) في النسب إلى جهينة، وحذف عجز

150- المخصص: 4/263.

151- السابق: الصفحة نفسها.

الجملة المنسوب إليها، وحذف عجز المركب المزجي، فتقول في تأبط شرًّا: ''تأبطيّ''، وفي بعلبك ''بعليّ''.

أما المركب الإضافي، فإن كان صدره ابنا، أو كان معرفًا بعجزه، حُذف صدره، وألحق عجزه ياء النسب، فتقول في ابن الزبير: ''زبيريّ'' وفي أبي بكر: '' بكريّ''.

ثالثا: الحذف لأسباب تركيبية ونحوية:

وهذا الحذف يكون لأسباب قياسية تركيبية؛ حيث تُحذف كلمة أو جملة أو أكثر، ولابد من دليل حالي أو مقالي يدل على المحذوف؛ مثل حذف المبتدأ، وحذف الخبر، وحذف الفاعل، وحذف المفعول، وحذف فعل الشرط، أو جوابه، والقسم أو جوابه، وحذف حروف المعاني، أو الحذف للبناء والتركيب...، وغير ذلك. وقد أفاض النحويون في ذكر هذا النوع من الحذف في العديد من أبواب النحو المختلفة، ودار بينهم خلاف كبير في تقدير المحذوف، وعليه بنوا نظريتهم في العامل والحذف والتقدير.

ومن أمثلة الحذف في هذا الباب ما يلي:

1- الحذف للإعراب:

ومن أمثلته:

- حذف الحركة في حالة الجزم:

ومن ذلك حذف الحركة نحو: (لم أكتبْ).

- وحذف الحرف الأخير من الكلمة:

مثل حذف النون من الأفعال الخمسة عند النصب أو الجزم نحو: (لم يلعبوا)، وحذف لام الفعل الناقص في حالة الجزم؛ نحو قوله تعالى:[**وَلَا تَدْعُ مَعَ اللهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**] {القصص:88}. وحذف نون المثنى وجمع المذكر السالم عن الإضافة، نحو: طالبا الفقه، وكاتبو العدل.

2- الحذف للتركيب:

ومن أمثلته حذف التنوين في التركيب الإضافي؛ نحو: (شاهدت طالبَ العلم) بدلاً من (طالبًا)، أو حذف النون؛ نحو: (مسلمو الهند متعاونون) بدلاً من (مسلمون).

3-الحذف في بنية الجملة:

وأمثلته أكثر من أن تحصى، منها ما يلي:

1-حذف المبتدأ:

نحو قوله تعالى: [**عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا**] {الجنّ:26}، وقوله تعالى:[**صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ**] {البقرة:18} ، وقولنا: (في البيت). لمن يسأل: (أين زيد؟).

2- حذف الخبر:

كما في قولنا: (لولا الله ما اهتدينا)، التقدير: (لولا الله موجود ما اهتدينا).

وحذف خبر لا النافية للجنس، كما في قولنا: لا إله إلا الله، لا شك، لاسيما.

وحذف خبر إن كما في قول الشاعر:

من يك أمسى في المدينة رحله فإني وقيار بها لغريب[152].

3-حذف فعل الشرط ومفعوله:

نحو قوله تعالى: [**قُلْ فَللهِ الحُجَّةُ البَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ**] {الأنعام:149} .

4-حذف الفعل:

كما في قوله تعالى: [**فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا**] {الشمس:13}، والتقدير ذروا ناقة الله. وكما في قولنا: الجار قبل الدار، والصديق قبل الطريق، أي: تخير، وبسم الله، أي: أبدا.

5-حذف المفعول:

كما في قوله تعالى: [**مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى**] {الضُّحى:3} .

والتقدير: وما قلاك.

6-حذف جواب الشرط:

كما في قوله تعالى:[**وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ**] {يس:45}، والتقدير: أعرضوا. وقوله: [**وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ المَوْتَى بَلْ للهِ الأَمْرُ جَمِيعًا أَفَلَمْ يَيْئَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِنْ**

152- سبق الاستدلال به.

دَارِهِمْ حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللهِ إِنَّ اللهَ لَا يُخْلِفُ الميعَادَ] {الرعد:31} ، أي: لكان هذا القرآن.

7- حذف حروف المعاني: كحذف حروف العطف، أو الجر، أو أدوات الاستفهام والنداء، وحروف القسم، ونحو ذلك. كما في قولنا: (الله لأفعلنَّ ذا)، وقول الشاعر:

من يفعل الحسنات الله يشكرها ..... (153)

حيث حذف الفاء في جواب الشرط، والتقدير: فالله يشكرها.

والحذف عند النحويين لابد له من قرينة مُصاحِبة تَدُلُّ على المحذوف، وتكون هذه القرينة حالية أو عقلية أو لفظية، وقد وضع النُّحاة مجموعة من الشروط للحذف نذكرها على النحو التالي:

1- وجود دليل على المحذوف إن كان المحذوف عمدة، أما إن كان فضلة فالشرط أن لا يكون في حذفه ضرر، ويقصد بالعمدة ما تعتمد الجملة في بنائها عليه كالمسند والمسند إليه ويمثله المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل في الجملة الفعلية، أما الفضلة فيراد به ما لا تعتمد الجملة في بنائها عليه، وإنما يعد مكملا لعنصريها الأساسيين، ويشمل المفعولات بأنواعها، والمؤكدات بأنواعها، والنعت والحال والتمييز بأنواعه.

2- ألا يكون المحذوف كالجزء؛ فلا يحذف الفاعل، ولا نائبه ولا ما يشبهه.

3- ألا يكون مؤكَّدًا، فلا يُحذف العائد في نحو قولك: الذي رأيته نفسَه زيد.

153- سبق الاستدلال به.

4- ألا يكون عوضًا عن شيء محذوف؛ فلا تحذف (ما) في أما أنت منطلقاً ولا التاء من نحو : (عِدَةٌ وزِنَةٌ).

5- ألا يكون المحذوف عاملاً ضعيفًا؛ فلا يُحذف الجار والجازم والناصب للفعل، إلا في مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر استعمالها ولا يمكن القياس عليها.

6- ألا يؤدي الحذف إلى اختصار المختصر؛ فلا يُحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار للفعل. واختصار المختصر إجحاف به.

7- ألا يؤدي الحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه؛ فلا يحذف المفعول - وهو الهاء - من ضربني وضربته زيد؛ لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه للفعل الأول.

8- ألا يؤدي الحذف إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي؛ فلا يحذف الضمير في: زيد ضربته؛ لأنه يؤدي إلى إعمال المبتدأ وإهمال الفعل مع أنه أقوى.

9-ألا يؤدي الحذف إلى اللبس، وانغلاق المعنى وتفكك التركيب.

نتائج البحث:

عرض البحث لظاهرة الحذف في الاستعمال اللغوي العربي، وتبين من خلاله أن الحذف سلوك لغوي قديم عند العرب، وأنه قد تعددت أسبابه ومواضعه وأغراضه، و لم تقتصر نماذجه على استعمال لغوي بعينه، ويمكن استخلاص أهم النتائج التي توصل إليها البحث في النقاط التالية:

1-الحذف هو إحدى وسائل الاختصار التي لجأ إليها العرب للتخلص من الثقل، أو بقصد الإبهام على السامع، أو بقصد تحقير المحذوف أو تشريفه عن الذكر.

2-حاول البلاغيون البحث عن الأغراض البيانية للحذف، بينما اجتهد النحويون في تقدير المحذوف، والبحث عن علة الحذف.

3-الحذف وقع في اللغة العربية بجميع مستوياتها، في الأصوات وفي البنية الصرفية للكلمة، وفي تركيب الجملة العربية.

4-تعددت مواضع الحذف وأسبابه في كل درس، فتارة يكون للتخفيف والتخلص من الثقل، أو بتأثير الحروف المتجاورة في بعضها بعض، أو يكون لبناء صيغ جديدة، أو للتركيب النحوي، أو لأغراض بلاغية في نفس المتكلم.

5-ورد الحذف في نصوص اللغة العالية، حيث وقع في القرآن الكريم، وفي الحديث النبوي الشريف، كما ورد في التراث اللغوي العربي شعرا ونثرا، مما يدل على شيوع هذه الظاهرة عند العرب.

6-الحذف في بنية الكلمة أو بسبب تأثير الحروف المجاورة كان مسلكا لكثير من القبائل العربية، وبه وردت العديد من القراءات القرآنية.

7-من خلال تقدير المحذوف يمكن تفسير المعنى الدلالي لكثير من نصوص اللغة، وفهم ما تشير إليه.

8- الحذف دون إخلال بالمعنى هو السلوك القويم لمستخدم اللغة، إما إذا اختل المعنى وفسدت العبارة فعند ذلك يقبح الحذف ويستكره.

9- من خلال تتبع ظاهرة الحذف يمكن رصد التطور التاريخي لكثير من مفردات اللغة ومعرفة ما حدث فيها من تغيير، خاصة إذا ما استخدمت الدراسات المقارنة بين العربية وغيرها من الساميات التي تشترك معها في العديد من الخصائص والسمات.

وبعد فهذه بعض النتائج التي أمكن التوصل إليها من خلال تتبع ظاهرة الحذف في الاستعمال اللغوي العربي أردت أن أقدمها لطلاب العلم ومحبي العربية لعلها تفتح آفاقا جديدة من البحث والدراسة للكشف عن أسرار هذه اللغة العظيمة، وتبين رقيها وتطورها، وقدرتها على التجدد والاستمرار.

وفي الختام أدعو الله تعالى أن يتجاوز عما وقع في هذا العمل من خطأ، [وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ] {يوسف:53} .

مصادر البحث:

– القرآن الكريم.

أولا: الكتب المطبوعة:

– الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب الأنصاري ، تحقيق محيي الدين رمضان ، دار المأمون للتراث، دمشق–بيروت، الطبعة الأولى 1979م.

– إبدال الحروف في اللهجات العربية، سلمان بن سالم السحيمي، مكتبة الغرباء الإسلامية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى 1995م.

– أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى 1987

– إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق :زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد. 1977

– البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي، تحقيق عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى 2002م.

– التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البيجاوي، دار الجيل، بيروت . .1976

– إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، محب الدين أبو البقاء بن الحسين العكبري، تحقيق: الدكتور: محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، تحقيق عوض القوزي، جامعة الملك سعود، الرياض 1994م.

- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب -القاهرة 1974م.

- التمهيد في علم التجويد، ابن الجزري، تحقيق: غازي قدوري حمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 2001م.

- التيسير، أبو عمر الداني، تحقيق أوتو يرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت . 1996

- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت . 1993

- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت. 1971

- حجة القراءات، ابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، دمشق. 1979

- الحجة للقراء السبعة ، أبو علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشار جويجاتي، دار المأمون ، للتراث، دمشق- بيروت. 1987

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: مصطفى النماس، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 1409هـ - 1989م.

- الرعاية، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان. 1984

- الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا 1413هـ - 1993م.

- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، مراجعة: فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، طبعة الدكن بالهند 1359هـ.

- الأصول في النحو، لأبي بكر بن السرَّاج، تحقيق الدكتور: عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف، العراق 1973م.

- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، دار الكتب المصرية، القاهرة 1973-1927م.

- الأمالي الشجرية، هبة الله بن علي بن محمد الدين بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة 1380هـ - 1961م.

- إيضاح الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن عبد الحميد هنداوي، دار القلم دمشق، دارة العلوم والثقافة بيروت، الطبعة الأولى 1407هـ - 1987م.

- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، طبعة دار النفائس بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة 1406هـ - 1986م.

- بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية 1391هـ - 1972م.

- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة الأستاذ: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1400هـ - 1980م.

- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة الدينوري، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين بن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، طبعة وزارة الثقافة، القاهرة، مصر، 1387هـ - 1967م.

- التطور النحوي للغة العربية، لبراجشتراسر، مطبعة السماح، القاهرة، مصر 1929م.

- التعريفات ، علي بن محمد الجرجاني، مطبعة مصطفي الحلبي، القاهرة، مصر 1357هـ - 1938م.

- توجيه بعض التراكيب النحوية المشكلة الإعراب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الله الحسيني هلال، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1990م.

- التوطئة، أبو علي الشلوبين، تحقيق الدكتور: يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي، القاهرة، مصر.

- الجمل، الزجاجي، تحقيق : توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ، الطبعة الخامسة 1417هـ - 1992م.

- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسين بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، و محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، المطبعة الصليبية 1387هـ - 1973م.

- حاشية الجرجاني على الكشاف، علي بن محمد بن علي الجرجاني، مطبوع بهامش الكشاف، دار المعرفة، بيروت لبنان، د.ت.

- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، و بشير جوجاتي، مراجعة: عبد العزيز رباح، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1993م.

- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الخامسة، 1410هـ - 1990م.

- حجة القراءات ، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن ربجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، 1418هـ - 1997م.

- الحدود، الفاكهي، طبعة باريس، فرنسا 1849م.

47- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم، دار الطليعة، بيروت، لبنان 1980م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للإمام عبد القادر البغدادي، تحقيق الأستاذ الدكتور: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة 1387هـ - 1967م.

- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1376هـ.

- دراسات في الأدوات النحوية، مصطفى النحاس، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الثانية 1406هـ - 1986م.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

- الدرر اللوامع، محمد بن التلاميد الشنقيطي، طبعة كردستان، الجمالية 1328هـ.

- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار المعارف، القاهرة، مصر 1958م.

- ديوان الهذليين، طبعة دار الكتب المصرية 1369هـ.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، ل أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق : أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا 1395هـ - 1975م.

- السبعة، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة.

- سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق: مصطفى السقا، محمد الزفزاف، إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، مطبعة الحلبي، القاهرة، مصر 1374هـ - 1954م. وطبعة أخرى بتحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق. 1993

- شرح أبيات سيبويه يوسف بن المرزبان السيرافي: تحقيق: محمد الريح هاشم ، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى . 1996

- شرح ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية.

- شرح ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان، الأشموني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر 1366هـ.

- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1990م.

- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، المطبعة الأزهرية المصرية، القاهرة 1325هـ.

- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، بدون تاريخ.

- شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع ، أبو عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري القيسي، تقديم وتحقيق : الصديقي سيدي فوزي، الطبعة الأولى. 2001

- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق : محمد نور حسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة - مصر.

- شرح شذور الذهب، للإمام ابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1409هـ - 1988م.

- شرح شواهد المغني، ل جلال الدين السيوطي، تصحيح: محمود بن التلاميد الشنقيطي، تعليق: أحمد ظافر كوجان، طبعة لجنة التراث العربي، دمشق، سوريا.

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ - 1977م.

- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة مصر 1383هـ - 1963م.

- شرح الكافية، لرضي الدين الاستراباذي، طبعة أولنغشدر 1310هـ.

- شرح المفصل، لموفق الدين بن يعيش، تحقيق الأستاذ: محمد منير، المطبعة المنيرية، القاهرة، مصر 1928م.

- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، القاسم بن حسين الخوارزمي، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت. الطبعة الأولى. 1990

- شرح المقدمة النحوية، ابن بابشاذ، تحقيق: محمد أبو الفتوح شريف، طبعة الجهاز المركزي للكتب الجامعية، القاهرة ، مصر 1978م.

- شرح الهداية، المهدوي، تحقيق ودراسة : حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى .1995

- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب، أحمد ابن فارس، المطبعة السلفية بالقاهرة، مصر 1910م.

- الصحاح : تاج اللغة وصحاح العربية ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق إميل بديع يعقوب، ومحمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1999

- علم اللغة، محمود السعران، مصر. 1962

- فصول في فقه العربية: رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، دار الحمامي للطباعة، القاهرة، مصر 1973م.

- الفلسفة اللغوية، جورجي زيدان، تعليق: مراد كامل، مطبعة الهلال، القاهرة، مصر 1969م.

- الفيروزج شرح الأنموذج، محمد عسكر، مطبعة المدارس الملكية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 1289هـ.

- في خصائص الأدوات وسماتها من حيث المبنى والمعنى، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

- في صوتيات العربية، محيي الدين رمضان، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان. 1979

- في اللهجات العربية القديمة، إبراهيم السامرائي، دار الحداثة، بيروت. الطبعة الأولى. 1994

- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1982م.

- الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن أبي مريم، تحقيق عمر حمدان الكبيسي، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة. 1993

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، الزمخشري، دار المعرفة، بيروت، لبنان. وطبعة أخرى بتحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت . 1997

- كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، التهانوي، طبعة كلكتا — الهند 1862م.

- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، علي بن الحسن الباقولي، دراسة وتحقيق :عبد القادر عبد الرحمن السعدي، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى 2001.

- اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي، القاهرة. 1965

- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1972، 1980م.

- اللمع، ابن جني، تحقيق الدكتور: حسين شرف، القاهرة، بدون تاريخ .

- المحتسب في القراءات الشاذة وعللها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، مصر، 1415هـ - 1999م.

- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، عني بنشره ج . برجشتراسر، دار الهجرة، مصر، بدون تاريخ.

- مختصر التصريف الملوكي، ابن جني، المطابع الأزهرية، القاهرة، بدون تاريخ.

- المزهر في علوم اللغة وآدابها، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، ومحمد جاد المولى، المكتبة العصرية بيروت لبنان 1412هـ - 1992م.

- المفصل، الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت.

- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن عبد الحميد هنداوي، دار القلم دمشق، دار المنارة بيروت، الطبعة الأولى 1407هـ - 1987م.

- مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف، محمد بن عليان المرزوقي، مطبوع بهامش الكشاف، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

- معاني الحروف، الرماني، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبعة دار العلم العربي، القاهرة، مصر.

- معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق: فائز فارس، الكويت 1400هـ - 1979م.

- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن معاذ الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، والدكتور: يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1400هـ - 1980م.

- معاني القراءات، أبو منصور الأزهري ، تحقيق :عيد مصطفى درويش، وعوض بن حمد القوزي، طبعة المحققين، الطبعة الأولى 1991

- معترك الأقران في إعجاز القرآن، ل جلال الدين السيوطي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

- معجم تاج العروس، للزبيدي، تحقيق: علي هلالي، مطبعة حكومة الكويت 1386هـ - 1966م.

- معجم جمهرة اللغة، لابن دريد، دار صادر، بيروت - لبنان.

- معجم مختار الصحاح، أبو بكر الرازي، ترتيب: محمود خاطر، دار المعارف، القاهرة، مصر.

- معجم الصحاح في اللغة والعلوم، الجوهري، إعداد: نديم مرعشلي، وأسامة مرعشلي، دار الحضارة العربية ، بيروت، لبنان 1974م.

- معجم القاموس المحيط، الفيروزآبادي، ضبط وتوثيق: يوسف الشيخ، ومحمد البقاعي، دار الفكر بيروت، لبنان، 1415هـ - 1995م.

- المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوال بابيتي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1413هـ - 1992م.

- معجم المصباح المنير، للفيومي، القاهرة 1906م.

- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب العربية 1366هـ.

- معجم لسان العرب، ابن منظور، إعداد: يوسف خياط، ونديم مرعشلي، بيروت — لبنان.

- المعجم الوجيز، إعداد مجمع اللغة العربية بالقاهرة، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، القاهرة 1413هـ - 1992م.

- المعجم الوسيط، إعداد مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مطبعة مصر 1380هـ - 1960م.

- مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، مصر.

- المقتصد شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم مرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية 1402هـ - 1982م.

- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة، مصر1415هـ - 1994م.

- المقرب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مكتبة العاني، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، 1391هـ - 1971م.

- منهج الأخفش الأوسط في الدراسات النحوية، عبد الأمير الورد، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان 1395هـ - 1975م.

- نتائج الفكر، أبو القاسم السهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1412هـ - 1992م.

- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري محمد بن محمد، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

- النطق بالقرآن العظيم، ضياء الدين الجماس، مركز نور الشام للكتاب، دمشق. 1993

- همع الهوامع على شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تصحيح: محمد بدر الدين النعساني، مطبعة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 1327هـ - 1907م.

- الوافي في شرح الشاطبية، عبد الفتاح القاضي، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، جمهورية مصر العربية. 1982

ثانيا: الرسائل العلمية والدوريات:

-البساطة والتركيب في النحو العربي، لإبراهيم محمد خفاجة، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة، 2006م.

- سيبويه والقراءات، أحمد مكي الأنصاري ، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء 34 ، نوفمبر .1974

- الهمزة بين القراء والنحاة: أكرم حمدان، مجلة الجامعة الإسلامية بغزة المجلد الثالث عشر العدد الثاني ص: (51-23)، يونيو 2005م.

التشكيل الصوتي وعلاقته بالمعنى والدلالة في القصيدة الأندلسية شعر ابن زيدون أنموذجا

د/ خالد بوزياني

أستاذ محاضر بقسم اللغة العربية

جامعة عمار ثليجي ـــ الأغواط ـــالجزائر

ملخص البحث:

تتمحور إشكالية الموضوع في مدى انسجام وتلاؤم الأصوات مع الدلالات والمعاني التي تحدثها القصيدة الأندلسية عبر شبكة من العلاقات تمتد من البنية الصغرى للنص مرورا بالصورة لتصل إلى النص بأكمله، مشكلة بذلك ثنائية بين العالم الداخلي للشاعر وبين الطبيعة الأندلسية، وهذا التزاوج العجيب فرض نفسه فرضا لازما وملحا عبر تناغم الأصوات بآهات الشعراء وزفراتهم.

تمهيد:

إنّ النص الشعري شبكة من العلاقات المعقدة التي تلتحم فيها البنى الصوتية والمعجمية والصرفية والتركيبية، لتشكل بذلك رؤية الشاعر الممزوجة بأحاسيسه وانفعالاته وتصوراته وأفكاره وخواطره، فينقل لنا تجربته الشعورية عن طريق الصورة التي هي بدورها شبكة معقدة تتموقع فيها بني النص المختلفة ومنها البنية الصوتية.

والسؤال المطروح هو: هل ثمة تأثير تمارسه البنية الصوتية على تشكيل النص الشعري؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل يمكن للأصوات أن تمدنا بدلالات خاصة ؟ وهل هذه الدلالات ثابتة أم نسبية متغيرة بتغير مزاج الشاعر وانفعالاته المعقدة في سياق وضعيات تفرضها عليه المواقف المختلفة ؟

وهنا نتساءل أيضا عن مدى تناول الموروث اللغوي لأسس التشكيل الصوتي، عن طريق ربط العلاقات بين الأصوات والدلالات.

ولعلّ تعريف ابن جني للغة على أساس أنها " أصوات، يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[1]، من التعريفات المهمة التي توحي لنا بمدى إدراك النحاة واللغويين العرب لأهمية الصوت كأساس ضروري للنشاط اللغوي، حيث تتحدد الدلالات الأساسية لتمييز العناصر اللغوية داخل السياق النحوي للجملة.

وعلى هذا الحكم، يربط ابن جني في تعريفه للغة، بين الأصوات والمعاني التي يتشكل من خلالها الأداء التواصلي لكل بيئة لغوية معينة، ثم إنّ العربي قد أبدع كلماته: سوقاً للحروف على سمت المعنى المقصود والغرض المراد[2]... وأنه كان يضع الحرف الأول بما يضاهي بداية الحديث، والحرف الوسط بما يضاهي وسطه، والأخير بما يضاهي نهايته.

لقد التفت ابن جني إلى الأصوات وتبديلاتها وعلاقاتها بالمخارج وصفات الأصوات وذلك في محاولة للوصول إلى علم يبحث في أسرار البناء الصوتي ودقائق دلالاته[3]، فقد كان أول من استعمل مصطلحاً لغوياً للدلالة على هذا العلم ما زلنا نستعمله حتى الآن وهو« علم الأصوات»، يقول: "ولكن هذا القبيل من هذا العلم، أعني (علم الأصوات) والحروف، له تعلق ومشاركة للموسيقي، لما فيه من صنعة الأصوات والنغم"[4].

كما يعدّ الرائد في هذه المدرسة وذلك بتجاوزه مرحلة البناء والتأسيس إلى مرحلة التأصيل والنظرية، يقول:"وما علمت أن أحدا من أصحابنا خاض في هذا الفن هذا الخوض، ولا أشبعه هذا الإشباع".[5]

ولعل أبرز ما تناوله في الخصائص، في موضوع علاقة الصوت بالمعنى والدلالة، البحوث المتعلقة بالتقديم والتأخير في حروف الكلمات، وأثر دلالاتها الصوتية على المعنى، كما تطرّق إلى أثر الإعلال، والإبدال، والإدغام في الأصوات، وزيادة المبنى الصوتي، وأثره في المعنى، إلى جانب التفريق ما بين الصوت والحرف، من الناحية الجمالية.

بعد هذا التمهيد يمكننا طرح السؤال الآتي: ما مدى هيمنة البنية الصوتية على الدلالات الشعرية في القصيدة الأندلسية؟

قبل الإجابة على هذا السؤال نشير أولا وبصورة مقتضبة على بعض العوامل المؤثرة في القصيدة الأندلسية بصفة عامة ثم نربط ذلك بانعكاس ذلك على البنية الصوتية للقصيدة. القصيدة الأندلسية؟

إن أهم عامل كان له شديد التأثير على الشعر الأندلسي بصفة عامة هو الطبيعة الأندلسية وجمالها الخلاب، هذه الطبيعة التي ألهمت الشعراء في الأصوات والصور حتى قيل إن القصيدة الأندلسية هي وليدة الطبيعة الأندلسية في حركاتها وسكونها، في ألوانها وأصواتها، إنها صدى الطبيعة ملهمة الشعراء وأهل العشق والغرام، أسكرتهم بجمالها وسحرها وعبقها حتى الثمالة، فتغنوا بأنهارها ووديانها وجداولها وجبالها وغاباتها ومراعيها وبساتينها.

وقد تغنى الشعراء بجمال الطبيعة فعبروا بذلك عن حبهم لبلاد الأندلس وشدة تعلقهم بالمكان الذي ارتبط بوجدانهم وكيانهم وحياتهم،

ومما قاله الشعراء قول الرقيق ابن خفاجة في وصف الأندلس وجمال طبيعتها:

إن للـــجنة بالأنـــدلسِ مجتلـــى حبٍ وريًّا نَفـَـسِ
فسنـــــا صُبْحَتِـــها مـــن شنبٍ ودجى ليلتها من لَعَسِ

وقال شاعر آخر:

حبذا أندلسٍ من بلدٍ لم تزل تنتج لي كل سرورْ

طائرٌ شادٍ وظلٌ وارفٌ ومياهٌ سائحاتٌ وقصورْ[6]

وهذا مما جعل غرض الوصف من أبرز أغراض الشعرية عند شعراء الأندلس بحيث ارتبطت جل صورهم بمناظر الطبيعة الخلابة.

علاقة الهندسة الصوتية بالدلالة والمعنى:

الهندسة الصوتية والدلالة الشعرية:

لقد حاولت التجربة الشعرية أن تصل إلى هذه الدلالات، في شتى مستوياتها، ولعلّ المستوى الصوتي كان من أهمّ مجالات الدراسة الأسلوبية للخطاب الشعري، لما له من وظيفة، يتوسّل بها لبلوغ مقاصد الشعر، وفهم ما يختلج في صدور الشعراء من أحاسيس وانفعالات وعواطف، إلى جانب الوظيفة الإجرائية التي يعتملها المبدع، في إنجاز إبداعه. وإذا كان الرسام يحاكي الطبيعة بالألوان والنّحات بالأشكال فإنّ الشاعر يحاكيها بالكلمات، حيث الأصوات أداته الأولى.[7]

من هنا التفتت الدراسات الأسلوبية المعاصرة إلى الأصوات اللغوية، وقيمتها الموسيقية، في التجربة الشعرية المعاصرة، واهتمت برمزية الأصوات،

ذلك الذي فعله الشاعر الفرنسي (رامبو -Arther Rimbaud ، في قصيدته 'صوائت 'voyelles[8].

ولنأخذ على سبيل المثال الهندسة الصوتية في بيتين من نونية ابن زيدون:

يقول ابن زيدون:

بنا، ولا أن تسروا كاشحًا فينا　　كنا نرى اليأس تُسلينا عوارضُه

س　　س س

ما حقنا أن تُقروا عينَ ذي حسد　　وقد يئسنا فما لليأس يُغرينا

س　　س س

والسؤال المطروح هنا هو: هل توزيع التنسيقات الصوتية لـــ (السين)، في هذين البيتين، وليد الصدفة ؟ أم هو اختيارٌ حرٌ واعٍ ؟ ثم، ما علاقة هذه الهندسة الصوتية بالدلالة والمعنى ؟

إنّ المسألة هنا تتجاوز هذا الطرح، ولذا، فإنّه ينبغي أن ننظر إليها من جانب (الموقف النفسي) الذي فرضته السياقات على الشاعر، فقد كان الشاعر محبط النفس، حزينا، متألما، متوجعا، يمرّ بحالة ضعف وانكسار، ومع ذلك، حاول أن يظهر في صورة القوي الجَلِدَ المترفّع، لكن صوت (السين) خانه، وخذله، وكشف عن ذلك وضعية الضعيف الانهزامية التي اقتحمت الشاعر، بكلّ ما يحمله صوت (السين) من ضعف.

ولنستمع إلى (ابن جني)، معلقا على (السين)، في باب (**تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني**): "ومن ذلك قولهم: صعد وسعد . فجعلوا الصاد، لأنها أقوى، لما فيه أثر مشاهد يرى، وهو الصعود في الجبل، والحائط، ونحو ذلك. وجعلوا (السين)، لضعفها، لما لا يظهر ولا يشاهد حساً، إلا أنه مع ذلك، فيه صعود الجدّ لا صعود الجسم. ألا تراهم يقولون: هو سعيد الجد، وهو عالي الجد، وقد ارتفع أمره وعلا قدره. فجعلوا (الصاد) لقوتها، مع ما يشاهد من الأفعال المعالجة المتجشمة، وجعلوا (السين)، لضعفها، فيما تعرفه النفس، وإنْ لم تره العين، والدلالة اللفظية أقوى من الدلالة المعنوية"[9].

ولقد صوّر القرآن الكريم في سورة "الناس"، مدى ضعف (إبليس)، وانهزامه، وانكسار شوكته، أمام قدرة الله - عزّ وجلّ - وعظيم سلطانه.

يقول تعالى:

((قُل أعوذُ بربّ النّاس، ملك النّاس، إله النّاس، من شرّ الوسواس الخنّاس، الذي يوسوس في صدور الناس، من الجنّة والنّاس)).

لقد كانت (السين) هي الحرف المهيمن على التركيبة الصوتية الداخلية لهذه السورة، حيث تواتر صوت (السين) عشر مرات، مهيمنا بذلك على جميع الأصوات الأخرى، بل، لقد تعدّت الهيمنة عتبتها النصيّة، حين وسمت السورة بـــ (سورة الناس)، حيث تتجلى السين في كلمة (سورة)

التي تعني المقام والمنزلة المجرّدة، لتتميّز عن كلمة (صورة) التي تعني المشهد المجسّد عادة.

ويمكننا – بناءً على ذلك – أن نعطي مخططا لبنية صوت (السين) في السورة الناس، ثم بيتي (ابن زيدزن)، حيث إن البنية الصوتية، تنحدر في اختزال هابط، من الموجب إلى السالب:

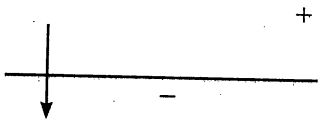

ـــ التشكيل الصوتي للصورة الشعرية في الشعر الأندلسي:

إنّ علاقة الصوت بالصورة الشعرية علاقة ممتدة في عمق التراث الشعري العربي، فمن ينظر إلى شعر ابن زيدون، يستشعر هذه الحالة لا محالة. إنّ تفاعل تكرار صوت (النون) بعد صوت (الراء) قد أضفى على الصور الشعرية جرسا موسيقيا، كون النون صوت (غنيّ) يلاءم طبيعة الغناء والموسيقى، وبهذا، تصبح الصورة الشعرية التي يرسمها الشاعر صورة لتداخل المرئي بالمسموع، في تناغم الأصوات بالدلالات والمعاني.

وإذا كانت خاصية الرنين في صوت (النون) خاصيةً مميزة، فإنّ خاصية التشديد في النون، في آخر اللفظة، قد تجعل الصوت أكثر غنية مما يجعل دلالتها الشعرية تتأرجح بين الحزن والغناء.

فالقصد من دراسة علاقة الصوت بالتشكيل الجمالي للصورة الشعرية هو استكشاف ما تحدثه البنية الإيقاعية من تنوعات دلالية في بناء الصورة الشعرية. فالخطاب الشعري يقوم على هندسات صوتية وإيقاعية، تفاعلت فيها الدلالات والمعاني، مشكلة رؤية شعرية، تنفذ إلى عالم الشعر، وعالم الصور.

ولقد كان التركيز الشديد، على البنية الصوتية أساسا لبناء القصيدة الشعرية، فتنوعت الهندسات الموسيقية، والبُنَى الإيقاعية، خاصة، في الشعر الأندلسي، وتناغم الصوت مع التجربة الشعرية، واتسق مع انفعالات الشاعر، بل أسّس لعنصر التخييل، فأصبح الصوت في أرقى مراحله، ركنا مكينا في إنتاج الصورة الشعرية.

ومن خلال هذه النسب والنتائج، نستخلص الدقة التامة في ربطها بالمضمون.

شكل البنية الدلالية من خلال ما سبق:

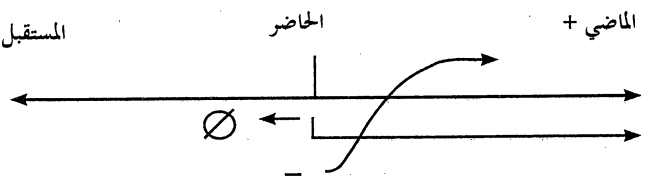

من خلال هذا المخطط تتلخص لنا البنية الدلالية للقصيدة والتي تتأرجح بين الحاضر التعيس الذي كان نقطة البداية في القصيدة لينتقل إلى استحضار الماضي السعيد. أما المستقبل فلم يتطرق له الشاعر بأحلامه أو تمنياته بل جعله في حكم القدر وهذا ما تمثله المجموعة الخالية.

ب – المستوى الصوتي:

لقد عرف منذ القديم أن التكرار الصوتي في الشعر يخضع لقوانين تختلف التي يخضع لها الكلام العادي هذا الكلام الشعري تميزه اللغة الشعرية و التي هي لغة ترتبت على نحو خاص بما في ذلك المستوى الصوتي، و لا يشترط في تكرار الأصوات أن تتكرر منفردة حيث قد نجدها تتكرر كمجموعات بعينها من الأصوات حتى أنها قد تأتي في بداية البيت الشعري أو نهايته، و للتكرار الصوتي وظيفة فنية و أهمية بالغة لأن المستوى الصوتي يخدم المستوى الدلالي هذا نظرا لما يحدثه تكرار الأصوات من أثر في المعنى.

كما أن النظم لا يوجد إلا كعلاقة بين الصوت والمعنى، فهو بنية صوتية ـــ دلالية ـــ وعلى هذا الأساس فهو يتميز عن المقومات الشعرية الأخرى كالاستعارة التي توجد في مستوى الدلالة فقط. ثم إن النظم في بنيته العميقة ما هو سوى صورة شبيهة بالصور الأخرى، وفي مقابلته بين النظم والاستعارة يصل إلى نتيجة مفادها أن النظم والاستعارة بنيتان متشابهتان ولا وجود فرق بينهما إلا من خلال العناصر التي يستخدمها كل منهما.[10]

و إن تكرار الأصوات الموجودة في القصيدة كاملة تمثل في حوالي 1819 صوتا و ضمن هذا العدد الكبير من الأصوات المتكررة هيمنت بعض الأصوات مثل: النون، الميم، التاء، الألف، الياء، الواو، اللام.

بعد الإحصاء تبين أن عدد تكرار صوت النون بلغ 335 مرة أي بنسبة 18.41 % ممثلا في ذلك حرف الروي و الذي هو أساس الموسيقى في النونية إضافة إلى الميم الذي تكرر 119 أي ما يعادل نسبة 06.54 % وباجتماع النسبتين نلاحظ أنهما شكلا نسبة 24.95 % و ما يميز هذان الصوتان هي الغنة وهي تتناسب مع ما تحمله القصيدة من حزن و أنين و ألم إثر الفراق و البعاد و بالتالي فهي تترجم الانفعال المأساوي للشاعر و الذي يمكن تمثيله كما يلي:

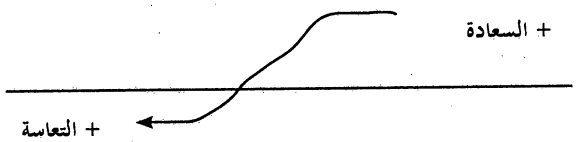

و مما يلفت الانتباه في القصيدة بعض الأصوات بنسب متقاربة كالتاء و الذي تكرر 101 مرة أي بنسبة 5.55 %، و الفاء الذي تكرر 62 مرة أي بنسبة 03.40 % و الكاف الذي تكرر 73 مرة أي بنسبة 4.01 % إضافة إلى الألف الذي تكرر 94 مرة أي بنسبة 05.16 % و

الهاء الذي تكرر 53 مرة أي بنسبة 02.91 % وما يميز هذه الأصوات أنها مهموسة تحيلنا إلى لحظات ضعف الشاعر و التي كان فيها في أمس الحاجة إلى رؤية المحبوبة و التقرب منها و هذا ما يوحي لنا بانفعال الشاعر الشهواني و الذي يظهر في الشكل التالي:

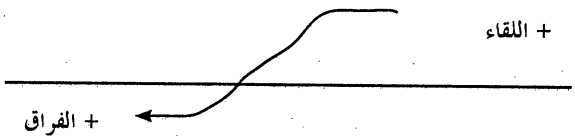

و إذا ما قارنا اجتماع نسبة صوتي التاء و الفاء مثلا مقابل صوت الغنة لتحصلنا على نسبة 10.71 % وهي قليلة إذا ما قورنت بنسبة تواتر صوتي الميم و النون و التي هي 24.95 % إلا أنها أظهرت بوضوح الحالة النفسية للشاعر من خلال صفة الهمس و التي بينت شوقه و لوعة نأي المحبوبة عنه.

وبين كل هذه الأصوات تظهر لنا أيضا مجموعة من الأصوات المجهورة التي كانت أيضا بارزة بنسب متفاوتة مثلا: الباء تكرر 48 مرة أي بنسبة 04.61 %، اللام تكرر 176 مرة أي بنسبة 9.67 %،الياء الذي تكرر 186 مرة أي بنسبة 10.22 % إضافة إلى الواو الذي تكرر 99 مرة أي ما يعادل نسبة 5.44 %، الراء تكرر 79 مرة. مثل قول الشاعر:

ألا وقد حانَ صُبح البَيْنِ صَبّحنا حِينٌ فقام بنا للحِين ناعِينـــــا

مَن مُبلغ المُبْلِسينا بانتزاحِهم حُزنًا مع الدهر لا يَبلى ويُبلينا

أن الزمان الذي ما زال يُضحكنا أنسًا بقربهم قد عاد يُبكينـــــا

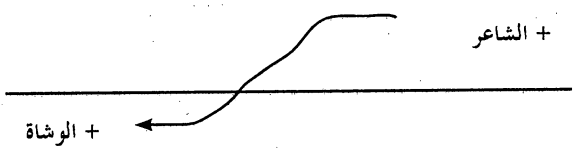

الثاني: عندما أراد أن يبرز قوة حبه لولادة ووفائه لها، وذلك عندما أظهرها بأحلى صورة بذل فيها قصارى جهده عن طريق استحضار الماضي السعيد، وظهر من خلال صوتي الواو الذي نلمس فيه الابتهاج و الفرح، اللام و الذي هو يوحي أيضا بالتفاؤل، وهما يشكلان نسبة 15.11 % و هي نسبة كافية للبرهنة على قوة الحب الذي يملك أن يظهر في الانفعال السحري للشاعر في الشكل التالي:

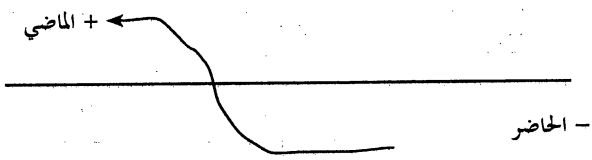

و عليه فهذه الترسيمة تبرز بوضوح الحالة النفسية التي كان عليها الشاعر و هي حالة لا يمكن أن نقول عنها أنها حالة في منتهى السعادة.

ومن خلال كل هذه التكرارات وعلاقتها بانفعالات الشاعر نجد أن الانفعالات كانت تتأرجح بين المأساوية و السحرية و الشهوانية، و يمكن أن نقول عن انفعالات الشاعر من خلال تواتر الأصوات عبر كل قصيدة أنها دراماتيكية تظهر في الشكل التالي:

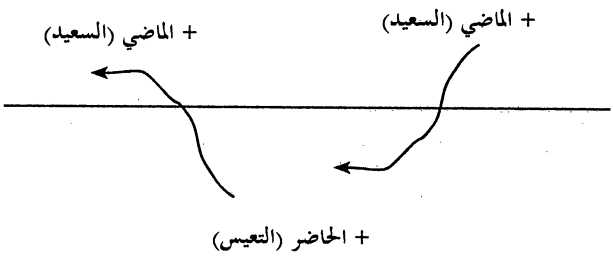

إذا فالقصيدة تتأرجح فيها الدلالات من خلال الأصوات المتكررة بين الماضي السعيد والحاضر التعيس ثم عودة الأمل والانبعاث من جديد، وللمزيد من الإيضاح حاولنا اختصار كل ما ذكرناه من خلال هذا الجدول الذي تظهر فيه المقارنة بين النسب المتحصل عليها باتخاذ صوتين في كل مثال عن نسبة:

الأصوات	النسبة	الصفة التمييزية	مجموع تكرار كل الأصوات
م: 119 مرة / 6.45 % ن: 335 مرة / 18.41 %	% 24.95	الغنة	1819
ت: 101 مرة / 5.55 % أ: 94 مرة / 5.16 %	% 10.71	الهمس	
ل: 176 مرة / 9.76 % و: 99 م			

نلاحظ على هذا الجدول طغيان نسبة الغنة على نسبة الأصوات المهموسة والمجهورة بالمقارنة بكل الأصوات الأخرى، كما يمكن تمثيله في هذه الأعمدة البيانية:

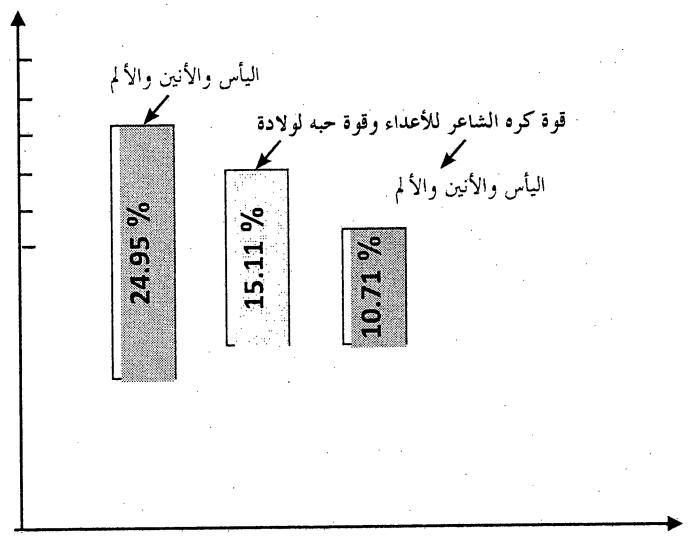

و من خلال هذه الأعمدة البيانية يظهر لنا ترتيب الأفكار والدلالات التي توصلنا إليها من خلال تكرار الأصوات و من هنا تظهر لنا أهمية التكرار الصوتي في الجانب الدلالي.

التنسيقات الصوتية:

إن تكرار مجموعة من الأصوات و تواترها في مكان محدد من بيت الشعر له دلالة خاصة وغرض يمتزج بأحاسيس الشاعر لذا فمن الضروري استخراج بعض التنسيقات الموجودة في القصيدة وإظهار أهمية كل تنسيق، و من التنسيقات الموجودة في القصيدة:

أولا: التنسيق المتصل في تكرير معجل: و ورد في ثلاث أبيات هي:

البيت 03 **من مُـبْلغ المُـــلْبسينا بانتزاحهم**

مُ + بْ / مُ + لْ

البيت 12 **بـــنتم و بـــنـــا فما ابتلت جوانحـــنا**

بِ + نْ / ب + نْ

البيت 17 **ليسق عـــهدكم عـــهـــد السرور فما**

عَ + هْـــ / عَ + هـْ

إن تكرار هذه الأصوات و تواترها بشكل معجل أثر على الأبيات صيغة خاصة تمثل في لفت انتباه القارئ من جهة كما أنها زينت الشكل الموسيقي للبيت إضافة إلى أننا نلمس محاولة تأكيد الشاعر في هذه المقاطع على الفكرة التي يريد إيصالها فمثلا في المثال الأول نلاحظ أن الشاعر يؤكد على البين و الفراق.

ثانيا: التنسيق المتصل في تكرير مؤجل: و يظهر في الأبيات التالية:

البيت 18 لا تحسبوا نأْيَكم عنا يغيرنا إن طالما غير النـَّـأْيُ المحبينا

نَ + أْ +يَ **نَ + أْ +يَ**

البيت 11 كنا نرى اليأسَ تسلينا عوارضه و قد يئسنا فما لليأس يغرينا

يَ + أْ + سَ يَ +أْ +سَ

البيت 20 يا ساري البرق غاد القصر واسْقِ به من كان صرف الهوى والود يسْقِينا

سْ +قِ سْ +قِ

نلاحظ في المثال الأول تكرار النون و الألف و الياء و في المثال الثاني تكرار الياء والألف و السين بشكل مؤجل هذا يحيلنا إلى أن الشاعر يرفض هذه الصفات و هي النأي و اليأس لذا فهو يباعد في تكرارها و يبين لنا كذلك انفعاله السّلبي.

ثالثا: التنسيق المنفصل في تكرير معجل: و يظهر في البيت 03

من مبلغ المبلسينا بانتزاحهم حزنا مع الدهر لا يـــبـــلى و يبلينا

يَ+بْ +لَ يُ+بْ +لِ

في هذا الجزء من الشطر الثاني نلاحظ تواتر كل من الياء و الباء و اللام في كلمتين و ليس في كلمة واحدة و بشكل معجل و تظهر كأنه تكرار لنفس اللفظة و بهذا تظهر لنا شدة تأثر الشاعر بهذا الفراق لأنه ختم البيت بهذا التنسيق الذي ورد في القصيدة بنموذج واحد فقط.

رابعا: التنسيق المنفصل في تكرير مؤجل: ويظهر في البيت 02

ألا و قد حان صبح البين صبحنا حيْنٌ فقام بنا للحِـــيْنِ داعينا

حِ+يْ+نُ حِ+يْ+نِ

أما في هذا المثال فنلاحظ تواتر هذه الأصوات و التي في مجملها تحمل الهمس والضعف في كلمتين لنفس المعنى وهو الفراق والحين مما يدل على قوة معنى هذه الكلمة و بروزها بشكل واضح في البيت.

الهندسات الصوتية: بعد دراسة القصيدة وجدنا أن الهندسات الصوتية تتكرر كما يلي:

أ – الهندسة الإيقاعية: ونجدها في:

البيت 46 دومي على العهد ما دمنا محافظة فالحر من دان إنصافا كما دينا

د+م ـــــ د+م ـــــ ـــــ د+ن ـــــ د+ن

في هذه الهندسة يظهر لنا جليا تواتر هذه الأصوات موزعة عبر كل البيت مما يحدث جرسا موسيقيا عبر الشطرين و هذا يحيلنا إلى حالة السعادة و الطرب التي يعيشها الشاعر.

ب – الهندسة الفاتحة: ونجدها في البيتين:

البيت 06 فانْحَل ما كان معقودا بأنفسنا وانبَت ما كان موصولا بأيدينا

نْ+حَ ـــــــــ نْ+بَ ـــــــــ

البيت 04 إنْ الزمان الذي ما زال يضحكنا أَنْسَا بقربهم قد عاد يبكينا

إ+نْ ـــــــــ أ+نْ ـــــــــ

من خلال تكرار هذه الأصوات في فواتح الأشطر يظهر لنا جليا قدرة و تمكن الشاعر في التحكم في بداية كل شطر وهذا ما يحقق التناسق والانسجام.

ج – الهندسة الخاتمة: ونجدها في الأبيات التالية:

البيت 01 أضحى التنـــائي من تدانينا و ناب عن طيب لقيانا تجافينا

ـــــ ي+ن ـــــ ي+ ن

البيت 15 إذ جانب العيش طلق من تألفنا و مربع اللهو صاف من تصافينا

ـــــ ف+ن ـــــ ف+ن

البيت 18 يا ليت شعري و لم نتعب أعاديكم هل نال من العتبى أعادينا

ـــــ ع+ا+د+ي ـــــ ع+ا+د+ي

في حين أن هذا الشكل من تواتر الأصوات في نهاية كل شطر و التي ثلاثة مرات فهي أن تظهر و كأنها تصريع حيث يمكننا فهم معنى كل شطر دون التطرق للشطر الثاني و كأن هذه الأصوات تختم معنى كل شطر لتبدأ في فكرة الشطر ثانية في الشطر الثاني و غن اتصلت بالأولى زادت من إتمام المعنى و بالتالي إتمام معنى كل بيت و إتقانه.

د – الهندسة المحيطة: و نجدها في:

البيت 42 لم نجف أفق جمال أنت كوكبه سالـــيـــنا عنه و لم نهجره قالينا

ـــــــــ ل+ي+ن ـــــــ ل+ي+ن

هنا يظهر لنا الشطر الثاني و الذي تواترت فيه كل من اللام و الياء و النون في بدايته ونهايته و بتكرار صوت الغنة " ل،ن " مع الصوت اللين " ي " حنين الشاعر وهدوئه.

هـــ– الهندسة الرابطة: و نجدها في:

البيت 03 من مبلغ المبلسينا بانتزاحهم حزنا مع الدهر لا يبلى ولا يبلينا

ـــــ ن+ز+ح ح+ز+ن ـــــ

أما في هذه الهندسة فنلاحظ أن تواتر هذه الأصوات في نهاية الشطر الأول و بداية الشطر الثاني يشكل همزة وصل بين الشطرين، فنشعر عند قراءته و كأنه مقطع واحد و متصل كما أن تكرار الأصوات نفسها قد زاد من تناسق و ترابط الشطرين.

و- الهندسة التأليفية: و نجدها في:

البيت 20 يا ساري البرق غادر القصر واسق به من كان صرف الهوى و الود يسقينا

ـــــ ق+ص / س+ق ـــــــــــ

بينما في هذه الهندسة يظهر لنا جليا تواتر كل من السين و الصاد و القاف في هذا الجزء من الشطر الأول مما يجعله يظهر لنا كمقطع موسيقي أضفى على البيت لونا خاصا.

خاتمة البحث:

لقد صور الشعر الأندلسي تفاعل أحاسيس الشعراء بمظاهر الطبيعة في شتى فصولها، خاصة، ما ارتبط بفصل (الربيع) المجسّد لتحصر الشعراء على سقوط الدويلات الأندلسية الواحدة تلوى الأخرى مما أضفى على قصائدهم معاني الكآبة والحزن، والقلق والحيرة، والضمور والانحسار، إن البنية الصوتية لقصيدة الأندلسية تلاءمت وتفاعلت مع الدلالات الشعرية سواء تعلق الأمر بالوحدة الصغرى أي الفونيم أو البنية الكبرى أي علاقة الصوت بالصورة.

هوامش البحث:

1 ــ ابن جني، الخصائص، تح. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ط. 2. 2003: 1 | 33

2 ــ المرجع نفسه ج-2 ص162.

3 ــ ينظر تامر سلوم، نظرية اللغة والجمال في النقد العربي، الطبعة الأولى دار الحوار للنشر والتوزيع اللاذقية سوريا 1983 ص37

4 ــ ابن جني، سر صناعة الإعراب تح. أحمد فريد أحمد المكتبة التوفيقية القاهرة (د.ت.ط): 1 /21

5 ــ المرجع نفسه 1 | 63

6 ــ الدكتور إحسان عباس، تاريخ الأدب الأندلسي، ص45

7 ــ ينظر أرسطو، فن الشعر، ترجمة وتقديم وتعليق د/ إبراهيم حماده، مكتبة الأنجلو المصرية ص 192

8 ــ ينظر جوزيف ميشال شريم، دليل الدراسات الأسلوبية، ط 3 المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1987 ص89

9 ــ ابن جني، الخصائص، ينظر باب التصاقب، 1 /499

10 ــ المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

في المصطلحيات

ـــــ من قضايا التّصنيف والانتماء ـــــ

يوسف مقران

أستاذ محاضِر

المدرسة العليا للأساتِذة- بوزريعة ــ الجزائر

ملخَّص:

إنّ تصنيف المصطلحيات لا مندوحة منه ولا يخلو مِن صعوبات. يفرض قضيّةَ التصنيف الموقِفُ الابستيمولوجي المؤصِّل والمؤهِّل والموجِّه. سيُخرجها من مصاف الاختصاصات التي لا تزال تبحث عن هويّاتها وسيعرف به مقامُها مزيداً مِن الوضوح على الرغم مِن كون ذلك التصنيف ــ كما سيُلاحظ بعد قراءة المقال الرّاهِن ــ لا يزال مثارَ خلافاتٍ ومحطّ نقاشات: بل سيهتمّ هذا المقال عينُه بهذه الأخيرة بوصفها تشكِّل فئة من الصعوبات التي تحول دون تيسُّر عمليّة التصنيف، إلى جانب المقترحات التي سندلي بها لرفع تحدي الصعوبات وبتوجيه تلك النقاشات الوجهة غير العقيمة من أجل حسم قضيّة الانتماء.

مقدمة

لقد تزوّدت المصطلحيات من جانبها، منذ نحو قرنٍ من الزمن، بغطاء قانونيٍّ خوّل لها الحفاظ على الشقّ الأوّل من موضوعها الخطير والجدير بها وهو المصطلحات (التسميات) بمختلف مرجعياتها وميادين تواجدها والآليات اللّغوية التي تتدخّل في تكوينها ـــــ وهي المعروفة والمنتشِرة لدى كلِّ لغة من لغات البشر، كما مكّنها ذلك مِن استرجاع الشقّ الثاني من الموضوع وهو المفاهيم؛ وذلك بمقدار ما كانت تترقّب خطوات تطوّر العلوم مستجيبةً حينئذٍ لدعوات النشر السريع والناجع للمعلومات التي يُسفِر عنها كلُّ بحثٍ يستند إلى معايير علميّة متعارف عليها عالميا. وقد حمل هذا الغطاء تلكم المصطلحيات إذن على أن تخوض ـــــ وفقَ هذا المبدأ وبوصفها علماً مرافِقاً للعلوم الأخرى ـــــ في موضوع المصطلحات على قدر اهتمامها بهذه العلوم، وبالتّالي بالمعلومات التي توفِّرها هذه الأخيرة: وهو ما أعطاها أيضاً إمكانيّة الاقتراب من الأشياء التي تبحث فيها تلك العلوم والدنو مِن المعارف التي تُغطّيها على مدى استمرارها في استكشاف العالم في كلِّ أبعاده المترامية. ولكن ومهما كثرت المشتركات التي أسّست لهذا العلم فثمّة اختلافات في تصنيفه كما تنوّعت الآراء حول انتمائه. فما هي يا ترى أهمّ الاتجاهات السائدة في هذا المضمار؟

1. الصُّعوباتُ الإبستيمولوجيَّة والحُلولُ التِّقَنيَّة

1.1 صعوباتُ تصنيف المصطلحيّات العامّة:

نتحدّث هنا عن المصطلحيّات عامّة، إذ هناك مصطلحيّات خاصّة وهي الّتي تتضمّن القواعد الخاصّة بالمصطلحات المتعلّقة بلغة بعينها مثل اللّغة العربيّة أو اللّغة الفرنسيّة أو اللّغة الألمانيّة مثلاً. وكذلك يُقصَد من جهة أخرى، بالمصطلحيّات الخاصّة تلك النّظريّات الخاصّة الّتي تصف المبادئ المتحكّمة في وضع المصطلح في حقول المعرفة المتخصّصة، كالكيمياء واللّسانيّات...الخ. وهذا التّمييز بين المصطلحيّات العامّة أو النّظريّة العامّة للمصطلحيّات من جهة، وبين المصطلحيّات الخاصّة من جانب آخر، يوازي التّمييز بين اللّسانيّات العامّة وبين اللّسانيّات الخاصّة بلُغةٍ ما.

لَيْس مِن اليُسر تَصنيفُ المُصطلحيَّات وهذا ببساطةٍ نَظرًا لِلعوامِل الآتية:

1. إنّ المصطلحيّات الّتي ارتبطَ وجودُها بلُغات الاختصاصات وبالتّواصل المتخصّصِ والمِهَنيِّ بالدّرجة الأولى، لا تقتصر وظائفُها على ميدانٍ محدّدٍ ومحصورٍ، بل تتنوّع بتنوّع هذا الأخير، وبعُمق رابطتِها بعديدٍ من الفروع المعرفيّة، لا سيّما اللّسانيّات الّتي يهمُّنا أمرُها في هذا المقام.

2. كما تتعيّن تلك الوظائفُ باختلاف المقامات والسّياقات التي يَتحقّق فيها العملُ المصطلحيُّ زمانيًّا ومكانيًّا، وبتعدّد وجهات النّظر التي يندُب تبنّيها، وكذلك بتشعّب مادّتها، سواء أَتَعلّق منها الأمرُ بالمسائل التي تعالجها أم بالأغراض التي تسعى إليها.

3. فهذا بالضّبط أوجد قائمةً طويلةً من المُقاربات والتّطبيقات ! فَصَعُب بالتّالي اليومَ تقديمُ رؤية مُوحَّدة ومُنمِّطة للمصطلحيّات، تلك الّتي عندما نراعي الظَّرف الحالي نجدُها تَفتقر إلى وضع قانونيٍّ وعلميٍّ خاصٍّ بها (Statut)، أو لِنَقُلْ: هي في حاجة ماسَّة إلى المَزيد من التَّعدُديّة في التَّناوُل المتداخِل أو ما يُدعى بطابع التّداخُليّة / تداخُل الاختصاصات فيما بينها (Interdisciplinarité).

4. لكي لا يحوَّل هذا الأخير إلى مغالطة فكرويَّة فَعلَينا أن نَتساءلَ أوَّلاً: أليس هذا تناقُضاً مُبهِمًا ومُفارقةً (Paradoxe) ؟ ثمّ إنَّ تلك الصُّعوبة نلمسُها في هذا الجانب ذاته: وهو عظم المادَّة المُصطلحيَّة المُشتَّتة المُعْوِزَة إلى التَّنظيم والضَّبط من جهة، وتَواجُد الدَّرس المُصطلحيّ في مُفترَق الطُّرُق تتنازعه أطرافٌ عدَّة يكاد يذوب في كلٍّ واحدٍ منها فَتذهب مادّته الثَّريّة تلك شذرًا مَذَرا، من جانبٍ آخر! بل يُنادى إلى المَزيد من المُشاركة في إعداد مَناهجه والتَّصدّي لِمَشروع التَّنظير في مَجاله. فَهل من حلٍّ تَوافُقيّ تُقدِّمه هذه الإطلالةُ على الاتِّجاهات الكاشفة عن أبعاد القضيَّة الخطيرة ؟

وقبل هذا نُقدِّم هذا المثال لكيْ يتأتّى تصوُّرُ جسامة المُعضِلة الّتي تنتظِر كلَّ عازمٍ على تَصنيف المُصطلحيّات:

يزعم عبد السلام المسدّي بعد خلْطٍ سنأتي إلى مُعالجته قائلاً:

« فَعلم المُصطلح ـــ على ما نُقدِّره ـــ يَنتسب سُلاليًّا إلى عُلوم التّأثيل[1]

فَالقاموسيّة فَالمَعجميّة[2]، ولكنَّه فرعٌ جَنينيٌّ عن علم الدّلالة وتَوْأمٌ لاحِقٌ لِلمُصطلحيّة بحيث يَقوم منها مَقام المُنظِّر الأصوليِّ الضّابط لقواعد النّشأة والصّيرورة »[3]. فنتساءل مُنذُ هذه الوهلة: أيْن عِلمُ المُصطلح داخِل هذه المواد العِلميّة كلِّها حيث انفرط عقْدُه؟

2.1 مُقترحاتٌ لِحلِّ الصُّعوبات:

بَعد تشخيص الصُّعوبات أعلاه نَعمد هنا إلى مَزيدٍ من توضيحِها مُقرِنين إيَّاها بما نَراه من حلولٍ، هي الآتيَّة:

1. إنَّه من جنس التّسرُّع أن يُؤمَل الحديثُ في هذا الظَّرف الّذي نحن فيه ــ مكانيّا (العالَم العَربيّ) وزمَنيًّا (2003) ــ عن مصطلحيّات ذات وحدة المادّة والموضوع، وهذا نظرًا للاعتبارات الّتي أشرنا إليها أعلاه، ولِما سنراه من تدخُّل لعدّة أطراف اختصاصيّة تتبنّى نظريّات تسعى بها إلى اقتسام ميدان المصطلحيّات مع غيرها. فَبالتّالي لا بُدَّ من مُراعاة الأوْلويَّات في البَحث المُصطلحيِّ الّذي يَتَّخذ من المُصطلحيَّات مَعينًا لَه (على ضَوء نَظريَّة مُصطلحيَّة مَا ومَنهج مُعيَّن): فَليْسَ أحسن ــ في اعتبارِنا ــ من التَّركيز في هذه الآونة على إعداد المَادَّة المُصطلحيَّة وتَعيين مَوضوعها (الوحدة المُصطلحيَّة) وإحاطته بما يُطاق من التَّدقيق، ومن تَكثيف الجُهود في سَبيل إقامة مَنهج يَستَمدُّ شَرعيَّته من نَظريَّات يَحلُّ أن تُزوَّج بها المُصطلحيَّاتُ. وهذا بتسخير أوجُه القَرابة بَينها وبَيْن غَيرها من الفروع العِلميَّة.

2. الأمرُ لا يَختلف كثيرًا عمّا تأمّل فيه ع. س. المسدّي فيما يَخصُّ اللّسانيّات عمومًا، وهو يَقول: « ومَعلومٌ أنّ اللّسانيّات لم تَكن أسبق المَعارف البشريّة إلى اتّخاذ الظّاهرة اللُّغويّة مَوضوعًا للبحث، فهي لا تستمدُّ شرعيّتَها المَعرفيّة من اكتشاف مادّة العلم ولكن تَستقيها من علّة أخرى [...] والحاصلُ في هذا المضمار أنّ ما تختصُّ به اللّسانيّاتُ في حدِّها لمَوضوعها الّذي هو الظّاهرةُ اللُّغويّةُ لا يَتكشّف إلاّ متى استصْفيْنا من تاريخ الفكر البشريّ مُقوّمات تَعريف الحَدَث اللُّغويّ كما استقرَّ عُرفُه عليه »[4].

3. نُنبّه إلى أنَّ إقْحام ملفّ المُصطلحيّات في سجلاّت كلّ العُلوم قد يُضيِّعها في غيَاهب الفُصول الّتي ستُطوى عليها باسم شعارات كَالتّوحيد المُصطلحيّ. بل إنّنا الآن في صدَد فَتح تلك الفُصول لنتصفَّحَها. فنُلاحظ أنَّ حالَها بات يشبه حالاً من أحوال اللّسانيّات الاجتماعيّة الّتي سبق لها وأن مرّت من مِثل هذا المَضيق المُوحش في مرحلة معيَّنة من تاريخ تطوُّرها. فهذا ج. ب. مارسليسي(J.B. Marcellesi) وزميلُه ب. غاردن (B. Gardin) يُذَكِّرَانَا سنة 1980 بموقف حرجٍ ظلّتْ فيه اللّسانيّات الاجتماعيّة تعاني من افتقارٍ إلى موضوع صارم التّحديد، إذ قليلاً ما اتّفق آنذاك المتخصّصون في مجال هذه الأخيرة حول موضوعها الحقيقيّ رغم مرور عقديْن على زمن وضع مصطلح(Sociolinguistique) وذلك بفرنسا عام 1962 وبعد الاتّفاق المزعوم على الاستبدال به مصطلح Sociologie du langage[5]. وذلك مع العلم أنّ هذا الأخير

كان هو السّائد لمدّة حوالَي ثُلُث قرنٍ[6]، ولا يزال يُستَعمَل حتّى في التّسعينيّات[7].

4. بل يُشكِّل تَصرُّف ج. أ. فيشْمَان (J. A. Fishman) إزاء المُصطلح اللاّئق لِلدّلالَة على الفرع العلمي الّذي يتناول تَجلّيات اللُّغة في المُجتمع، شَهادةً صريحة فيتردّد في مُؤلَّفه الّذي عنْونَه بـ : (Sociolinguistique) بَين هذا الأخير وبين مُصطلح (Sociologie du langage) إلى أن انتهى به المَطافُ إلى استِخدامِهما مَعًا على مَدى بَحثِه كلِّه[8]:

5. ممَّا يدُلُّ على صعوبة توحيد الرُّؤية في مجال هذا الفرع العلميّ ! كما أدّى الأمرُ ببعض العلماء المهتمّين بالخلفيّات المعرفيّة الخاصّة بشتّى العلوم إلى التّضييق من مجالها وإرجاع مُعظَم مادّتها إلى فروع علميّة أخرى، مثل: إمَّا علم الاجتماع أو علم النّفس باعتبار الأوّل امتدادًا للثّاني أو إلى علم الأجناس أو علم الإناسة، وبحجّة أنّ ما أخذ يُدعى آنذاك باللّسانيّات الاجتماعيّة، إنّما حقلُها لا ينبغي أن يُنظَرَ إليه إلاّ كقطاع ضُمَّت في حدوده مواضيع متباينة بعضها عن بعض بل تكاد لا تتعارفُ فيما بينها لكون كلّ واحد منها أجنبيّا بالنّسبة للآخرَ، فسرعانَ ما تتزعزعُ أركانُ الفرع اللّسانيّ الّذي يُعتقد أنّه تشكّل ـــ مثله مثل اللّسانيّات النّفسيّة الّتي أريدَ أن تُتَّبَعَ في مصطلحها ـــ أي فَيُعقَل بذلك أن تسترجعَ كلُّ ذات حملٍ حملَها الّذي تَكون قد وضعتْه، ويعود إليها حقُّ الملكيّة فتصطدم اللّسانيّات الاجتماعيّة بمثل هذا الواقع فتتحقّق بذلك روحُ الفكاهة الّتي وُضعَ فيها المصطلح نفسُه[9] ! إذ صيغ (Sociolinguistique) على شاكلة (Psycholinguistique) في البداية لمُجرَّد التّقليد[10].

6. علاوةً على هذا فإنَّه لا بُدَّ من مُلاحظاتٍ مُسبَقة من أجل إزالة اللَّبس في اعتمادنا المُقارنة بيْن اختصاصَين يَهتمُّ كلاهما بجوانب مُعيَّنة من اللُّغة، كلٌّ من زاويَته.

7. إنّ المثال الّذي علّلنا به تصرُّفَنا من شأنه أن يساعدنا في تفهُّم ما ينتظر عملنا من العقبات لهذا أطلنا في وصف دقائقه. لاسيَّما عندما نقرأ لبعض المُهتمِّين بقضايا المُصطلح في العالم العربيِّ من أمثال عبد السَّلام المَسدِّي الّذي يُقرِّر ما تَخوَّفنا عليه من مَآل المُصطلحيَّات، إذ يقول:

8. « [...] وليس من مَسلك يَتوسَّل به الإنسانُ إلى مَنطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحيَّة حتَّى لَكأنَّها تقوم من كلِّ علم مَقامَ جِهازٍ من الدَّوال ليست مدلولاته إلاّ محاورَ العلم ذاته ومضامينَ قَدرٍ من يقين المعارف وحقيق الأقوال »[11].

9. فَلاَ نكادُ نَفهم من قول صاحبنا السَّابق ـــ مَع ما يُلاحَظُ فيه من التَّحَفُّظ الّذي أدَّتهُ عبارةُ (حتَّى لَكأنَّها) ـــ إلاَّ أنَّه يجعل من المصطلح كلَّ شيء! فهذا من شأنه أن يُشْكِلَ الأمرَ، ممَّا قد يُؤَدِّي إلى إعدام العِلم المَنشود (المُصطلحيَّات) بمّا أنَّ الأداةَ سَتَتحوَّل إلى العِلم في حدِّ ذاته ! فهنا نَقع مرَّةً أخرى في ضبابيَّة علم العُلوم ولن تعدو المصطلحيَّات إلاّ أن تكونَ إبستمولوجيَّة ثانية للعلوم فيُصبح من الصَّعب الالتقاء بالعلم الصَّحيح الّذي سيتَّخذ من المصطلح موضوعا له.

10. علمًا أنَّ هذا العلم في حَاجة إلى التَّأصيل على غِرار التَّرجميَّات الّتي اعْتصمَت باللِّسانيَّات إبَّانَ بَحثِها عن خَلفيَّة مَعرفيَّة تَعصُمها من التَّشرُّد والضَّياع[12]. ونَعلم أنَّ هذا أفادها أشْياء كثيرة في بدايات التماسها للإطار العلميّ: إذ أخذت تَتحقَّق في رِحاب اللِّسانيَّات ـــ على الأقلّ ـــ من جدْوى ما يَحدث على مُستوى التَّطبيق. وهذا على الرّغم من اضطِرارِها فيما بَعد ـــ تَساهُلاً في طرائق التَّرجمة الّتي يَنصح فيها المُستَوحون من اللِّسانيَّات أو تَأفُّفًا من الصَّرامة المُلقاة حول عُنق المُترجمين ـــ إلى التَّرحيب بإسهامات فُروع علميَّة أخرى تحت غِطاء الإبداعيَّة اللُّغويَّة والنِّداء بإعادة الشَّأن لمآثر المَوهبة النّاشئة عن مُراعاة حيويَّة الرِّسالة والكلام[13]. ونَجد نَفس الرَّغبة في التَّأصيل اللِّسانيّ قائمةً لدى المُمهِّدين الطَّريق لتحليل الخِطاب كَمَادَّة مُستقلَّة[14]. وهذا لكَيْ لا يَكونَ تحليل الخِطاب المُقابل للتَّحليل اللِّسانيّ مُجرَّدَ اجترارٍ للثُّنائيَّة التّقابُليَّة: (اللُّغة/الكلام) الّتي نصَّ عليها ف. دي سوسير في سبيل تَحديد مَوضوع اللِّسانيَّات وأوصى بها اللِّسانيَّات الّتي أوكِلَ إليها جانبُه النَّظريّ.

11. فهكذا أمسى بمقدورنا، في الخطوة الأولى، تعيين ثلاث زوايا مؤدّية إلى عددٍ مماثل من طرق تصوّر الدّراسة والتّطبيق في مجال المصطلحيّات. وتعتبر الزّوايا الثّلاث أهمّ الاتّجاهات التي تتنازع هذه الأخيرة، لكن من غير أن تقصي إحداها الأخرى. بل سيلاحظ القارئ أنّ بين الاتّجاه الأوّل والاتّجاه الثّالث علاقاتٍ توحي بأنّه يمكن دمج أحدهما في الآخر.

12. بيد أنّنا سنفصل بين هذه الاتّجاهات لغرض منهجيّ وعلميّ بحت. أمّا التّطبيق فله منطقه الخاصّ به، وهو الذي يرضى بالتّداخل بين المعارف والتّقاطع بين مجالاتها. ثمّ انّ الاتّجاه الثّالث نجده يستعين بالتّنظير بشدّة لا نُلفيها في الأوّل لهذا عمدنا إلى تأخيره، ولكي ندخل به وبالاتّجاه الثّانيّ نحو نظريّة ماريا تريزا كابري (M.-T. Cabré). لهذا ننبّه مسبقا إلى أنّ الاتّجاهات الآتية تتضافر أكثر فأكثر مشكّلة الرّصيد النّظريّ للمصطلحيّات. بينما يرى روبير ديبيك أنّ البحث المصطلحيّ بجانبيْه النّظريّ والتّطبيقيّ قد فتح الباب لمواقف متنوّعة، وتعارض اثنان منهما تعارضا تامّا، فدافع أحدهما عن طابع استقلاليّته باعتباره يتبنّى نظريّة خاصّة به فيصلح بذلك تسميته بعلم المصطلحات (المصطلحيّات)، والثّاني يرى أنّ البحث المصطلحيّ ما هو إلاّ ممارسة تقتبس من اختصاصات أخرى أسسها النّظريّة. وأبرز أتباع الموقف الثّاني هو ج. ك. ساجر Juan Carlos Sager 15.

ومع هذه الصُّعوبات، فَلْنحاولْ ــ على الأقلّ ــ بسطَ مجموعة من الفرضيّات القاعديّة الشّاملة لمختلف المقاربات الّتي يمكن الزّعم بأنّها موجودة (لأنَّ الأمرَ لا يتجاوز قراءةً تحليليَّةَ للأعمال الّتي وردت فيها تلك المُقاربات).

2. تصيف المصطلحيّات

فالاتّجاهات الثّلاثة المُشار إليها أعلاه هي:

1. اتّجاه يجعل المصطلحيّات همزة وصل بين عدّة اختصاصات بما فيها اللّسانيّات.

2. اتّجاه يحصر المصطلحيّات في اللّسانيّات كفرع من أفرع اللّسانيّات التّطبيقيّة.

3. اتّجاه يرى أنّ المصطلحيّات اختصاص قائم بذاته، وحسبه أن يراعي جذوره الرّاسية في ميدان اللّسانيّات من جهة، والممتدّة إلى أفرع علميّة أخرى.

لقد تجاوزنا هنا النّقاشات التي دارت حول أهليّة المصطلحيّات بأن تنتسب إلى كلّ من علم الدّلالة أو علم متن اللّغة أو صناعة المعاجم، وأحقيّة كل من هذه الفروع اللّسانيّة بها. وهو جدال خاض فيه الباحثون في المصطلح، أوّلاً، من زاوية العلاقات الرّابطة بين البحث المصطلحيّ وبيْن أحدها أو اثنين منها أو أنّ الثّلاثة تقتسمه: فبالتّالي لن يبقى منه سوى طابعه التّطبيقيّ، ولا بدّ أنّه سيسعى جهده إلى اقتراض الأسس النّظريّة من هذه الأفرع أيضا. وقد حدث هذا بالفعل، كما سوف نشير إليه.

أمّا نحن فقد اكتفينا في بحثنا هذا بما تقدّمت إليه تلك المناقشات، إذ أصبح من المحسوم فيه أمر التّأثّر والتّأثير الذي يحدث بين تلك الأفرع والمصطلحيّات، وسنتناوله في ضوء إبراز نظريّة المصطلحات باعتباره أحد مكاسب هذه الأخيرة عندما كانت تظلّها تلك. ثمّ إنّه استجدّ نوع آخر من الاختلافات وهو الذي نفضّل الوقوف عنده في هذا الفصل.

1.2. الاتّجاه الأوّل: المصطلحيّات همزة وصل ما بين عدّة اختصاصات:

1.1.2. ممثّلو الاتّجاه الأوّل الغربيّون:

1. خوان كارلوس ساجر[16] J.C. Sager:

يلخّص الاتّجاهَ الأوّل موقفُ ج. ك. ساجر (J. C. Sager) الرّافض تسليم المصطلحيّات مقام الاختصاص المستقلّ. لكن لم ينكر مكانة النّظريّة المصطلحيّة، التي ما انفكّت تستند إليها في تطبيقاتها[17]. وبنى رأيه على أساسٍ اعتبر فيه الظّروف التي تنامى فيها البحثُ المصطلحيّ، وتلك التي صار يؤدّي في ظلّها وظائف متميّزة[18].

فبحكم اهتمامات المصطلحيّات المنصبّة أساسًا على جمع ووصف ومعالجة وتقديم مصطلحاتٍ تابعةٍ لحقول متخصّصة معيّنة، داخل لغة ما أو لغات محدّدة، أمست وجهتها واضحة: ما هي إلاّ سدّ الحاجات الاجتماعيّة المرتبطة إمّا بتواصل الأخصّائيّين والمهنيّين، وذلك باللّجوء إلى التّرجمة أو بدونها وعندما يتعلّق الأمر بالمصطلحيّات الابتدائيّة قصد إيجاد المُقابلات الملائمة لَها من حيث الشّكل والمضمون، وهذا باحترامٍ صارمٍ للمقاييس اللُّغويّة المتعارَف عليها وبالخضوع لِمعايير التّقييس والتّنميط المعمول بها وطنيًّا ودوليًّا، ومِن أجل تَحقيق التَّوحيد المفهوميّ والمُصطلحيّ[19]، وإمّا بِمسار التّوحيد المصطلحيّ للّغةٍ ما وذلك من أجل ترسيخ المفاهيم فيها، فيكون التّوحيدُ بهذا أحد العوامل المؤديّة إلى علميّتها.

فهذا المنظور[20] وظيفيّ تداوليّ يُعامَل كصدى للتّحوّلات التي أخذت تمسّ في الصّميم، خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، كثيرًا من الفروع العلميّة، وهي موضوعةٌ في قلْب الحياة الاجتماعيّة للأفراد، فأضحى المصطلحيّون إثرَها في منأى عن الانشغالات الأصوليّة المعرفيّة الخالصة، و لم يَعُد همُّهم تحقيق الشّكل الصّحيح للمصطلح بإخضاعه لقواعد الصّياغة الصّارمة، بل أصبح نشاطُهم أكثر عمليّا (براغماتيّا)، ومُتمحورًا حول إعداد سياسات لغويّة ودراسة حيثيّات تطبيقاتها والمساهمة بها مثلاً في حلّ مشاكل الصّراع القائم في بلدانٍ تسود فيها الازدواجيّة اللّغويّة. فالعمل في مثل هذا المناخ لا يتكيّف معه سوى الأخصّائيّ القادر على التّوصيل بين مختلف الاختصاصات. فمن هذا الباب عمد البعضُ إلى اقتراح منهجٍ جديدٍ نسبيًّا في ميدان العمل المصطلحيّ يقوم على الشّراكة والتّعاون بين الأخصّائيّ في فرعٍ من الفروع العلميّة من جهة، والمصطلحيّ من جهة أخرى، مع العلم بأنّ لهذا الأخير مهامًا أخرى لابدّ أن يكون قد ارتبط بها، إذ يتمّ بواسطة هذا اللّون من التّعامل تبادلُ المشورة بين الطّرفين.

2. ج. روندو G. Rondeau:

كما يرى ج. روندو (G. Rondeau) بالاشتراك مع زميله ساجر أنّ الخمس عشرة سنة الّتي تقدّمت على عام 1986 قد شُهِد خلالها إجماعٌ حولَ عددٍ معيّنٍ من مبادئ موجّهة من شأنها أن تسيِّرَ العملَ المصطلحيّ. وذلك على الرّغم من الاختلافات الّتي عرفتها الايديولوجيات. لكن هذا لم يكن ليمنع كلَّ بلدٍ مِن أن يُخضِعَ أهدافَ وطرائقَ العملِ المصطلحيِّ

لعددٍ غفيرٍ من العَوامل حيث يُمكن تعداد الحالات السيّاسيّة، والاجتماعيّة الاقتصاديّة، واللّغويّة الّتي قد تحكم تلك الأهداف والطّرائق. فهذا البعدُ نفسُه ساهم في تعطيل رقيّ المصطلحيّات نحوَ مقام العلم.

3. ج. ك. كوربيي J. C. Corbeil:

وقد دافع ج. ك. كوربيي (J. C. Corbeil) أيضًا في بدايات انشغالاته المصطلحيّة عن هذه الوجهة، وفسّرها بما أدلى به من دلوه قائلا:

« إنّ المصطلحيّات هي ــ أوّلا وقبل كلّ شيء ــ همُّ مختلفِ فِرق الأخصّائيّين، ولابدّ أن تقع مسؤوليّاتها على كواهلهم. أمّا عمل المصطلحيّ فهو إسداء خدماتٍ لهم، وذلك بما أوتي من المعرفة المصطلحيّة، وبفضل تحكّمه في طرائق البحث المصطلحيّ: فليست إذن مهمّته في هذا الوسط التّعاونيّ إلاّ مجرّد مساعدة تقنية بطابعها التّوجيهيّ، فرضتها روحُ العصر الذي يَسِيرُ أبَدًا نَحو التنوّع، ويتقدّم بتشعّب العلوم »[21].

غير أنّه، وعلى الرّغم من التّحفّظ الّذي أبداه هؤلاء الباحثون بخصوص استقلاليّة المصطلحيّات، فإنّ اشتغالَهم في ميدان اللّغات المتخصّصة قد أثرى الرّصيدَ النّظريّ للعمل المصطلحيّ. نستقي هذه الآراء مُحَوْصِلين مِمّا تعمّق فيه الأوّلُ على الخُصوص:

2.1.2 وُجهات نَظر مُؤَطِّرة:

1. وهي الدّاعية إلى أن يكون تدخُّل المصطلحيّ في مشكلات التّسميات الّتي تعترض الاختصاصيِّين في مَيادين العُلوم والتّقنيات، مَحصورًا في تزويدهم بطرائق العمل وشيءٍ من مَعارفه، وهو-عملٌ يُمكن النّظرُ إليه على أنّه مساعدة تقنية أو خدمة22 فرضتها سمةُ هذا العصر المُتغيِّر وبسرعةٍ فائقةٍ وهي التّخصُّص المُرهف وفي أدقِّ الأُمور، فَهم المُتحكِّمون الرَّئيسيُّون في رأس القضية (المفهوم والنّظرية) (الصّورة الذِّهنية) والعارِفون بطبيعة المواد الّتي يخلُدون إلى تشكيلها أو صُنعها وتَحويلها إلى أشياء ملموسة أو مخططاتٍ تصويريةٍ مجرَّدة.

2. فالمصطلحيّات إذن هي ـــ أوّلاً وقبل كلِّ شيءٍ ـــ من صلاحيّات، ومسؤوليّة ومهمّة مختلف حلقات الاختصاصيِّين. أمّا المصطلحي فهو ذلك الذي يُراعِي من جانبٍ آخر ما ظلّ عليه الإنسانُ من حبٍّ للمعرِفة فَجعَل منه يحاول قدرَ الإمكان أن يكون متعدِّد الاختصاصات والحصول على أكثر قدرٍ مُمكنٍ من المعرفة والزّاد الّذي يحتاج إليه الاختصاصيُّ في ظرفٍ مُعيّنٍ من عمله لا يتعدى ساعة حاجته إلى تسميّة معينة. فالجُهود والوقت الذي قد يكلفان هذا الاختصاصيُّ أثناء تلك العملية (اتصاله بالمصطلحيّ)، وما قد يفقده ويخسره من الامتيازات... الخ، فكلّ هذا في اعتقاده لا يعوِّض له ما يتحراه من الدِّقة والتّطابق عندَ التماسِ العون من المصطلحيِّين، فكلفة وضع التّسمية بمفرده أيسر عنده بكثير.

3. أمّا مِكيال هؤلاء الاختصاصيِّين أمامَ ما قد يفقده المصطلحُ مِن النّجاعة العلميّة وما يسوق إليه مِن إمكانيّة تشويه مفاهيمهم حينما يتدخّل المُصطلحيُّ بِشكلٍ واسِعٍ، فهو حُكمٌ قسْريٌّ لا ريبَ في ذلك. لِهذا نقول لهؤلاء أنّ المِكيال الذي قِستم به الأمور زائفٌ، وعذرُكم أتى نسبيًّا، إذ من شأنِه أنْ يضيع العلم و تُعطّل التّقنية بِضياع المُصطلح.

4. فمثل هذا الموقف وغيرُه هو الذي صَرَفَ اهتمام كثيرٍ مِن البلدان المتقدِّمة بالخصوص إلى تأسيس المؤسسات والمنظّمات، فهيئات متخصّصة يتمّ فيها وضعُ المصطلح و تحليله وتدارسه وتتكفّل هيئات أخرى بِنشره وبِنفس الدّرجة من العناية تقوم مؤسساتٌ أخرى بتنسيقه، وتسهر الأخرى على حفظه وتخزينه. فالتّمكّن لِلمصطلح بِهذا الشّكل هو الكفيلُ بِحلِّ المُشكِلة المَطروحة. لِهذا أقيمت حصصٌ تدريسية وتكوينيّة للمصطلحيِّين.

2.2 الاتّجاه الثّاني: اتّجاه يحصر المصطلحيّات في اللّسانيّات كفرعٍ من أفرع اللّسانيّات التّطبيقيّة:

1.2.2 منبعه وممثّلوه الأساسيّون عند الغربيّين:

تتفرّع حقيقةُ هذا الاتّجاه من الاتّجاه السّابق حيث ألفينا المصطلحيّات تفتقر إلى وضعٍ قانونيٍّ خاصٍّ بِها مع أنّها تؤدّي خدماتٍ معتبَرةً ومشهودًا بفَضْلها في إطار المهام الّتي أُسندت إليها، ناهيك عن تأثيراتِها الإيجابيّة على اللُّغة.

وخلاصة ما فهمناه من الاتّجاه الأوّل أنّ المصطلحيّات لم تكن لحدّ الآن حكرًا على جهة معيّنة. أمّا إذا نظرنا إلى موضوعها الحقيقيّ والدّقيق نظرة المصطلحيّ من أمثال ر. غوفان (R. Goffin)، الذي لا يُهمل أبعاد التّقييس المصطلحيّ، فطليعة ما يسترعي انتباهنا هو ـــ لا ريب ـــ حرصُه على تبيان الطّابع اللّغويّ للمصطلحات، وطبيعة العلاقات التي تربط هذا الطّابع خصوصًا مع أبعادٍ أخرى داخل النّظام الذي يتحكّم في المصطلحات ويسيِّرها باعتبارها تابعة للغة ما. وهذا ما وجّه اهتمامات ب. لُورَاه (P. Lerat) بَينَما هو يَشتَغِل في اللُّغات المُتخصِّصة. وقد قال بهذا المذهب روبير ديبيك في الطّبعة الثّالثة المُنقّحة لموجزه في المُصطلحيّات الّذي اقتبستْ منه م. ت. كابري الرّأي الآتي:

« لا نزعم أنّ مفهوم المُصطلحيّات قد كان مدار إجماع. لا يتّفق المنظرون والمُمارسون فيما بيْنهم كثيرًا حولَ طابعها النّوعيّ. تُفسَّر هذه الاختلافات بارتباط المُصطلحيّات بموادٍ علميّة سابقة عليها، هي على الخُصوص علم الدّلالة والمعجميّة والقاموسيّة. فلا تُمثِّل المُصطلحيّات بالنّسبة للبعض إلاّ إشعاعًا خاصًّا تستضيء به هذه المَواد المُوغلة في القِدم [...]

فالمُصطلحيّات هي مادّة مُتفرِّعة عن اللّسانيّات الّتي تشتمل على نوعٍ مُعيّنٍ من الإطار النّظريّ الّذي من شأنه أن يُوجِّه التّطبيق، ومَجموعة من المناهج الّتي تضمن شرعيّة المَنتوج الّذي تضعه »[23].

فَلْنستَعرِضْ أفكارَ ب. لُورَاه ـــ باعتباره مُتخصِّصًا في لُغات الاختصاصات وتصنيفها من زاوية لسانيّة ـــ هو وزميله ر. غوفان في ما يأتي:

1. بيار لُورَاه Pierre Lerat:

يُعدُّ من بَين الأَوائل الّذين نادوا بفتْح أبواب اللِّسانيَّات في وجه اللُّغات المُتخصِّصة على غِرار ما حدث من احتِضان الأُولى لكلٍّ من التَّعليميَّة وتَحليل الخِطاب...الخ، وذلك في رِحاب اللِّسانيَّات التَّطبيقيَّة. بَل يَقول بالحرف الواحد: « لا يُمكن استِمدادُ الأُسسَ النَّظريَّة لمُقاربَة لسانيَّة خاصَّة باللُّغات المُتخصِّصة إلاَّ من اللَّسانيَّات العامَّة.»[24]، وإذا اقتَضت الضَّرورةُ الحديثَ عن نَظريَّة اللُّغات المُتخصِّصة « فَلا يُمكن تَأسيسُها إلاَّ على نَظريَّة عامَّة تَتعلَّق باللُّغات »[25]، لأَنَّ اللُّغة المُتخصِّصة « يُمكن تَعريفُها بأنَّها استِعمالٌ للُغة طبيعيَّة من أجل وَصْف تقَنيًّا مَعارفَ مُتخصِّصة»[26]. وهذا تَعليلاً لِما ذهبَ إليه من تَصنيف الاهتمامات الّتي تَدور حولَ اللُّغات المُتخصِّصة في حقل اللسانيات التَّطبيقيَّة[27]. لكنَّه، مع هذا، يُحذِّر من غُرور ما يَحمله هذا التَّصنيف في بُذوره من أخطار قد تَنجُم عن طبيعة الأَسباب التَّلفيقيَّة الّتي قد تَدفع إلى اعتبار اللَّسانيَّات التَّطبيقيَّة مُؤسَّسة شَرعيَّة للُغات الاختصاصات، وهي الّتي يُمكن نَعتَها بالتَّبعيَّة المُزدوجة: المُتمثِّلة، من جهة، في حاجة العِلم المَعنيّ بها إلى مُجرَّد هيكلٍ يَتحصَّن به، ومن جهةٍ أُخرى، فيما يَشيع في سوق الأَفكار القائم على الحاجة إلى التَّثمين والإشهار، والتَّعطُّش إلى الجديد فَحسْب[28].

وقد انتَقد اعتبار مُنظَّمة التَّقييس الدّوليّ اللُّغات المُتخصِّصة أنظمةً تَحتانيَّةً مع إصرارها (ISO) على أنَّ هذه الأخيرة تَتشكَّل أساسًا من مُصطلحات تَعكس نظامًا مَفهوميًّا مُعيرًا لا بُدّ أن يُوازيه تعبيرٌ لُغويٌّ خاصٌّ. فَتساءل عن طبيعة هذه الأنظمة (اللُّغات المُتخصِّصة): أيْ إذا كان الأمرُ مثلما تذهب إليه المُنظَمة فلا بُدَّ أن تَحتويَ على جانبين (الصُّورة والمَضمون) يَختلف كلاهما ــ على جَميع أصعدة التَّحليل اللِّسانيّ ــ عن جانبي الدَّليل اللُّغويّ التَّابع للُّغة العامَّة. من هنا تَأتي دَعوتُه المُوجَّهة إلى البحث عن وَضْعٍ ابيستمولوجيٍّ لِلُغات الاختصاصات[29].

إنّ مُعالجة مَوضوع اللُّغة المتخصِّصة في أُطروحات جامعيَّة أمرٌ حديثٌ بالنِّسبة للِّسانيَّات عمومًا وقديمٌ بالنَّظر إلى الدِّراسات المُصطلحيَّة. فَأولى أطروحة عُنيَت باللُّغة المُتخصِّصة قد أنجزت سنة 1955 حول الفرنسيَّة الاحترافيّة، وهي الّتي قام بها اللِّسانيُّ الإنجليزيّ بيتر ويكسلر (Peter Wexler)30. والحالُ أنّه لكيْ تتّضح الظّواهر الخاصّة بلُغة الاختصاص ليْس هناك مسلَكٌ خيْر من أن تُدرَس نَماذج من هذه اللُّغة وكلّما تعدّدت الدّراسات المُتّخذة من هذه الأخيرة مَواضيع لَها ازداد أملُ معرفتها عن طريق اليقين. وهذا على غرار ما حدث للُّغة العامّة الّتي تتّضح ملامحُها كلّما قارب اللِّسانيُّون اللُّغات المُختلفة أو أفراد اللُّغة، كما يعين فهمُ القوانين العامّة على استيعاب اللُّغات الخاصّة[31].

لكن يبدو أنّ الباحثين لم يخرجوا بعدُ من دائرة المُقارنة بيْن «الكلمات التّقنيّة» والكلمات العامّة، إذ أنّ المسألة الّتي تقع في صميم الدّراسات

المُتعلِّقة باللُّغة المُتخصِّصة هي الكيفيّة الّتي ينبغي أن تُعتمَد في التّمييز بيْنها وبيْن اللُّغة العامّة فحسْب، كأنّه لا يولَج إلى عالم تلك إلاّ من باب المقارنة بيْنها وبيْن هذه الأخيرة[32].

ففي هذا الصّدد نجد كثيرين هم الّذين يعتقدون أنّ اللُّغة المُتخصِّصة تختصُّ بنظام إنْ لا يخرج عن نظام اللُّغة العامّة فهو تابعٌ له: للُّغة المُتخصِّصة نظامٌ مُتفرِّعٌ عن نظام اللُّغة العامّة. وهناك مَن يتلاطف مع العبارات فيجعل مكان اللُّغة كلمة أسلوب. فقيل:

اللُّغة المُتخصِّصة أسلوبٌ تابعٌ للنِّظام اللُّغويِّ العام. هذا هو التّأويل الّذي يُحمل عليه مذهب مدرسة براغ الوارد في المُقتطَف الآتي:

« تتّسم لُغاتُ التّخصُّص بصفةٍ عامّة بمُصطلحاتها المُحدَّدة وبتراكيبها الواضحة البسيطة. ومن هذا الجانب فَهي ـــ في رأي مدرسة براغ في علم اللُّغة ـــ أسلوبٌ خاصٌّ من أساليب اللُّغة، وهو الأسلوب الوظيفيّ. والمَقصود هنا بالأسلوب ذلك الأساس الّذي يَقوم عليه النّص من حيث اختيّار الوسائل اللُّغويّة ومواءمتها واستخدامها، وبعبارةٍ أخرى: الأساليب هي أسُس تَنظيم صور تحقُّق النِّظام اللُّغويّ»[33].

طبعًا هو مُنعرجٌ لا بُدّ منه في كلِّ دراسة، لكن الأحرى أن يُتجاوَز إلى شيءٍ آخر. فيُمكن الاستفادة على كلِّ حالٍ ممّا توصّلت إليه تلك البُحوث. فبينهما تفاوتٌ حسب الدّرجات من حيث النُّقط الآتية:

نظام / نظام فرعي
التّعدُّد الدّلاليّ والصّوري / أحاديّة الدّلالة والصُّورة.
توفُّر الرُّموز غير اللُّغويّة / الإحالة إلى الخارج.
المُقاربة اللّسانيّة البحتة / المُقاربة المَفهوميّة.

ــ مَرسومة رقم 1 ــ

نورِد التّفريق بيْنهما في الجدول الآتي مِن غير الــتّدقيق في المدى المُمتدّ مِن طرفٍ إلى آخَر:

الخصائص	اللُّغة العامّة	اللُّغة المُتخصِّصة
نظام	+	
نظام فرعي		+
أحاديّة الدّلالة والصُّورة.		+
توفُّر الرُّموز غير اللُّغويّة.		+
الإحالة إلى الخارج.		+
التّعدُّد الدّلاليّ والصّوري	+	
المقاربة اللّسانيّة البحتة.	+	
المقاربة المَفهوميّة. +		

ــ جدول رقم 1 ــ

هذا الرّأي المبني على مُراعاة التّداخُلات نجده يُقصي ــ على الأقلّ ــ عن الأذهان أطروحة اللُّغة المُصطنَعَة الّتي لا تنمّ بِأيّة صِلةٍ إلى اللُّغة العامّة

(الطبيعيّة). لهذا نادى بيار لوراه إلى اعتبار لُغات الاختصاصات على الأقلّ تنوُّعاتٍ لُغويّة نسبيّة بمُقارنتها مع وضْع اللّغة العامّة الّتي يكفي تعايُشها معها في التّواصُل اليوميّ[34].

يجدر التّنبيه هنا إلى أنّ هذا النّقد ذو أهميّة في تطوير النّظريّة المُصطلحيّة، على الرّغم من أنّه مُوجّهٌ إلى مؤسّسة من شأن رأيها أن يُحاط بإجماع أعضائها وغيرهم، لكن ما يُصيب العِلمَ في أصوله لا يُترَك دون التّصويب.

ثمّ إنّ « هذه التّوصيّات [...] قابلة التّعديل والتّغيير في ضوْء التّطوُّرات الّتي تطرأ على النّظريّة العامّة لعلم المُصطلحات »[35].

2. مَاريَا تِريزَا كَابري Maria-Térisa Cabré:

صحيحٌ أنّ لُغة الاختصاص تتمتّع بعلاقة حميمة تشدّها إلى اللُّغة العامّة، لكن تحديد هذه العلاقة يتطلّب أن تُهيّأ مَعايير لا تتوقّف على تعيين ذلك النّسب بيْنهما فَحسب، كالجوانب الخاصّة الثّلاثة الّتي بحثتها مَاريَا تِريزَا كَابري (Maria-Térisa Cabré) في نظريّة حضَّرتها في العَدَد 21 من مَجلّة Terminologies nouvelles تَخصُّ الكَيفيَّة الّتي تُعالَجُ بها المُصطلحاتُ لسانيًّا بالدّرجة الأولى. سمّتها بـ: نَظَريَّة البَوَّابات[36]:

- الجانب المَعرفي.
- الجانب اللّسانيّ.
- الجانب الاجتماعيّ التّداوليّ.

وقد سبق لَها وأن تناولتها مُعتمِدةً تصنيفًا آخر يقوم على: الجوانب اللّسانيّة، والتّداوليّة، والوظيفيّة[37]. لا يجِد المُطّلِع على أعمالها أيّة صعوبة في استِخلاص المَعايير المُميِّزة لِلُغة الاختِصاص بِناءً على التّوجُّهيْن السّابق واللاّحِق، وهي الآتية:

فمِن ناحيتيْ الصّورة والدّلالة ليس هناك في المُصطلحات ما يُمثِّل فارِقًا مَلحوظًا وكبيرًا مع الكلِمات العامّة. لكِن الفوارِق تتّضِح كلّما دقّقنا النّظر فيها مِن المَنظور التّداوليّ والتّواصُليّ. بِالفِعل إنّ الخاصية الجديرة بِالتّسجيل هي[38]:

o« إنَّ لُغات التّخصُّص ليست مُجرَّد مُصطلحات، فَالمُصطلحات وحدها لا تُقيم لُغة، بل فيها ــ أيْضًا ــ خصائص صرفيَّة ونحويَّة مُحدَّدة. لا شكَّ أنَّ السمة الجوهريَّة المُميِّزة لِلعبارة المُتخصِّصة تَكمُن في مُصطلحاتها. فَقد أثبتت بُحوثُ تَعليم اللُّغات لأغراضٍ خاصَّة أنَّ في كلِّ لُغة تَخصُّصيَّة خصائص صرفيَّة ونحويَّة تَشيعُ فيها، وهذه الخصائص مَأخوذة مِن اللُّغة العامَّة »[39].

oوتَفسيرُ ذلك أنَّ المصطلحات كغيرِها من الكلمات لا تتجلَّى أثناءَ التَّواصل اللُّغويِّ على أنَّها وحداتٌ مُنعزلة، بل نَتبيَّنها وهي منتَظمَة مع وحدات أخرى مِن اللُّغة العامَّة وقد تأتي إلى جانبِها وحداتٌ لَها صلاتُ القَرابة أو الجوارِ مع مَجالها المتخصِّص. فهذه الوحداتُ مُجتمِعةً ومُنظَّمةً بهذه الصُّورة المُبسَّطة إنَّما تُشكِّل خِطابًا مُتخصِّصًا. تقوم المُصطلحاتُ فيه

بوظيفة « تتمثّل في تَجسيد نتائج البحث ووضْعها في قالبٍ لُغويٍّ يضمن تواصُلاً فعّالاً ومُفيدًا بيْن مُختلَف فئات المُستعملين»[40]. من هنا تَتأتّى إمكانيَّة الوَصف اللّسانيّ للمُصطلحات[41]. لكن من غيْر إهمال إحاطة التَّعريف المُصطلحيّ بوصْفٍ آخر، وبأدواتٍ قد تُستَقى من فروعٍ علميَّةٍ أُخرى غيْر اللّسانيَّات. « وتَرجع أهميَّةُ التَّعريف في مَجال المُصطلحات إلى أنَّ المُصطلح الواحد تتحدَّد دلالتُه بيْن مُصطلحات التَّخصُّص الدَّقيق نفسه، أي عن طريق مَكانه بيْن المُصطلحات الأخرى. وهذا بفضل ما يتَّضح عن طريق تَعريف المُصطلح »[42].

oمن المُؤكَّد أنَّ المصطلحات هي أهمُّ المعايير الّتي نُميِّز بها لُغةَ الاختصاص عن اللُّغة العامَّة، ثمَّ إنَّها لا تلعب الدَّور الرَّئيسي في تبيان الأولى فحسب، بل لها أهميَّة لا ريب فيها في تصنيف لغات الاختصاصات بمختلف أنواعها.

oبالفعل، فإنَّ المصطلحات هي المَظهر الأكثر جلاءً في النُّصوص المتخصِّصة، لهذا نجد التَّواصُلات المُتخصّصة تستعين بالمصطلحات الخاصَّة بالحقل الذي يُبحث فيه. وهذا الشَّكلُ ملحوظٌ في التَّواصُلات الكِتابيَّة وكذا الشّفاهيَّة مع تَفاوُتاتٍ تُعزى إلى عوامل عدَّة، وقليلاً ما يُلتفت إلى ألفاظ اللُّغة العامَّة بشكلٍ يتعدَّى ما تَحظى به المُصطلحات إلاَّ في حُدود تزويد عامَّة النَّاس بقدرٍ مُعيَّنٍ من الثَّقافة العلميَّة المَقصودة. «فَتعمُّد الحديث في أيِّ فَنٍ مَعرفيٍّ بتحاشي أدواته الاصطلاحيَّة يُمثِّل ضربًا من التَّشويه لا يُتغاضى عنه إلاَّ عند مُراعاة السيَّاق الثَّقافيِّ الأعمّ »[43]. فمجموع التي

تُحصر في ذلك الحقل (أيْ مصطلحاته) تعكس البنية المفهوميّة للموضوع المعالج، ويُسند إلى كل مصطلحٍ مفهومٌ ما داخل شبكة منظّمة تابعة للحقل المعنى به.

oيُتعرَّف على الكلمات العامّة في سيّاق الاستعمال الفعليّ لها وهو الّذي يصيرُ مع تراكُم أمثلته آيات وجود تلك الكلمات الّتي ليست إلاّ حصيلة القرائن أو الشّواهد السّياقيّة، في حين أنّ المُصطلحات تتأتّى إلى الوُجود مَفهومًا وتسميّةً إثر توصيّات الخُبراء الّذين يرجع الفضل إليهم في تَعريفها فَأشبَه ما تكون باسم العلَم الّذي يُعيِّنُ به مُسمًّى ما وهي الّتي قيل عنها إنّها لا تُعلَّل أي لا يُستلزَم تطابُقٌ بيْن الاسم والمُسمّى من حيث المَعنى فكذلك الأمر بالنّسبة للمُصطلحات باعتبارها مُمثِّلات لتلك المَفاهيم الّتي وُجدت قبل التّسمية، وكان البحثُ على هذه الأخيرة جُزءً من المَسار الّذي لا بُدّ أن تكون قد قطعتها المُصطلحات حتّى عندما يتعلّق الأمرُ بتسمية سبق وأن كانت موجودةً لأنّ إعادة تَعريفها هو وضعٌ ثانٍ لَها أو ثالثٌ. « على أنَّ من الحقائق العامّة ما يَتّصل بالرّوابط الدّاخليّة القائمة في اللُّغة الواحدة بيْن رصيدها اللُّغويّ المُشترَك والمَنظومة الاصطلاحيّة لكلِّ نشاطٍ من أنشطة الفكر، ذلك أنَّ كُلَّ علم ينحت لنفسه من اللُّغة معجمًا خاصّا، وإذا كانت الألفاظُ المُتداوَلة في رصيد اللُّغة صورةً للمُواضعة الجماعيَّة فإنّ المُصطلح العلميّ في سيّاق نفس النِّظام اللُّغويّ يُصبح مُواضعةً مُضاعفةً إذ يتحوّل إلى اصطلاحٍ داخل الاصطلاح »[44].

وهذا الأخير هو ما يُدعى بالوضع الثّاني الّتي نقترح تسميّتها بـ : الدّلالة المُصطلحيّة نسبةً إلى المُصطلح لأنّها لا نعثر عليها إلاّ في هذا الأخير. ثمّ إنّ تسمية: الاصطِلاح قد استُنفِذت في النّظريّة الاصطلاحيّة.

بيْنما نَجد كابري تُجرِّبُ الجوانب الثّلاثة الأساسيّة المُشار إليْها أعلاه والمشكّلة لطابع المُصطلحيّات الوسائطيّ، وذلك في تمييز المُصطلحات عن المعجم العام المُمثَّل في الجدول الآتي الّذي يُعتبَر تكييفًا للشّكل الوارِد في الأصل[45]:

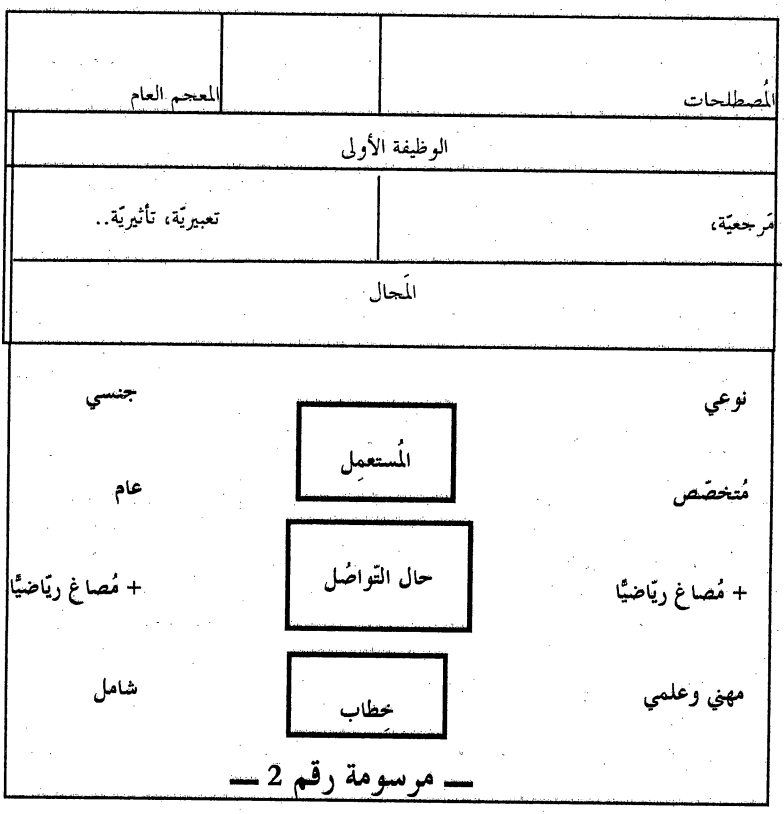

ـــ مرسومة رقم 2 ـــ

وقد اقتَرح ب. نيومارك حلاً للتَّعامل الّذي يُنتَظَر من المُترجِم إزاء إحساسه أنَّه لا بُدَّ عليه أن يُعيِّن اللُّغة الّتي سَيتَّخذها في تَرجمته بمُوافقة المُستوى الاختصاصيِّ الّذي يَندرِج فيه النَّص المُراد تَرجمتُه. فَرأى أنَّه يَنبغي الحديثُ عن تَنوُّعاتٍ أسلوبيَّة ــ مَع العِلم أنَّ مِثل هذا المُقترح على الرّغم من كونه مُقدَّمٌ هنا داخِل اللُّغة الفنيَّة كثيرًا ما وَقع الاختيَّارُ عليه عِوض التَّسليم بِوجود لُغة مُعيَّنة تُختار كُلَّما مسَّت الحاجة إليها ــ وبَعدما نَقد مُقتَرح ميز بيبك (1975) (Paepcke) المُميِّز أربعة مُستَويات، هي: المُستوى العِلميّ، ومُستوى الوَرشة، ومُستَوى الاستِعمال اليَوميّ، ومُستوى الدِّعاية/المَبيعات. فَقال مُعقِّبًا على هذا وهو يُميِّز ثلاثةَ مُستوياتٍ فقط مُتموْضِعًا على سبيل المِثال في مَجالٍ مُحدَّدٍ، وهو الطبّ:

« [...] على أيَّة حال، قد يَصلُح سُلَّمٌ تَدريجيٌّ كَهذا لِبعض مُصطلحات قليلة في بَعض المَجالات فقط. وبِناءً على المُفردات الطبيَّة، أقترِح المُستويات التَّالية:

1. المُستوى الأكاديمي: ويَشتمِل على الكلِمات اللاَّتينيَّة واليونانيَّة المُحوَّلة المُرتبِطة بِورقات البَحث الأكاديمي، [...]

2. المُستوى المُحترِف: مُصطلحاتٌ فَصيحةٌ يَستعمِلها الخُبراءُ، [...]

3. المُستوى الشَّعبي: مُفرداتُ عامَّة النَّاس، وتَتضمَّن مُصطلحاتٍ بَديلةً مألوفة، [...] »[46].

أخيرًا نُشير إلى أنّه يُمكن طرح إشكاليّة (لُغة الاختصاص) ضِمن المَسألة العامّة الّتي تَشغُل الواقِع اللُّغويّ العربيّ الحاضِر آخِذينَ بِعَيْن الاعتبار استِفساراتٍ شرعيّة سبق وأن عرضْنا لَها لَدى بعض مُمثّلي الاتّجاه الأوّل، وهي المَصوغَة في السُّؤال الآتي: هل مِن تَنوُّعاتٍ لُغويّة داخل اللُّغة العربيّة ؟ وقبل هذا، هل هناك لُغة عربيّة مُوحّدة ؟

3. ر. غوفان R. Goffin:

بِناءً على اقتِناع ر. غوفان بِشرعيّة ما سبق عرضُه يجزم مِن غير تردّد بقوله:

« إنّ المصطلحيّات الاختصاص تشكّل، وبدون شكّ، حقلاً ذا امتياز بانتمائه إلى اللّسانيّات التّطبيقيّة، فأضحى بإمكاننا تصنيفُها من وجهة نظر العلوم التّطبيقيّة لكن من جهة أخرى بات من الضّروريّ لها أن تزوّد نفسها بنظريّة معيّنة وتطوّرها»[47].

فهكذا أكّد غوفان بأنّ المصطلحيّات تنتمي إلى حقل اللّسانيّات التّطبيقيّة نظرًا للحدّ الذي يتحقّق فيه وجودُها باعتبار أنّ موضوعها هو المصطلح كمستوى لغويٍّ إضافة إلى كونه يعبّر عن المفهوم. لكن إنجاز البحوث حول هذا المستوى من شأنه أن يبرز حيّز وجود المصطلحيّات: هو مجال التّطبيق فقط، ممّا يستحقّ ضمّها إلى جانب العلوم التّطبيقيّة. لكن، وكما أثار انتباهنا ما أكّده برتيل مالمبيرغ (B. Malmberg) ـــ في سيّاقٍ آخر وهو التّنويه وبتحفّظ شديد بمقام اللّسانيّات التّطبيقيّة ـــ بقوله:

« إنّ تطبيق نتائج بحوث علميّة (في مجالات التّقانة والتّعليم والطّبّ) لا يعدّ بهذا الشّكل حدثا علميّا، كذلك الشّأن بالنّسبة لصناعة سيّارة سبق أن توفّر لها نموذج. ثمّ إنّ الوجيزات الأساسيّة العديدة الخاصّة باللّغات الأجنبيّة التي يرجع فضل إنجازها، ولفائدة الاستعمال المدرسيّ، إلى اللّسانيّ الدّنماركيّ الشّهير أوتو يسبرسن (Otto Jespersen)، ليست جزءً من إنتاجه العلميّ »[48].

فمن خلال هذا التّعارض بين علم يبحث عن نفسه، واستحالة اعتباره كذلك نظرًا لطابعه التّطبيقيّ، نفهم سرعة استدراك ر. غوفان بقوله : « لكن من جهة أخرى بات من الضّروريّ لها [المُصطلحيّات] أن تزوّد نفسَها بنظريّة معيّنة وتطوّرها »[49].

إنّ هذا المُبتغى، الذي وضع غوفان إصبعَه عليه، ذو شأنٍ كبيرٍ في تقرير مصير المصطلحيّات الحقيقيّ، سوف نجد له صدى بعيدًا في النّظريّة المصطلحيّة الحديثة، على الرّغم من عدم حسم صاحبه للموقف آنذاك لصالح هذا الصّدى، إذ أصرّ على البعد الممارساتيّ للمصطلحيّات وإن فسح أمامها المجال، في إطار اللّسانيّات التّطبيقيّة. فما هي حجج هذا الاتّجاه يا ترى ؟

لنتناول الآن علاقة المصطلحيّات باللّسانيّات وفق هذه النّقاط:

1. حجج الاتّجاه الثّاني.
2. السّبل اللّسانيّة المؤدّية إلى المصطلحيّات.

3. تصوّرات اللّسانيّين للدّرس المصطلحيّ.

4. مقاربات لسانيّة لموضوع المصطلح.

2.2.2.2. حجج الاتّجاه الثّاني:

وهي تشمُل العناصِر الآتية:

1. طبيعة اللُّغة المُتخصِّصة.

2. اعتبار النّحو التّوليديّ.

3. أخطار اغفال اللّسانيّات بكلّ اتّجاهاتها للدّرس المصطلحيّ.

4. افتِراض أنَّ للمصطلحات وضعا تحتانيًّا.

5. الوظائف التي تنهض بها المصطلحات في حياة النّاس اليوميّة.

o طبيعة اللُّغة المُتخصِّصة:

لَقد طُرِحت ــ كما رأيْنا أعلاه ــ على بِساط المُناقشة تَساؤُلاتٌ حَولَ طبيعة اللُّغة المُتَخصِّصة. أي على النّظام الذي يتحكّم في المصطلحات داخل لغةٍ ما. تَقول ــ ببساطة ــ أَهو جزْءٌ متفرّع من نظام هذه الأخيرة أم ليس هناك إلاَّ نِظامٌ واحِدٌ يَتحكَّم في اللُّغة على جَميع أصعِدتها الصَّوتيَّة والصَّرفيَّة والمعجميَّة والدلاليَّة، فَلا يُمكِن بِالتَّالي الحُكمُ على اللُّغة المُتخصِّصة بِأنَّها تَتميَّزُ بِنظام خاصٍّ بِها مَهما يَكن تابِعًا لِنظام اللُّغة الّتي لا بُدَّ أن تَنتميَ إليها تِلك اللُّغة المُتخصِّصة ؟

وآراء هذا الاتّجاه تذهب مَذهب عدم استِقلاليّة اللُّغة المُتخصِّصة بِنظامٍ لأنّ المصطلحات هي وحدات ذات وجهين: الصّورة والمحتوى، تنتمي إلى النّظام المعجميّ العامّ المتعلّق بنحو تلك اللّغة.

o اعتبار النّحو التّوليديّ:

فيُنظر إذن إلى المصطلحات على أساس أنّ وضعها يخضع لذلك الوضع الإفراديّ المكوّن لتلك اللّغة. فهذا الاعتبار من صميم النّحو التّوليديّ الذي « قام على أساس افتراض أنّ المعجم (الملكة المعجميّة[50]) مكوّن من مكوّنات النّحو »[51]، فلا بدّ ـــ حسب مساعي هذا الاتّجاه، وتبعًا للاعتبار السّابق ـــ من أن يعتبر هذا المعجم شاملاً للمصطلحات.

o أخطار إغفال اللّسانيّات بكلّ اتّجاهاتها للدّرس المصطلحيّ:

إنّ ازدواجيّة الجانب تلك الخاصّة بالدّليل اللّغويّ منطلق سوسوريّ شدّ ما وظّفته الصّوتيات في تحليلها للصّوت (الجانب الصّوريّ)، وعلم الدّلالة في تحليله للمعنى (جانب المحتوى) فكان تعريف بنفنيست للأولى أنّها دراسة مادّة التّعبير (الدّال)، فقياسًا على ذلك يكون تعريف الثّانية الّذي يسانده مالنبيرغ، و لم يخرج عنه يلمسلف، هو: « دراسة جوهر المحتوى (المدلول) »[52].

والمُصطلح كمادّة دِراسيّة لا يَنعزِل عن هذا الواقِع، فيكون إغفال اللّسانيّات بكلّ اتّجاهاتها للدّرس المصطلحيّ هو قصور في حدّ ذاته قد ينعكس على اللّغة من جهة، وعلى التّواصل الجامعيّ والمهنيّ من

جهة ثانية، وكذا على التّواصل بين الخاصّة والعامّة ونوعيّته من جهة ثالثة.

o افتِراض أنَّ للمصطلحات وضعا تحتانيًّا:

بِما أنّ للمصطلحات وضعًا تحتانيّا[53] فلا يستقيم وصف لغة ما، ولا يكتمل، بدون ما يشمل ذلك الوضع التّحتانيّ، فحتى اللّسانيّات الوصفيّة التّصنيفيّة، الّتي يعتقد خطأ أنّها أتمّت مهامها، سيكشف عن نقص فيها، وتُرمى بالعجز إذا أهملت الدّرس المصطلحيّ. وهي التي سعت فيما مضى إلى « وصف آليات اللّسان وصفا علميّا دقيقا »[54]، فما بالك باللّسانيّات الافتراضيّة الاستنتاجيّة (Hypothético-déductives) التي تنظر إلى اللّغة نظرة خاصّة لا يليق معها أن تتبرّأ من واقع المصطلحات، بل يجدر بها أن تجيب عن أسئلة من هذا القبيل: ما هو حظّ المصطلحات من الملكة المعجميّة للفرد ؟ هل ترتبط المصطلحات في النّصّ وفق نسق من العلائق النّحويّة والدّلاليّة ... شبيه بنسق المعجم العاديّ أم مختلف عنه ؟

o الوظائف الّتي تنهض بها المصطلحات في حياة النّاس اليوميّة:

ثمّ أليست الوظائف التي تنهض بها المصطلحات في حياة النّاس اليوميّة وسط مجتمع له خصوصيّاته التي ينطبع بها أفراده لا محالة، من شأنها أن تحاط بعناية اللّسانيّات الاجتماعيّة واللّسانيّات النّفسيّة، بل حتى اللّسانيّات التّداوليّة[55] ؟

هذه بعض الحجج في صورتها، لكن في حقيقتها مبادئ نظريّة سرعان ما أبدت لبعض اللّسانيّين السّبل المؤدّية إلى فتح أبواب اللّسانيّات التّطبيقيّة لإلحاق الدّرس المصطلحيّ بحقلها كمبحث من مباحثها، ومشكل من المشاكل الطّارئة التي نحاول حلّها. ويمكن تلخيص تلك السّبل في التّصوّرات الآتية:

3.2.2. السّبل اللّسانيّة المؤدّية إلى المصطلحيّات:

1. إنّ المصطلحات، كغيرها من الكلمات، لا تتجلّى أثناء التّواصل اللّغويّ على أنّها وحدات منعزلة، بل نتبيّنها وهي منتظمة مع وحدات أخرى من اللّغة العامّة، وقد تأتي إلى جانبها وحدات لها صلات القرابة أو الجوار مع مجالها المتخصّص. فهذه الوحدات مجتمعة ومنظّمة بهذه الصّورة المبسّطة إنّما تشكّل خطابا متخصّصا.

2. هناك خصائص أخرى وكثيرة انشغل محلّلو الخطاب بتمييزها ودراستها إلى جانب المصطلح الذي استقطب اهتماماتهم، فبرزت بذلك فئةٌ من المتخصّصين في تحليل الخطاب، لاسيّما العلميّ والمتخصّص منه، ومن الزّاوية اللّسانيّة[56]، واتّخذوا من المصطلح سيمة تلعب دورًا بارزًا في تحديد طبيعة النّصّ الذي «يندرج في مفهومه كلّ أنواع الأفعال التّبليغيّة التي تتّخذ اللّغة وسيلة لها »[57].

3. ظهرت مجموعة من الدّراسات المعجميّة ـــ أوّلا ـــ في إطار علم متن اللّغة، تُعنى بتحديد المعجم التّقنيّ وفق معاييرَ تأخذ بعين الاعتبار

طبيعة الدّليل اللّغويّ المركّبة: العلاقة الاعتباطيّة المزدوجة بين المدلول (المفهوم) والفرد المدلول عليه (الشّيء)، وكذلك بين المدلول والدّال. ولكن تهتمّ من جهة أخرى بالجانب الموسوعيّ الّذي يضطلع به أيُّ حقلٍ اختصاصيّ تنتمي إليه تلك الوحدة المعجميّة مراعيّةً أيضًا الشّروط الخاصّة المؤسّسة لنوعيّة المصطلح التّقنيّ والعلميّ (التّخصيص الّذي يُنتظر منه أن يؤدّيَه)[58].

4.2.2. تصوّرات اللّسانيّين للدّرس المصطلحيّ:

1. نُلفي طائفةً من اللّسانيّين المشتغلين في ميدانيْ المعجميّات والتّرجمة يصرّون على نفي ما عمد البعضُ إلى تسميته بلغة الاختصاص، وباللّغة المتخصّصة، أو اللّغة العلميّة والتّقنيّة (الفنّية)، إذ هي ـــ حسب برنار كمادا (B. Quemada) ـــ « تعيينات وتقسيمات طالما استنكرتها اللّسانيّات الوصفيّة، وكان حريّا بأصحابها أن يتحدّثوا عن نظامٍ إفراديٍّ متميّزٍ بما أنّه يخضع لاستعمالاتٍ خاصّة، بيد أنّه تنوّع، من جملة ما يستدعيه لكي يؤدّي وظيفته التّبليغيّة جزءً كبيرًا ممّا هو كامنٌ في أعماق اللّغة العامّة من الجوانب الصّرفيّة والنّحويّة، وهي المظاهر التي نتبيّنها بفضل العلاقات الوظيفيّة التي ما كانت يومًا ما علاقات تراتبيّة »[59].

2. يلتحق جورج مونان (G. Mounin)، باعتباره مُنظِّرا للتّرجمة، بهذا التّصوّر، فهاهو يصرّح بالحرف الواحد مسانِدًا إيّاه:

« إنّه لا وجودَ إطلاقًا لِما يحقّ تسميته بلغة القانون (الّتي يدّعي البعضُ أنّها مستقلّة بكيانها). لكنّنا على النّقيض من ذلك، ما نجده، مثلا، ضمن اللّغة الفرنسيّة، ما هو إلاّ مفردات (صار استعمالها وقفًا على علم القانون بفضل ما تختصّ به من المفاهيم التّابعة لهذا المجال المعرفيّ) وكذلك قد يُعثر فيها ـــ وبدون شكّ ـــ على قليلٍ من الصّيغ التّعبيريّة النّوعيّة »[60].

3. إنّ قضايا التّعريفات والتّحديدات التي استهوت كثيرًا من الفلاسفة، وشغلت المناطقة بالخصوص، ضمن اهتماماتهم بالحدود بصفتها تمثّل المفاهيم الواصفة للعالَم والإنسان والحياة وما وراء الطّبيعة، أضحت مدخلاً إلى الدّرس المصطلحيّ لبعض اللّسانيّين الذين عُنوا بها أوّلا في إطار علم المفردات وصناعة المعاجم، وذلك عندما عمدوا إلى البحث في الخصائص والمعايير التي ينبغي أن تخضع لها التّعريفات، وهم يوجّهون عمليّات إنجاز المعاجم المصطلحيّة التي يُعتمد في تنظيم مداخلها، الانطلاق من المفهوم[61] الّذي لابدّ أن يشمله التّعريف، فامتزجت في سبيل تحقيق هذا الغرض الأبحاثُ المعجميّة والأبحاث المصطلحيّة، فانبثقت في ظلّ هذا التّصوّر العناية اللّسانية بالدّرس المصطلحيّ.

5.2.2 مقاربات لسانيّة لموضوع المصطلح:

1. فبينما يجزم لوطار هوفمان (L. Hoffmann) في موقفه ذاك، بأنّ تحديد ما تختصّ به لغاتُ الاختِصاصات، إنّما يتمّ بالرّجوع إلى عناصر نوعيّة واقعة خارج اللّغة عينها رغم طابعها اللّسانيّ، ونظرًا لأبعادها

التّواصليّة الصّرفة، يطالعنا بعض اللّسانيّين بنظريّة ـــ هي وليدة انشغال اللّسانيّات العامّة بوصف اللّغات الطّبيعيّة مهما كانت خصوصيّاتها ـــ مفادها أنّ « ما شاع من تسميّة أو تعبير " لغة متخصّصة " ليس إلاّ تنوّعا يعدّ من جنس اللّغة العامّة، ومتفاوت في بساطته وتعقيده »[62].

2. **فَيَصِحُّ القولُ بالتّالي**: إنّ خطاب الفيزياء وخطاب المعلوميّات قد يختلفان فيما بينهما، بنفس الدّرجة من الاختلاف الذي يميّز كلام البنّاء عن كلام النجّار. فَالتّمييزُ يتمُّ في غالبه على أساس تَبايُن المَرْجعيَّات.

3. كما تُصنَّف الخطابات باعتبار المصطلحات، إذ كلّما كانت نسبتها المستعملة متفاوتة ازدادَ تمايُز الخطابات. والقضيّة لا تقاس إحصائيًّا فحسب، بل يُنظر إلى ترددها للمفاهيم التي تمثّلها، ومدى انتظامه، لأنّه في واقع الأمر مهما كانت علميّة أيّ خطاب، فالوحدات اللّغويّة النّحويّة الصّرفيّة هي دائمًا أكثر نسبة في ورودها مقارنةً بالمصطلحات. فالمعيار، إذن، في تصنيف الخطابات إلى علميّة أو غيرها ـــ بل حتّى العلميّة فيما بينها ـــ لا ينحصر في تعداد نسبة المصطلحات، ثمّ الحكم على نوعيّتها. علاوةً على ذلك لا ينبغي إهمالُ خصائص أخرى: كالطّابع المعياريّ والقسريّ للخطابات المتخصّصة، وطابعها العُرفيّ (conventionnel)، حيث تمكّن التّرجمة من أن تتمّ بصرامتها المعهودة في النّصوص العلميّة في حدّ ذاتها.

3.2 الاتّجاه الثّالث: المصطلحيّات اختصاص قائم بذاته:

بعدما حدّدنا موقع المصطلحيّات من اللّسانيّات، واعتُبرت بمقتضى الاتّجاه الثّاني فرعًا من أفرع اللّسانيّات التّطبيقيّة، فهل يمكن لنا أن نتحدّث الآن عن ميلاد علم جديد ؟ وهل أصبح لديه مسوّغات القيّام بذاته لا سيّما إذا ما راعينا مؤهّلاته حينما ننتقل به إلى ميادين التّطبيق؟

بيد أنّ تلك المؤهّلات لا ينحصر اقتراضُها من اللّسانيّات فقط، بل لا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّه ثمّة صعوبات تشكّل عقبة في طريق هذه الأخيرة، وهي تستعين بما يُتاح لها من رصيدها النّظريّ لوصف رطانة التّقنيّين والعلماء والاختصاصيّين ـــ ما لا مفرَّ من تسميته باللّغة العلميّة ـــ وصفًا يُنتظَر أن يكون شاملاً: ممّا يُحفِّز المصطلحيّات على البحث دائمًا عن ضالّتها على مستوى مجالات معرفيّة أخرى أو اختصاصات علميّة معيّنة. إذن فهل يمكن القول إنّنا رجعنا إلى النّقطة نفسها الّتي انطلقنا منها في تحليلنا لأهمّ الاتّجاهات السّائدة في تصنيف المصطلحيّات أم أنّنا مضطرّين إلى التّسليم بصحّة ما ذهب إليه روّاد الاتّجاه الأوّل، بما أنّنا هنا بصدد تبنّي فكرة، وهي الّتي تنبني على قيّام صعوبات شتّى في حال ما يُعتمَد المنظور اللّسانيّ لوحده، ممّا سوف يؤدّي إلى الاستعانة بغيره من الفروع العلميّة ؟ وقبلَ أن نجيب عن هذا التّساؤل ننبّه مسبقًا إلى أنّ الاتّجاه الثّالث أكثر تنظيمًا بالمقارنة مع الاتّجاه الأوّل، وهو يعبّر عن النّظريّة العامّة للمصطلحيّات.

إذن يرجع أصلُ هذا الاتّجاه إلى نظريّة ي. فيستر المصطلحيّة التي ستُوسَم في ظلّ هذا الاتّجاه بالنّظريّة العامّة للمصطلحيّات (T.G.T.).

1.3.2 نظريّة ي. فيستر المصطلحيّة:

أمّا نظريّة ي. فيستر، والّتي أصَّلَها غيرُه من المتحمّسين لها كأمثال هلموت فيلبر، وأسموها بالنّظريّة العامّة للمصطلحيّات، قد لخّصتها ماريا تيريزا كابري في العناصر الأساسيّة الآتية[63]:

1. « كان فيستر قد حدّد مكان علم المصطلح بين أفرع المعرفة بأنّه مجال يربط علم اللّغة بالمنطق وبعلم المَوجود (الأنطولوجية) وبعلم المعلومات وبفروع العلم المختلفة »[64].

فهكذا يرى فيستر أنّ المصطلحيّات اختصاصٌ قائمٌ بذاته حتّى ولو أنّه يتمثّل باعتباره حقلاً مشكِّلاً همزة وصل مع علوم الأشياء واللّسانيّات والمنطق والإعلام الآلي. هذا نَظرًا لِطبيعة لُغات الاختصاصات القائمة على المُصطلحات الّتي تتَّسِم بدورها بالطَّابع الثُّلاثيّ (التَّسمية، المَفهوم، عيْن المُسمَّى) فَيُمكن التَّحكُّم في التّسمية بالوصْف اللّسانيّ. لكن لا مَفرَّ من اللُّجوء إلى كُلٍّ من المَنطق الّذي تُضبَط به العلاقاتُ بَيْن المَفاهيم[65] ـــ والّذي يُشكِّل علم الدّلالة حلقةَ وصل بيْنه وبيْن اللّسانيَّات بما أنَّ هذا الأخيرَ فَرعٌ منها ـــ وهذا في مَجال وَصف المَفهوم. ثمَّ إنَّ علومَ الأشياء ـــ أيْ العُلوم الطَّبيعيَّة بالمَفهوم الواسع ـــ تُؤدِّي أدوارًا بارزةً في تَصنيف الكائنات الّتي تَدلُّ عليها المُصطلحاتُ وضبْط العلاقات الأنطولوجيَّة

(الكائنيَّة). كما يُسهم الإعلامُ الآلي في عمليَّة التَّوثيق الّتي يَستند عليها العملُ المُصطلحيُّ، لا سيَّما المعجميّ منه[66] Terminographe.

2. موضوعات الدّراسة لهذه النّظريّة هي المفاهيم، وهي منقولة إمّا عن طريق وحدات لغويّة أو بتحديدات إشاريّة (أي غير لغويّة)، وهذه الوحدات خاصّة بميادين اختصاصيّة معيّنة وذات استعمالات نوعيّة ومحصورة[67].

3. تتحدّد المصطلحات على أساس أنّها تسمياتٌ لغويّةٌ لتلك المفاهيم، ويمكن إدراجُ ضمنَها تلك الوحدات غير اللّغويّة التي تشير إلى المفاهيم كالرّموز العلميّة (أو العلامات المختصرة لتسمية معيّنة) مثل: (H2O).

4. تُحلَّل المصطلحاتُ انطلاقًا من المفاهيم الّتي تدلّ عليها. لهذا يُعتبر المفهومُ أسبق وجودًا من التّسمية[68]. تقصي نظريّة فيستر الاشتراك اللّفظيّ والتّرادف، وذلك باقتراح الظّفر بأحاديّة الدّلالة واللّفظ للمصطلح (أحاديّة المفهوم والتّسمية)، فيقع اختيارُ مصطلحٍ واحدٍ لمفهومٍ واحدٍ من ضمن ترادُفات تكون قد وُجدت من قبل، وتفرّع التّسمية من كلّ المفاهيم الأخرى التي تحتملها، وهذا من أجل تفادي مخاطر الإبهام والغموض، وتحقيقًا للوضوح[69].

5. تتشابك مفاهيمُ مختلف الحقول الاختصاصيّة عبرَ علاقاتٍ متنوّعة، فيشكّل مجموع العلاقات القائمة فيما بين تلك المفاهيم ما يُدعى

بالبنية المفهوميّة المتعلّقة بحقلٍ ما. فتتجلّى بذلك قيمةُ كلّ مصطلح ودورُه بواسطة المكانة التي يأخذها داخلَ البنية المفهوميّة لذلك الحقل. فتبوّأت المُعالجة المنطقيّة للمُصطلحات مكانةً مُعتبَرة. لعلّ هذا ما دفع بـ فيستر إلى مُطالبة اللّسانيّين والمَناطقة هناك دعوة صريحة من قِبَل اللّسانيّين إلى استعمال المَنطِق من أجل مُعالجة كثيرٍ من القضايا الدّلاليّة[70].

6. الهدف من العمل المصطلحيّ هو دراسة المصطلحات من زاوية التّقييس المفهوميّ والتّسمويّ، إمّا في إطار أحاديّ اللّغة في حال التّواصل المهنيّ الوطنيّ، أو في ظلّ متعدّد اللّغات بالنّسبة للتّواصل الدّوليّ.

7. أمّا الغاية التّطبيقيّة للتّوحيد المصطلحيّ هي ضمان الدّقّة عن طريق تخصيص دالٍ واحدٍ لكلّ مدلول، فمن أجل توحيد التّواصل المهنيّ البحت تسهيلاً للتّفاهم ينبغي استعمالُ مصطلحاتٍ موحّدة.

قد سبق لـ جورج مونان وأن أشاد بفضل ي. فيستر بمقاربته ـــ حسْب رأيه ـــ البحث المصطلحيّ مقاربة لسانيّة شدّ ما ساعدت عمليّة التّرجمة، خصوصًا تلك المتعلّقة بالخطابات العلميّة. وذلك عندما نادى هذا الأخيرُ بقلْب الأمور في شأن الانطلاقة في التحليل. بل وجدنا ج. مونان يطبّق نظريّته الخاصّة بالذّهاب من المفهوم إلى التّسمية مرورًا بتحليل التّعريفات الّتي تقيّد بها تلك المفاهيم وبالتّالي التعرض إلى الخصائص الّتي تضبط بينما هي تصف تلك المفاهيم. فيقول بهذا ج. مونان عن ي. فيستر أنّ هذا الاتّفاق المذهل الدّاعي الى إسناد إلى تعريف المصطلحات باعتباره عُنصرًا لُغويًّا مقام هذه الأخيرة اللّغويّ[71].

غيْر أنّ هذه النّظريّة تشهد حاليّا قصورًا جعل جلّ الذين تعاملوا كثيرًا معها يطلقون عليها تسمية: النّظريّة الكلاسيكيّة للمصطلحيّات، سنرى أسباب ذلك في العُنصر التّحتي الآتي.

2.3.2 نقد نظريّة يوجين فيستر المصطلحيّة:

طُوِّرت هذه النّظريّة على يد من كانت لَهم إسهاماتٌ في مَجال المُصطلحيّات، لكِن بعدما شُغِلوا بِنقدها، نذكر مِن بيْن الّذين استعنّا بِآرائهم في بحثنا هذا والمَنشورة أعمالُهم في دوريّة Terminologies Nouvelles, n° 20 et 21: M.T. Cabré, Terminologie et linguistique : La théorie des portes.. R. Temmerman, Une théorie réaliste de la terminologie : Le sociocognitivisme.. و A . Hermans & A. Vansteelandt, Néologie traductive.. و M. Diri-Kidiri, Une approche culturelle de la terminologie.. و D. Candel, Néologie et terminologie : Activités et reflexions..

وذلك بناءً على الملاحظات التّالية:

يوضَع طابِعُ التّعاليّ والتّنزه الّذي وُسِمت به هذه النّظريّة في مُقدّم الأسباب الّتي كانت وراء مَهواها بِدرجاتٍ ما. بل هي نُقطةُ ضعفها. والحال أنّ مُعظمَ من كان لَهم دورُ التّنظير في مَجال اللُّغة يُطالِبُون بِالدّنوّ مِن تصرُّف الفرد اللُّغويّ الحقيقيّ. فهذا لويس يلمسلف يدعو، رغم

ما وُسِم به درسُه من العناية بصُوريّة اللُّغة، إلى تفادي التّعالي، وينصُّ على ضرورة الالتفات إلى الواقعة اللُّغويّة القابلة التّشخيص والتّحليل ولو صوريًّا، بل لا بُدّ أن يُعدَّ هذا الأخير الهدفَ المُستهدَف من طرف اللّسانيّ[72].

oإنّ المطمحَ الوحيد الذي ترنو إليه نظريّة يوجين فيستر كان منصبًّا على توحيد التّواصل المهنيّ، ذلك أنّه يرى بأنّ المتصوَّر، وهو المَعرِفة المجرَّدة، لا يمكن نقلُه سوى ممّا يتجسّد في الواقع من الأشياء والموجودات مرورًا بقنوات العلوم المختلفة التي من شأنها أن تنظِّم المعرفة العلميّة وتوثّقها أيضا، وعبر المنطق الّذي لا يتفاوت من إنسانٍ إلى آخر سوى من حيث الدّرجة، ومن خلال الاختبار(Empirisme). فلا تنبني المفاهيم عنده إلاّ منطقيّا ووجوديّا (كائنيّا) (Logiquement et ontologiquement)، وبصفة تَراتبيّة (Hiérarchique).

oوواضِحٌ أنّها أمور ليست في حوزة أيّ إنسان، فيصعب هكذا إقامةُ أيّ نوع من التّناسب بين ما هو عينيّ وما هو تصوّريّ وهذا عبرَ لغة يُزعم أنّها مؤهَّلة للتّوحيد، لكن أيّ توحيد ؟ وبين من ومن ؟ أليس على حساب التّواصل في حدّ ذاته ؟

oثمّ إنّ المناطقة في محاولاتهم الرّامية إلى وضع نظريّة دلاليّة صوريّة مبنيّة بناءً منطقيّا ولسانيّا لم يظفروا باستخدام البنى اللّسانيّة بقدر ما أولوا أهميّة فائقة لتمثيل العلاقة القائمة بين اللّغة والعالم الخارجيّ[73].

فانسياق ي.فيستر وراء مقاربة المصطلح من خلال الأنماط المنطقيّة وتتبّع الخصائص الّتي يستوعبها المفهوم أو يمتدّ إليها جعلَه يتعامل مع العلم الّذي ينشُد بناء لغة له بعيدًا شيئًا ما عن نظام اللّغة الّتي لابدّ أن تنتمي إليها هذه الأخيرة !

oإنّ المِنوالَ الّذي يريد فيستر تحقيقَه شبيهٌ مِن عدّة نواحٍ بِما يُدعى(Métalangage) أو (Métalangue) الّتي « هي لُغةٌ صِيغت اصطناعيًّا، مِثل المَنطِق والرِّياضيّات، تَحتوي على مَخزونٍ مِن الألفاظ المُعرَّفة بِشكلٍ أحاديّ الدّلالة والصُّورة، مُحدّدة ومَحدودة بِواسطة مُصادراتٍ و قواعد مِن أجل جمع هذه المُصطلحات. وهي لُغة مَوضوعةٌ خصِّيصًا لأجل وَصفٍ علميٍّ لِلُّغات الطَّبيعيَّة المُسمَّاة بـ (اللُّغات المَوضوع) »[74].

oوتَعني عند يلمسلف في ميدان اللِّسانيّات لُغةً ذات مُحتوًى هو نفسه اللُّغة. فَيكون بِهذا المَفهوم كلُّ خطابٍ حوْل اللُّغة (Métalangue) يُمكِن أن يَنطبِق على المَعاجِم اللُّغويَّة والدِّراسات النّحويَّة والمَقالات اللِّسانيَّة. لكن بِهذا المَفهوم لا شكَّ أنَّ (Métalangue) سيفقد صرامتَه والمعنى الّذي كانت تُؤدِّيه في ظلِّ المَنطِق والرِّياضيّات. ثمَّ إنَّه تُستعمَل نفسُ المُفردات والقواعد التَّركيبيَّة بِالنِّسبة لِلُّغة و(Métalangue) مِمَّا سيخلُق غُموضًا جديدًا طالما حاول المَناطِقةُ تَفاديه[75].

oوالحال أنّه بالنّسبة للوصف اللّسانيّ فالأفضل أن يُتحدَّث عن (Métalinguistique) الّذي « هو استعمال لُغة مُعيَّنة في سبيل وَصف هذه اللُّغة. [...] ويَدلُّ هذا المُصطلح عند عُلماء الإناسة الأمريكيِّين على ما وراء اللُّغة من العالَم الخارجيّ (عين المُسمَّى، المعاني الوضعيَّة [أو الحقيقيَّة][76]، دلالات المَعاني[77])»[78].

o« على أنَّ من الحقائق العامّة ما يَتَّصل بالرّوابط الدّاخليّة القائمة في اللُّغة الواحدة بيْن رصيدها اللُّغويّ المُشترَك والمَنظومة الاصطلاحيّة لكلِّ نشاط من أنشطة الفكر، ذلك أنَّ كُلَّ علم ينحت لنفسه من اللُّغة معجمًا خاصّا، وإذا كانت الألفاظُ المُتداوَلة في رصيد اللُّغة صورةً للمُواضعة الجماعيَّة فإنّ المُصطلح العلميّ في سيّاق نفس النّظام اللُّغويّ يُصبح مُواضعةً مُضاعفةً إذ يتحوّل إلى اصطلاحٍ داخل الاصطلاح »[79].

oفهكذا تكون المعرفة العلميّة التي يُنظر إليها باعتبارها شيئًا متكامل التّجانس، هي النّموذج الذي ينصح باتّباعه من أجل تنظيم مفاهيم حقول الأنشطة كلّها. مع العلم أنّ الأواصر الرّابطة بين المواد العلميّة مفعمةٌ بالكلمات الّتي تنمّ عن ذلك، وهي النّاطقة الرّسميّة باسم المعارف المتناميّة. فإذا أُلغي المشترك اللّفظيّ (بمفهوميه: المتعدِّد الدّلاليّ والمشترك الصّوتيّ) مثلاً أو التّرادف الّذي يُستعان به في سبيل تقريب المفاهيم حتّى فيما بين الاختصاصيين فما بالك بمتوسّطي الثّقافة وعامّة النّاس، فماذا يبقى كطريق لإقامة تلك الأواصر؟ لأنّ ما التّرادف والمشترك اللّفظيّ سوى لغة ثانية أو ثالثة أو.. الوضْع الثّاني[80] (Métalangue) على حدّ قول غريماس (Greimas).

oفيلاحظ هنا إنكار فيستر، وإقصاؤه لكلّ الاختلافات التي تنطوي عليها المقامات الاجتماعيّة والثّقافيّة للأفراد والمجموعات السّكّانيّة الموزّعة في مختلف المناطق الجغرافيّة، وكذلك الوقائع الاقتصاديّة واللّغات (فيما يتعلّق بأحوالها الاجتماعيّة).

oفمهما يكنْ المجرى الّذي يتحدّد فيه التّقييس المصطلحيّ فلا يتمّ توحيد المعرفة إلاّ عن طريق الإجماع. فإذا اكتسبت المفاهيم القدرة على التّوحّد، وكذلك التّسميات ـــ بما أنّ معايير (ISO) تعكس هذا المطمح، فإنّ مجرى التّوحيد هذا قد يلغي تعسّفيًّا التّنويع التّسمويّ والمفهوميّ للواقع الذي كثيرًا ما يتباين من جهة إلى أخرى.

oإنّ الوظيفة الصّارمة التي أسندت إلى المصطلحيّات في ضوء نظريّة ي.فيستر هي إلصاق التّسميّات على المفاهيم، وهي ترمي بذلك إلى تأطير التّواصل المهنيّ، غير أنّ الواقع، أحيانا، لا يولي الأهمّية المستحقّة للقيمة التّواصليّة للمصطلحات في الخطاب المهنيّ، لأنّه قليلاً ما يؤخذ بعين الاعتبار طابعها التّداوليّ، فبالتّالي يندر الأخذ بالحسبان بُعدها التّواصليّ الحقّ، أضف إلى ذلك تجاذب شتّى الفروع العلميّة أطراف تلك القيمة.

oأُهمل، من جرّاء ما سبق ذكره، طابع المصطلحات الخطابيّ بقدر ما قُصِّر في إمكانيّات استعمالاتها نحويًا، إذ لم يعد يهمّ الوحدة المصطلحيّة سوى نفسها. وإنْ روعيت العواملُ السّياقيّة المحيطة بها فمن وجهة نظر استثنائيّة حيث يهتمّ فقط بأمر تقسيمها.

oكما تُقصي نظريّةُ ي. فيستر من سجلّ اهتماماتها دراسة تطوّر المفاهيم، إذ تذهب إلى أنّها ثابتة. فحتّى ولو لم تكن كذلك فهي تعالجها من الزّاوية الآنيّة الجادّة التي تبنّتها. وهي تفرض أنّ المفاهيم لابدّ أنْ يُنظر إليها في حالة سكونيّة. فإذا ما قورنت مع غيرها ففي الاتّجاه الأفقيّ وعبر الحقول المختلفة التي تتقلّب فيها على أوجه متنوّعة إمّا اتّفاقًا أو تضاربا. فلا مجالَ للحديث عن ماضي المفهوم أو عن أصله وفصله. فعلى الرّغم من أنّ ي. فيستر كان يدّعي استقاءَ أصولاً لنظريّته من نظريّة المعرفة، إلاّ أنّه يبدو غير مقتنع بِعماد المبادئ التي تَتمسّك بها هذه الأخيرة، ألا وهي: تحوّل التّصوّرات وعدم وُجود حقيقة مُتعالية وكونيّة، بل كلّ فترة مَعرفيّة تُشكّل حقيقتَها الخاصّة بِها. فهذا جان بياجي (J. Piaget) يُنبّه قائلاً:

o« بيد أنّ العلماء أخذوا يتوصّلون أكثرَ فأكثر، وتحت تأثيرِ متواردٍ لسلسة من العوامل، إلى اعتبار المعرفة في سيرٍ متواصلٍ أكثر ممّا هي حالة ثابتة، فكلّ كائن (أو موضوع ما) يسعى العلمُ إلى ثبتِه، ينبغي أن يحلّ من جديد في انقياد الصّيرورة »[81].

oويُقرّر آخَرون أنَّ صيرورة العِلم يَتحكَّم في مَجموعِها الهزّات الّتي تُوجِّهها حركاتُ النَّقض والدَّحْض والتَّجاوُز الّتي تعرض تَوجُّهنا نَحْوَ الحقيقة لِلتصدُّع والتَّشقُّق[82]. ثمّ إنّ ي. فيستر الّذي وضع المصطلحيّات في ملتقى ما بيم فروع علميّة معيّنة لاسيّما المنطق الذي لم يّعفَ من التّحوّل، قد وقع تناقض صريح إذ بينما يعترف بسعة مجال المصطلحيّات

وشمولها لعدّة جوانب المعرفة، بل قارب النّظرة التي تجعل منها علم العلوم، على غرار الإبستمولجيا التي يقول عنها جان بياجي: « إنّ الإبستمولجيا هي نظريّة المعرفة الصّالحة، مع أنّ المعرفة ليست حالة ثابتة، بل تشكّل جوهريّا مجرى، هو دائما مرور من صلاحية أقلّ شأنا إلى أخرى أرقى وأهمّ، لهذا تعتبر الإبستمولجيا ذات طبيعة وسائطيّة (تلعب دور الوساطة ما بين العلوم) »[83].

oسبق وأن علمنا بأنّ فيستر ينظر إلى المصطلحات باعتبارها وحدات لا تملك قيّمًا تداوليّة، ولا تعرف أيّ تنوّع دلاليّ لأنّها لا يُكترث بها إلاّ وهي متضمّنة في سجلّ واحد فحسب: السّجلّ الرّسميّ المهنيّ، الذي يحتاج إلى الدّقّة في التّواصل، « أمّا السّياق المحيط لبعض الكلمات الواصفة للأشياء أو الخبرات أو المفاهيم أو الاستدلالات والّتي تمنح أحيانا العناصر الضّروريّة لاستيعاب تصوّر معيّن (أو نظريّة ما) »[84]، فلم يحفل بالعناية الرّاشدة به، إذ مع العلم بأنّ مستويات التّخصّص في تنوّع مستمرّ فلم يرضَ فيستر إلاّ بصبّ الخطاب المتخصّص في قالب واحد يعرف بالتّواصل المهنيّ البحت الذي يتطلّب التّقييس الصّرف. إلاّ أنّ من المفروض أنّه يمكن اقتطاف تلك الكلمات (التي أشرنا إليها أعلاه) وإعادة استعمالها من طرف اللّسانيّ مثلا، على أساس أنّها سياقات نموذجيّة تساند وجود الكلمة ما دامت مستعملة في إطار طبيعيّ[85].

oيرمي التّقليديّون Les traditionalists[86] بانطلاقهم من المفهوم المحدّد تحديدًا دقيقًا، معتبرين إيّاه كوحدة: موضوع الدّراسة، إلى منح

كلّ مفهوم مكانة معيّنة في البنية المفهوميّة المنطقيّة. فالمفهوم المنظور إليه هذه النّظرة هو نوع من مفهوم بالغ غايته من حيث التّرتيب، أو في البنية المفهوميّة الأونتولوجيّ. يأخذ جذورَه في النّظرة الأرسطيّة إلى اللُّغة. «فحسب ليو برانشفيك (L. Brunschvicg) إنّ أرسطو يكون قد قعّد لا شعوريّا لخصائص لغته (الإغريقيّة) وفق مقتضيات كلّية خاصّة بالفكر. لقد تكرّر تناول هذا الموضوع ومن طرف مفكّرين يعتدّ بآرائهم »[87]. كلاّ، إنّ مثل هذا التّصوّر غريبٌ حقّا لا نحسب أصحابه إلاّ واقعين مرّة أخرى في جعل اللّغة والمنطق شيئا واحدا. واحتمالات انصراف أرسطو في قانونه إلى الخلط بين اللّغة والفكر لازالت تُثار، ولا ننسى أنّه المنطلق في المناقشات الطّويلة التي أسالت حبرا كثيرا حول هذه القضيّة. وفي هذا يقول آلان راي (Alain Rey) إنّها من تركات أرسطو.

o« تتبصّر المصطلحيّات التّقليديّة في المفاهيم كلّها بشكل واحد »[88]، أي وفق نفس المبادئ والطّرائق[89]. والحال أنّ ورود المفاهيم في سباقات متنوّعة، ومقامات مختلفة قد يؤثّر عليها وتتغيّر شكليّا. علاوة على أنّها قابلة للتّبدّل مضمونا وهذا عبر الزّمن.

oتتمثّل مثاليّة المدرسة الفيّينيّة في تصوّر إمكانيّة تحقيق لكلّ مفهوم مصطلحًا واحدًا فقط، ولكلّ مصطلح مفهوما واحدا فحسب، وبصورة دائمة. فاستقرّ همّها على عدم دراسة المصطلحات من منظور تزامنيّ، وباعتبار العلاقات بين المفاهيم فيما بينها عبْرَ بِناءٍ مَنطقيٍّ تَراتُبيٍّ، وعلاقة المفهوم بالمصطلح.

oفهذا البناء التّراتبيّ يؤدّي إلى تعريف قصديّ. يعيّن المفهوم البالغ غايته من حيث التّرتيب، متبوعًا بخواص تفاضليّة مكمّلة أفضل بتعريف امتداديّ (تعداد المفاهيم التّابعة لها). نستدعي هنا تصوّر برنار كمادا الذي نفض تصنيف الاستعمالات اللّغويّة تصنيفا تراتبيّا (Hierarchique) فنقول في شأنه إنّه في الواقع ردّ فعل ضدّ إخضاع اللّغة لآليّات منطقيّة بحتة لا يرتقي عبرها، وإلى أعلى قمّة فيها سوى المتواضعون عليها وهو أقلّية لابدّ أن تكون متميّزة.

oيقول جيرار جهامي في تقسيمات الألفاظ بين مدلولاتها النّحويّة وتصنيفاتها المنطقيّة ما يأتي:

o« إذا كانت نظرة النّحويّ إلى تراتبيّة الألفاظ تختلف عن تصنيفها عند أهل المنطق، فذلك مردّه إلى إعادة كلّ منهما بناء العالم وفقا لمعايير لسانيّة وفكريّة معا. فالأوّل يتبع نظام العلاقة البنيويّة الخاصّة بالأسماء على أنواعها (نكرة ومعرفة ـــ صفة ونعت ـــ فاعل ومفعول ـــ زمان ومكان ـــ هيئة وآلة ... الخ)، والأفعال على حالاتها (ماضي وحاضر ومستقبل)، والضّمائر (ظاهرة وباطنة)، والموصولات (حروف عطف وجرّ ونسبة)، والكلّ مضبوط بحركات تميّز معانيها، وعلاقات الإسناد جملا تربط بين مختلف علائقها. والثّاني يصنّف الموجودات عقليّا إلى أزواج تشمل وضعها أفقيّا وعموديّا متقابلة: الجزئيّ والخاصّ والمختلف يقابلها الكلّيّ والعامّ والمشترك. كذلك تتقابل أوصافها بين عرضّ مفارق وذاتيّ لازم. إنّه نظام العقل الجامع المحدّد والمولّد للكلّيّات المجرّدة عن الجزئيّات من الجزئيّات المحسوسة »[90].

o لا تأبه المصطلحيّات التّقليديّة بالدّراسة التّعاقبيّة Diachronique [91]، إذ مثلا في بعض أحوال التّواصل يستحسن بالفعل الاستعانة بالمعلومات الموسوعيّة، لأنّه في الحقيقة لا توجد البنى الطّرازيّة إلاّ ضمن ما أسمته المصطلحيّات التّقليديّة بالإعلام الموسوعيّ، أمّا النّظريّة السّوسيوقدراتيّة[92] تعتبر الوحدات الاستغراقيّة متضمّنة بصورة موسوعيّة، وكذلك جنسيّة وجزئيّة.

o فإذا كان هذا النّموذج النّظريّ، ومن زاوية تصوّره ذاته، يستجيب حقّا للانشغالات التّنميطيّة التي استدعته، فهو ـــ لا ريب ـــ عاجز عن الإحاطة بالعديد من الملاحظات التّجريبيّة في حالات واقعيّة ملموسة للتّواصل المهنيّ، كتلك التي يتعرّض لها الباحث المتخصّص حينما يُطلب منه إنجاز بحث موجّه إلى المتخصّصين من جهة، ويُرجى منه تبسيط المفاهيم لفائدة المبتدئين من جهة أخرى[93].

oثمّ من جهة أخرى ليس من النّادر، وعلى الرّغم من المجهودات الرّامية إلى التّنميط، أن يتبوّأ المصطلح المزدوج مكانا ذا بال (واحد رسميّ، وآخر غير رسميّ) داخل نفس المؤسّسة ونفس الهيئة. ومهما كثرت المحاولات السّاعية إلى التّقليص من شيوع المصطلحات المتعدّدة المفاهيم، فمتعدّد المعاني فرض نفسه بشكل واضح، لأنّ مجالات مثل المعلوميّات، والبيوكمياء، وعلم الطّيران تستثمر إلى أقصى حدّ الاستعارة كطريقة للتّسمية، ومصدرا ثقافيّا للمفهوميّة.

خاتمة

هكذا، وإن تبقى هذه مجرّد نقائص، فإنّ تجربة الرّجل الميدانيّة (يوجين فيستر) تحول دون أن يأفل نجمُه. فهذه الثّغرات سرعان ما أثارت اهتمام العاملين في مَيدان المصطلح كلّ من زاويّته الاختصاصيّة. لهذا أطلقنا عليْها تسميّة الإسهامات. كما نستنتج مما سبق عرضُه أنّ الدراسات التي تُقام على المصطلحات بدأت في النهوض بعد التعثّر الذي أعقب النظريّة العامّة للمصطلحات في نكستها المصيريّة، وكذلك بعد الاحتياجات التي أبدتها جميع العلوم وبدون استثناء أيٍّ منها. وفي نفس الوقت كانت هناك حاجة ماسة إلى إعادة هيكلة النظرية التي كانت لا تزال تتحكّم في زمام أمور هذا المجال من منطلق اهتمامه بمصطلحات العلوم. غير أنّ ما تغيّر هذه المرّة هو إيغال المصطلحيّات في التعامل مع المفاهيم التي تمثّلها المصطلحات أو غيرها من الرموز اللغويّة وغير اللغويّة، فصارت العلاقات المفاهيميّة تشكّل جزءاً كبيراً من اهتمام المصطلحيّات، وذلك على الرغم من صعوبة تمثيلها لغويّاً.

هوامش ومراجع:

1 يقصُد بهذا المُصطلح: (L'étymologie)، يُنظَر: عبد السلام المسدّي، قاموس اللّسانيّات: عربي ـــ فرنسي، فرنسي ـــ عربي (مع مقدّمة في علم المصطلح)، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، 1984، ص.21.

2 يقصُد بهذيْن المُصطلحيْن على التّوالي: (LA lexicographie) و(LA lexicologie)، يُنظَر: المَرجِع نفسه، ص.21.

3 المَرجِع نفسه، ص.22.

4 عبد السلام المسدّي، مباحث تَأسيسيَّة في اللّسانيَّات، مُؤسَّسة عبد الكريم بن عبد الله للنَّشر والتَّوزيع، تونس، (د.ت)، ص.121.

5 يُنظَر:

J. –B. Marcellesi et B. Gardin, Sociolinguistique: Approches, théorie, pratique,T.1, Ed. PUF, Paris, 1980, p.11.

6 يُنظَر:

Marcel Cohen, Matériaux pour une sociologie du langage, Ed. Albin Michel, Paris, 1956.

7 يُنظَر:

P. Achard, La sociologie du langage, Coll. Que sais-je ?, n° 2720, Ed. PUF, Paris, 1993.

8 يُنْظَر:

J. A. Fishman, La sociolinguistique, Ed. Labor, Bruxelles, Nathan, Paris, 1971, p.19.

يُطَّلع على سبيل المِثال ص.19. حيث استعمل المُؤلِّف ، ومرَّةً واحِدة (sociologie du langage) مرَّتيْن مصطلح وتكرَّر هذا التَّناوُب في الاستِعمال في (sociolinguistique)مصطلح ثَنايَا الكِتاب عِدَّة مرَّات.

9 يُنظَر:

Christian Baylan, Sociolinguistique: société, langue et discours, Coll. Nathan-Université, 2 éme éd, Ed. Nathan, Paris, 1996, p.276

10 هذا بِالضَّبط ما تَخوَّفنا منه أعلاه في مُلاحظات المُقتَرَح الأَوَّل.

11 عبد السَّلام المَسدِّي، قاموس اللِّسانيَّات..، ص.11.

12 يُنْظَر: C. Bouton, La linguistique appliquée, Coll. Que sais-je ?, 2 éme éd, PUF, Paris, 1984, p.66-68.

13 يُنظَر: Joëlle Redouane, La traductologie: science et philosophie de la traduction, Ed. OPU, Alger, 1985, p.42.

14 يُنظَر:

Abdelmadjid Ali Bouacha, Le discours universitaire : la rhétorique et ses pouvoirs, Peter Lang, Berne, 1984, p.06.

15 ينظر: R. Dubuc, Manuel pratique de terminologie, Linguatech (Montréal), C. I. L. F (Paris), (s.d), p.03.

16 – نَقل محمد الديداوي هذا الاسم إلى العَربيَّة مُعتَمِدًا الرّسم الكِتابِيّ الآتِيّ: ساغر، يُنظَر: م. الديداوي، المَرجِع السَّابِق، ص.45. على أنَّه واضِحٌ هنا أمرُ نُطق حرف G بِصوت ج بِتعريبِه.

17 ذلك التّطبيق الذي يقام له وزن، ويرى ساجر أنّه ذو وظائف من حقّها أن يُنظر إليها؛ كالتّواصل بين الأخصّائيّين، وإقرار اللّغات التّقنيّة.

18 ينظر:

J. C. Sager, A pratical course in terminology processing, Ed. John Benjamins, Amsterdam /Philadelphia, 1990, p.2.

19 هذه تَسميَّة لِنوعٍ مِن المُصطلحيَّات الّتي تُعنى بِمنح الأخِصَّائِيِّين تَكوينًا في طرائِق وضعِ المُصطلحات. يُنْظَر: Danielle Candel, Néologie et terminologie : activités et réflexions, Terminologies nouvelles , n° 20.., p. 47.

وأُطلقت هذه التّسميّة نسبَةً إلى التّوليد المُصطلحيّ الإبتدائيّ Néologie primaire المَوضوع في مُقابل التّوليد المُصطَلحيّ المُترجم الّذي نَشغُل به بَحثنا هذا، يُنظَر: أدناه، ص.160 وما يتبع، وكذلك:

Adrien Hermans et Andrée Vansteelandt, Néologie traductive, Terminologies nouvelles , n° 20 (Nouveaux outils pour la néologie), Rint, 1999., p. 37.

20 وسيحظى هذا المنظور في التّسعينيّات باهتمام المصطلحيّين المحترفين، يُنْظَر:

Marcel Diki-Kidiri, Une approche culturelle de la terminologie, Terminologies nouvelles, n° 21 (Terminologie et diversité culturelle), Rifal, 2000, p.27-31.

21 Jean-Claude Corbeil, Pédagogie de l'implantation de la terminologie, in Aménagement de la terminologie : Diffusion et implantation, (Actes du 4éme colloque O. L. F – S. T .Q de terminologie), Québec, 1983, p.180.

22 - J. -C. Corbeil, Op. cit., p.179-183 et p.983.

23 - Maria-Teresa Cabré, La terminologie : théorie, méthode et application, Trad. du catalan par Monique C. Cormier et John Humbley, P. U. Ottawa / Armand Colin, Paris, 1998, p.32. L'auteur cite : Robert Dubuc,

Manuel pratique de terminologie, 3 éme èd. Brossard (Québec), Linguatech (Montréal), 1992, p.01 et 03.

24 - P. Lerat, Les langues spécialisées, Coll. Linguistique nouvelle, Ed. PUF, Paris, 1995, p.12.

25- Idem., p.24.

26 - Ibid.,p.21.

27 - يُنظَر: المَرجِع نفسه، ص.11. تُؤَكِّد اللِّسانيَّات الجوانِبَ التَّطبيقيَّة لِلوظائف التي تنهض بها المصطلحات في حياة النّاس اليوميّة.

28 - يُنْظَر: P. Lerat, Op. cit., p.16.

29 يُنْظَر: المَرجِع نفسه، ص.17.

30 يُنْظَر:

Peter Wexler, La formation du vocabulaires des chemins de fer en France (1778-1842), Droz, Genève, 1955.

31 يُنظَر:

Louis-Jean Calvet, Pour et contre Saussure : vers une linguistique sociale, Ed. Payot, Paris, 1975, p.18.

32 أجل، لم نطّلع على مُؤلَّفٍ عولِجت فيه قضيّة اللُّغة المُتخصِّصة مِن غير أن يُتطرَّق إلى هذا التّمييز. يُنظَر على سبيل المِثال: الطّاهر ميلة، مصطلحات الرّياضيّات في التّعليم المتوسّط والثّانويّ بالجزائر، رسالة لِنيل

درجة ماجستير، مُقدّمة لِمعهد اللُّغة والأدب العربي، جامعة الجزائر، 1985، ص.54-30. و م. ف. حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح..، ص.07- 16.

33 محمود فهمي حجازي، المرجِع نفسه، ص.15.

34 يُنظَر:

M. -T. Cabré, La terminologie : théorie, méthode et application.., p.149-151. نقلته عن: P. Lerat, Terminologie et sémantique descriptive, La banque des mots, numéro spécial, 1988, p.12-13.

35 -علي القاسمي، المصطلحيّة (علم المصطلحات) النّظريّة العامّة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، اللّسان العربيّ..، ص.12.

36 -بدت الإرهاصات الأولى لِهذه النّظريّة في مُؤلَّفها القيِّم المَوسوم La terminologie : théorie, méthode et application,.. وهي الّتي ستسمّيها م. ت. كابري فيما بعد بنَظريَّة البوّابات. يُنظَر: أسفله، الفصل الثّالِث، ص.133-101.

37 يُنظَر:

M. -T. Cabré, La terminologie : théorie, méthode et application.., p.136-140.

38 يُنظَر: المرجِع نفسه، ص.149.

39 محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع، مصر، (د. ت)، ص.14.

40 أحمد الخطاب، المُصطلحاتُ العلميّة وأهميّتُها في مَجال التّرجمة: العُلوم الطّبيعيّة كنموذج، ضِمن التّرجمة العلميّة (أعمال ندوة لجنة اللّغة العربيّة لأكاديميّة المملكة المغربيّة حول التّرجمة، المنعقدة بطنجة، 11 و12 ديسمبر 1995)، سلسلة النّدوات، مطبوعات أكاديميّة المملكة المغربيّة، الرّباط، 1995، ص.186.

41 يُنظَر: P. Lerat, Op. cit., p.23.

42 محمود فهمي حجازي، المرجع نفسه، ص.13. نقله عن: « المَدخل إلى علم التّسميات »Th. Schippan, Einfühung in die semasiologie, Leipzig, 1979. . لم يشِرْ المُقتبِسُ إلى دار النّشر ولا رقم الصّفحة.

43 عبد السّلام المسدّي، المصطلح النّقدي، مُؤسّسة عبد الكريم بن عبد الله، تونس، 1994، ص.11.

44 عبد السلام المسدّي، المصطلح النّقدي..، ص.14-13.

45 - M. T. Cabré, La terminologie.., p.193.

46 -بيتر نيومارك، الجامع في التّرجمة، ترجمة وإعداد حسن سعيد غزالة، إيلجا، فليتا ـــ مالطا، 1992، ص.211- 212.

47-Roger Goffin, La science terminologique, Terminologie et traduction, n° 2, 1985, p.13.

48-Bertil Malmberg, Analyse du langage au XX e siècle : Théories et méthodes, 1° éd. P U F, Paris, 1983, p.308.

49- M. -T. Cabré, La terminologie.., p.65. Elle cite : R. Goffin, La science terminologique, Terminologie et traduction, n° 2, p.13.

50-(Lexicale competence).

51 - عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربيّ: نماذج تحليليّة جديدة، دار تبقال للنّشر، الدّار البيضاء، ط.2، المغرب، 1992، ص.15.

52 يُنظَر: B. Malmberg, Op. cit, p 219.، ويُقارن مع نظرة المصطلحيّات الحديثة إلى الدّليل اللّغويّ، وهي تتبنّى ثلاثيّة الجانب التي أدخلها بيرس Peirce في السّميائيّات، ووظّفها الأمريكيّ شارل موريس C. Morris في شروط دلاليّة الدّليل اللّغويّ.

53- (Sous- code)

54 -خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللّسانيّات، دار القصبة للنّشر، الجزائر، 2000، ص.103.

55 ينظر: M. -T. Cabré, La terminologie : Théorie, méthodes et application.., p.229. ، حيث تذكر ثلاثة أقطاب

بحثوا في المصطلحيّات من هذه الزّاوية، وهم:Yves Gambier, Louis Guespin et François Gaudin.

56 - ينظر مثلاً الأعمال التي تضمّنها هذا المجلّد:

« Parcours linguistiques de discours spécialisé », Textes réuinis par Sophie Moirand et autres, du colloque organisé en Sorbonne, les 23-24-25 septembre 1992, Coll : Science pour la communication, Peter Lang, B. U de Grenoble, 1993.

57 خولة طالب الإبراهيميّ، مبادئ في اللّسانيّات..، ص.168. نَقلته عن:

H. Rucks, Linguistique textuelle et enseignement du français, Hatier, Paris, 1980.

58 Louis Guilbert, Dictionnaire et linguistique : Essai de typologie des dictionnaires monolingues français contemporains , in Langue française, n° 02 (Le lexique), Ed. Larousse, Paris, 1969, p.11-12

59 Bernard Quemada, Technique et langage, in Histoire des techniques, Bertrand Gille, Coll. La pléiade, Gallimard, Paris, 1978, p.1153. Cité par M. T. Cabré, La terminologie..., p.119.

60 G. Mounin, La linguistique comme science auxiliaire

dans les disciplines juridiques, META, vol 24, n° 1, 1979, p.13. Cité par M. -T. Cabré, La terminologie.., p.13.

61 يُنظَر ما قلناه عن معجم فيستر وشلومان: أعلاه، ص.. وينظر النّتائج التي توصّلت إليها النّدوة حول التّعريف بفرنسا في مجلّد: " La définition ", Actes du colloque " La definition " organisé par le CELEX de l'univ. Paris-nord, Paris, les 18 et 19 novembre 1988, Editeurs : Jacques Chaurand et Francis Maziére, Librairie Larousse, Paris, 1990, 303 pages.

و ينظر أيضًا مقال " كوندل " في:

Danielle Candel, La definition chez les scientifiques, Terminologies nouvelles (Terminologie et diversité culturelle), n° 21.., p.52-57.

62- André Martinet, Syntaxe générale, Armand Colin, Paris, 1985, p.07-08.

63 يُنظَر:

M. –T. Cabré, Terminologie et linguistique : La théorie des portes, Terminologies Nouvelles, n° 21.., p.11-13.

64 محمود فهمي حجازي، الأسس ..، نقله عن بحث فيستر:

E. wüster, Die Allegemeine terminologielehre – Ein

Greuzgbiet Zwischen sprachwissenschatft, Logik, ontologik, informatik und der sachwissenschaft, in Linguistics, n° 119, 1974, p.62-106.

65 يُنظَر حولَ لُغات الاختصاصات: أعلاه، ص.77-70.

66- Anouck Jaccarini, utilisation d'une banque de texte en terminologie, Terminologie nouvelles, Rint, n° 20, Belgique, décembre 1999, p.18.

67 ينظر:

Helmut Felber, Terminologie manuel, Infoterm, UNEESCO, Paris, 1984, p.103.

68 ينظر: المرجع نفسه، ص.103.

69-R. Temmerman, Une théorie réaliste de la terminologie : Le sociocognitivisme, Terminologies nouvelles, n° 21.., p.61.

70 -يُنظَر:

Michel Galmiche, Sémantique linguistique et logique: un exemple; la théorie de R. Montague, Coll. Linguistique nouvelle, 1ère éd, PUF, Paris, 1991, p.10.

- يُنظَر:

Georges Mounin, Les problèmes théoriques de la traduction, Gallimard, Paris, 1963, p.127.

72 -يُنظَر:

Louis Hjelmslev, Prolégomènes à une théorie du langage, Trad. Du Danois par Una Canger avec la collaboration d'Annick Wewer, Coll. Arguments, Ed. Minuit, Paris, 1971, p.31.

73 -يُنظَر: Michel Galmiche, Op. cit., p.10.

74-Georges Mounin, Dictionnaire de la linguistique, 2éme éd. Quadrige / PUF, 1995, Paris, p.212-213.

75 يُنظَر:

Georges Mounin, Dictionnaire de la linguistique.., p.213.

76 -وهذا حسب ترجمة القاموس المُوحَّد لِمُصطلح: Dénotation.
يُنظَر: القاموس المُوحَّد..، م.694، ص.37.

77 -وكذلك حسب ترجمة القاموس المُوحَّد لِمُصطلح: Connotation. يُنظَر: المَرجِع نَفسه، م.554، ص.30.

78-Georges Mounin, Op. cit., p213.

79 - عبد السلام المسدّي، المصطلح النّقدي..، ص.14-13.

80 يُنظَر: المعجم المُوحّد..، م.1672، ص.86.

81 J. Piaget, Psychologie et épistémologie : Pour une théorie de la connaissance, Ed. Denoël Gonthier, Paris, 1970, p.12.

82- يُنْظَر: M. Fichant et M. Pecheux, Sur l'histoire des sciences, Ed. Maspéro, Paris, 1969, p.08

83 J. Piaget, Ibid, p.12.

84 D. Candel, Le discours définitoire : variations discursive chez les scientifiques, in Parcours linguistique de discours spécialisés, (Colloque organisé en Sorbonne les 23-24-25 sept 1992), textes réunis par Sophie Moirand et autres, Peter Lang, B. U. de Grenoble, 1993, p.33.

85 يُنظَر: المرجع نفسه، ص.34-33.

86 سمّاهم تمرمان تقليديّين لأنّهم لازالوا تابعين لمدرسة فيستر إلى يومنا هذا.

87- Alain Rey, Théorie du signe et du sens, Coll: Lectures, Ed. Klincksieck, Paris, 1973, p.22. Ouv. cité : Léon Brunschvicg, Les ages de l'intelligence.

بالنّسبة للمُفكّرين الّذين يَتحدَّث عنهم ألان رايْ نُشير إلى:

E. Benveniste, Problème de linguistique générale. "

Catégories de pensée et catégorie de langues ".

88- M. -T. Cabré, La terminologie.., p.304

89- ISO 704 : Principes et méthodes de la terminologie. O. I. T. Genève, 1987, p.16.

90 -جيرار جيهامي، الإشكاليّة اللّغويّة في الفلسفة العربيّة: دراسة تحليليّة نقديّة، سلسلة المكتبة الفلسفيّة، ط.1، دار المشرق، بيروت، 1994، ص.163.

91 - لمعرفة مميّزات المصطلحين: التّعاقبيّة والتّزامنيّة، ينظر: أحمد مختار عمر، التّعدّديّة في المصطلح اللّغويّ: آثارها ووسائل القضاء عليها، مجلّة كلّية دار العلوم، ع.23، القاهرة، جوان 1998، ص.08.

92- Rita Temmerman, Une théorie réaliste de la terminologie.., p.60.

93-Marcel Diki-Kidiri, Terminologie et diversité culturelle.., p.5-6.

معوّقات الترجمة الآلية ذات الطابع النحوي
قراءة نقدية لظاهرة اللبس النحوي في المترجم الآلي "ترجم"

د. حميدي بن يوسف
جامعة يحيى فارس بالمدية

1 ــ تقديم:

عرف العصر الحديث تطورا هائلا في ميدان التكنولوجيا بحيث تم إدخال الآلة في كثير من المجالات العلمية، حتى تلك التي تنعت بالعلوم الإنسانية أو الاجتماعية. وبالنظر إلى أهمية التواصل بين الشعوب خاصة تلك التي تختلف ثقافيا ولسانيا فيما بينها، يمكن القول بأن استثمار الآلة في هذا المجال بات أمرا حتميا.

وإذا نظرنا إلى واقع التواصل اليوم نجد بأن الباحثين قد حاولوا استثمار الآلة في ميدان الترجمة ولكن بكيفية متفاوتة وبدرجة فعالية ونجاح متباينة. ولعل هذا التباين في التحقيق يعود إلى مجموعة من العوامل منها ما يتصل بما هو لساني ومنها ما يتصل بالجانب الآلي (أي الحاسوبي).

سنحاول في هذه المقالة التعرض لإشكال اللبس النحوي باعتباره معوقا ذا طابع لساني، يؤثر على درجة فعالية الترجمة الآلية بين اللغات، لنرى مدى تجاوز المترجمين الآليين لهذا الإشكال، وذلك من خلال دراسة تطبيقية لمترجم آلي إنكليزي عربي، وعربي إنكليزي موضوع في الخدمة على شبكة الإنترنت.

2 ــ الترجمة الآلية واللسانيات الحاسوبية:

أقامت اللسانيات جسورا معرفية بينها وبين بعض العلوم الأخرى، وقد نتج عن هذا الارتباط ظهور مجالات بحث جديدة تستمدّ موضوعاتها ومناهجها من كلا المجالين المعرفيين، ففي مجال العلوم الإنسانية مثلا شكّلت اللسانيات أحد ركني كثير من العلوم المولّدة كما هو الشأن بالنسبة إلى اللسانيات الاجتماعية التي تعنى بدراسة العلاقة بين اللغة والمجتمع، أو بالنسبة إلى اللسانيات النفسية التي تُعنى "بدراسة أثر اللغة في توضيح المفاهيم النفسية[1]". ولكن هذا التفاعل التي تشكل اللسانيات أحد أقطابه لم يبق منحصرا في العلوم الإنسانية بل تعداه إلى مجال العلوم التقنية وعلوم الآلة. ويؤكد الأستاذ إبراهيم بن مراد ذلك بقوله: "إنّ اللسانيات باعتبارها علما، ذات صلة وثيقة بالتقنيات الصناعية، وهذه الصلة لا تقلّ في الحقيقة أهميّة عن صلة العلوم الفيزيائية أو العلوم الكيميائية بالتقنيات الصناعية"[2].

لقد تفاعلت اللسانيات إيجابيا مع الحاسوبيات، وقد نتج عن ذلك نشوء علم حديث يأخذ تسميته من كلا المجالين، ألا وهو باللسانيات الحاسوبية، أو ما يُسمى بالإنكليزية[3](Computational Linguistics)، وهو علم "يُعنى باستخدام الحاسوب وتطبيق مناهج العلوم المعتمدة عليه في دراسة اللغة، ولا سيما في الترجمة الآلية، وتمييز الكلام والذكاء الاصطناعي، أي العمليات التي تقوم بها الآلة بعد تلقينها المعلومات في حقل معيّن"[4].

ويظهر من خلال هذا التحديد أنّ الترجمة الآلية تشكل مبحثا هاما من مباحث هذا العلم الناشئ، وقد يكون ذلك نابعا من أهمية الترجمة ذاتها باعتبارها أداة فاعلة في إحداث التواصل بين أنواع الثقافات المختلفة من الناحية اللغوية.

تحدّد الترجمة الآلية على أنها "تدخّل الذكاء الاصطناعي عن طريق مساعدة الحاسوب لأداء فعل الترجمة عن طريق الأنماط اللغوية والمعرفية المخزّنة بفعل تراكيب ومصطلحات يسترجعها في مقابل اللغة التي يترجم منها"[5]. ويفهم من هذا أنّ ذاكرة الحاسوب الموضوع بقصد الترجمة تكون مزوّدة بنماذج أو أنماط تخص البنى اللغوية (الصوتية، والصرفية، والتركيبة والدلالية) للغة المنقول منها واللغة المنقول إليها.

ولكن الإشكال الذي يطرح نفسه هو هل أن البرامج الخاصة بالترجمة الآلية لها من الكفاءة بالقدر الذي يسمح بترجمة تحافظ على الخصوصيات الصرفية والنحوية والدلالية للغة المترجم إليها؟

إن المطلع على ما أنجز من برمجيات موضوعة في خدمة المشتغلين بالترجمة من لغة إلى أخرى يدرك بأن هناك تطورا حاصلا خاصة فيما يتعلق باللغات الأوربية، غير أنّ هذا لا يعني أنّ المترجم الآلي استطاع تعويض الإنسان المترجم، فلا زالت هناك مشكلات ومعوقات، خاصة تلك التي تتصل بالجانب الدلالي من اللغة، بل إنّ الترجمة الآلية ما زالت تعاني من مشكلات ذات طابع نحوي، نذكر منها مشكلة اللانحوية (Agrammaticalité)، بحيث أنّ الجمل في لغة الوصول لا تتطابق مع قواعدها النحوية، وكذلك مشكل اللبس (Ambiguïté)، وهو المشكل الأكبر في الترجمة الآلية نظرا إلى أنّ فهم النص المترجم يتوقّف على تحديد دلالته بدقّة[6].

3 ــ إشكالية ترجمة الجمل الملتبسة نحويا ترجمةً آلية:

يُعد اللبس ظاهرة من الظواهر اللغوية التي تحدث حينما يكون "لكل كلمة أو عبارة أو جملة أكثر من معنى واحد"7.ويترتب على هذا التحديد أنّ اللبس يطال المستوى الإفرادي (المعجمي) من اللغة فيكون واقعا في الكلمات، كما قد يطال المستوى التركيبي (أو النحوي) من اللغة فيكون واقعا في الجمل. ولكنه في كلتا الحالتين يؤدي إلى تحمّل الجملة أو القول أكثر من معنى.

ومن مظاهر اللبس الخاص بالمستوى المعجمي أن تحتمل جملة أو عبارة معنيين أو أكثر بسبب إحالة كلمة فيها على معنيين أو أكثر "فجملة I

filled the pen تعدّ ملتبَسة، على اعتبار أنّ the pen يمكن أن تُشير إلى آلة الكتابة [قلم] أو إلى حظيرة الحيوانات"[8]. وكذلك الأمر بالنسبة للجملة الفرنسية التالية: "Le secrétaire est dans le bureau التي تمتلك على الأقل معنيين؛ لأن secrétaire يمكن أن تكون شخصا أو أثاثا [متاعا]"[9]. أما في العربية فيمكن التمثيل بجملة "قال الرجل" التي تعني أنه تلفظ بالكلام، وتعني أيضا أنه نام في القائلة أو القيلولة[10].

أما اللبس النحوي فينتج عن احتمال الجملة أو العبارة لبنيتين نحويتين أو أكثر، وكل بنية تحمل معنى خاصا بها. ويُفسر هذا النوع من اللبس من منظور مدرسة النحو التوليدي التحويلي في اللسانيات بأنّ "نفس البنية السطحية [للجملة] ترتبط ببنيتين عميقتين أو أكثر"[11].

ومن أمثلة اللبس التركيبي (النحوي) في الإنكليزية "جملة I like good food and wine حيث يمكن لـــgood أن تحتمل علاقة تركيبية مع كل من food و wine، [أي] good food and good wine أو مع food وحدها 12"good food and any wine.

وفي اللغة الفرنسية يمكن عدّ جملة "Georges aime Marie autant que Jean جملة ذات بنية سطحية ملتبسة تعكس أو تقابل إما Georges aime Marie autant que Jean aime Marie، وإما Georges aime Marie autant qu'il aime Jean."[13].

أما في اللغة العربية فيمكن التمثيل للجمل الملتبسة في مستواها السطحي بجملة "هو أغنى الورى" التي تحتمل بنيتين نحويتين عميقتين مختلفتين: ففي البنية العميقة الأولى تكون كلمة "أغنى" اسم تفضيل مضافا إلى كلمة "الورى" التي تعد مضافا إليه. وفي البنية العميقة الثانية تكون كلمة "أغنى" فعلا ماضيا متعديا، وكلمة "الورى" مفعولا به.

إنّ وجود مثل هذه الجمل (أي الملتبسة نحويا) في أية لغة "يُظهر بوضوح عدم قدرة البنى السطحية على التمثيل المناسب للعلاقات الأكثر عمقا، ومن ثمّ فلا يجب الاعتماد فقط على المستوى الظاهر من اللسان"[14].

وإذا كان اكتشاف هذا الإشكال ومحاولة تفسيره مرتبطا بمعرفة الباحث اللساني في تعامله مع اللغة، فإنه من الضروري التنبيه إليه والتعامل معه بحذر إذا كان الأمر يتعلق بالترجمة الآلية حيث يكون التعامل مع آلة غبية قد لا يتوفر فيها الحدس الذي بواسطته يتم الحكم على بنية الجمل.

4 ـ الترجمة الآلية والحدس:

يُحدد الحدس على أنه "خصيصة عقلية يستطيع بها الإنسان أن يتلمس صلة ما هو كائن بما ينبغي أن يكون"[15]. وإذا كان هذا خاصاً بالإنسان ذي القدرات العقلية السوية فهل يمتلك الحاسوب حدسا يسمح له بالتعرّف على الجمل الملتبسة نحويا؟

والحقيقة أنه من الصعب القول بأنّ الحاسوب يملك هذا الحدس أو تلك المعرفة الضمنية ببنية الجمل، حيث إنه "ينبّئك بما أقيمت عليه برامجه

من غير إحساس ولا شعور؛ فهو يدفع بما يُدفع إليه. من هنا لم تكن قدرة الحاسوب على الحدس كتلك التي عند الإنسان. ولذلك ليس من المتوقَّع أن يكون الحاسوب قادرا على تقدير الأمور بحيث يضع كل أمر في نصابه، إلا بمقتضى حدود البرمجة"[16].

وإذا كان ذلك كذلك فإنه يتوجب على المشتغل بالبرمجيات الخاصة بالترجمة الآلية أن يضع في الحسبان كل القضايا التي يمكن أن تقف في طريق الترجمة الناجحة، ولعل أهم شيء ينبغي أن يعلمه ـــ زيادة على معرفته بالتقنيات البرمجة ـــ هو المعرفة اللسانية العميقة الخاصة بالبنى الصرفية والنحوية والدلالية للغة الأصل واللغة الهدف.

إن ما سبق يتصل بتحديد بعض المفاهيم التي لها صلة بالجانب التطبيقي، والتي سنحاول جعلها موضع اختبار من خلال دراسة نقدية لبرمجية خاصة بالترجمة الآلية من الإنكليزية إلى العربية والعكس ألا وهو المترجم الآلي "ترجم" الذي أنجزته شركة "صخر[17]" الموضوع حاليا في خدمة المستعملين عبر شبكة الإنترنت[18]. بحيث سنحاول معرفة ما إذا كان في مقدور هذه البرمجية اكتشاف الجمل الملتبسة نحويا وترجمتها على الوجه الصحيح. وفيما يأتي جدولان نعرض فيهما نتائج الترجمة الآلية لجمل ملتبسة نحويا من اللغة العربية، وأخرى من اللغة الإنجليزية[19]:

الجدول الأول:

الجملة العربية	ناتج ترجمتها إلى الإنجليزية
1 ــ أحب جون أكثر من بيتر (دون ضبط بالشكل للفعل أحب)	John loved more than peter
2 ــ أحبُّ جون أكثر من بيتر.	I love John more than Peter
3 ــ أريد مساعدتك.	I want to aid you
5 ــ أريد مساعدتك في أعمالي.	I want to aid you in my works

الجدول الثاني:

الجملة الإنكليزية	ناتج ترجمتها إلى العربية
Jack is easy to please-1	جاك سهل أن يسرّ
I like good food and juice -2	أحبّ الطّعام والعصير الجيّدين

يتضمن الجدول الأول نتائج الترجمة لبعض الجمل العربية الملتبسة التي اخترناها بقصد معرفة مدى استطاعة هذا البرنامج أن يكتشفها: فالجملة الأولى وهي "أُحبُّ جون أكثر من بيتر" تعد ملتبسة لأنها تحتمل بنيتين الأولى تقديرها هو: أحبُّ جون أكثر من حبي لبيتر، والثانية تقديرها: أحبُّ جون أكثر من حبِّ بيتر لجون.

وبالنظر إلى ناتج الترجمة يظهر بأن الجملة الإنجليزية المقابلة لها وهي:John loved more than peter غير سليمة نحويا ودلاليا، وقد يعود ذلك إلى أن الحاسوب لم يستطع تحليل كلمة "أحب" تحليلا صرفيا مناسبا بحيث اعتبرها فعلا ماضيا منسوبا إلى المفرد المذكر الغائب "أحَبَّ".

ولكنه عند ضبط الفعل "أحِبُّ" (الجملة الثانية) بالشكل بحيث تعرّف الحاسوب على أنه مسند إلى المتكلم المذكر المفرد (أنا) كانت الترجمة سليمة، ولكنها أنتجت جملة واحدة فقط. غير أنه عند تفحص هذه الجملة الناتجة يبدو بأنها هي أيضا جملة ملتبسة في اللغة الإنجليزية.فهي تحتوي في مستواها العميق على بنيتين نحويتين.وباعتبار أن الناتج هو جملة واحدة، يمكن القول بأن البرنامج لم يكتشف البنية النحوية الثنائية الخاصة بالجملة العربية.

وبخصوص الجملة الثالثة (أريد مساعدتك) فهي أيضا ملتبسة إذ تتضمن في العربية بنيتين عميقتين هما: (أ) ـــ أريد أن تساعدني أو(ب) ـــ أريد أن أساعدك. وعند النظر إلى ناتج الترجمة يبدو بأن البرنامج اختصر هاتين الحالتين في جملة إنجليزية واحدة هي: .I want to aid you وهي الجملة التي تقابل دلاليا الجملة العربية ب (أريد أن أساعدك). ومعنى هذا أن البرنامج لم يتفطن إلى الإمكانية الأولى (أريد أن تساعدني).

وعلى اعتبار أن البرنامج لم يتمكن من اكتشاف الإمكانية السابقة فقد أضفنا محدِّدات تؤكد الاحتمال(أ) وتلغي الاحتمال (ب) وذلك بإضافة عبارة "في أعمالي" (الجملة رقم 4). ولكن ترجمة جملة "أريد مساعدتك" لم تتغير، بل بالعكس فقد نتج عن هذه الإضافة إخلال بالدلالة الخاصة بالجملة الناتجة. وهو ما يؤكّد أن الجملة العربية الملتبسة : "أريد مساعدتك" قد جدّد لها في برنامج الترجمة مقابل تركيبي واحد، بمعنى أن هذا البرنامج لم يستطع اكتشاف البنية العميقة للجملة حتى ولو انتفى لبسها عن طريق إضافة المحددات.

وبخصوص الجدول الثاني الذي تم الانطلاق فيه من الجمل في اللغة الإنجليزية،يَظهرُ أنّ الجملة الأولى تحتمل بنيتين الأولى هي: Jack is easy to please (othres أي جاك سهلٌ أن يَسرَّ (الآخرين) أي جاك هو الفاعل. والثانية هي: Jack is easy to be pleased by others) جاك سهلٌ أن يُسرَّ (من قِبل الآخرين) أي جاك هو المفعول به. ولكن غياب الشكل الخاص بالفعل يسرّ في الجملة العربية الناتجة عن الترجمة حالَ دون معرفة المعنى المقصود، وإنْ كان السياق يرجّح المعنى الثاني. ثم إن ترجمة الجملة الإنجليزية الملتبسة بجملة عربية واحدة يؤدي إلى القول بأن البرنامج لم يأخذ بعين الاعتبار مفهوم اللبس النحوي.

أما الجملة الإنجليزية الثانية: فهي ملتبسة أيضا من الناحية النحوية إذ تحتمل بنيتين:

الأولى: I like good food and (good) juice. أي: أحبُ الطعام الجيد والعصير (الجيد). والثانية هي I like good food and (any) juice. أي: أحبّ الطعامَ الجيد و(أيَّ) عصيرٍ (كان). وبالنظر إلى ناتج الترجمة وهي جملة: "أحبّ الطّعام والعصير الجيّدين" يظهر بأن المترجم الآلي اكتفى فقط ببنية نحوية واحدة في اللغة الإنجليزية وهي البنية الأولى. وهذا ما يسمح بالقول بأنه لم يستطع اكتشاف اللبس الخاص بالجملة الإنجليزية.

5 ــ خاتمة: نخلص من خلال ما سبق إلى أنّ برنامج "ترجم" لم يأخذ في الحسبان الجمل الملتبسة من الناحية النحوية، وقد يعود هذا إلى تلك النظرة التي تقصر البنية النحوية في مستوى السطح، بحيث تعتمد على الظاهر دون تقدير للبنى العميقة. وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن برنامج الترجمة الآلية ينبغي أن يبنى بالاستناد إلى معرفةٍ وعي عميقين بالنظريات اللسانية التي تحاول تفسير اللغة من الجانبين الباطني والظاهري.

وما ينبغي أن نشير إليه أيضا هو أن على المستعمل أن يكتب الكلمات مضبوطة بعلامات الشكل المناسبة، لكي يتفادى كل لبس معجمي أو نحوي يمكن أن سبيل ترجمة آلية ناجحة للجمل.

وإضافة إلى ما سبق يمكن القول بأنه لكي نتجاوز مشكلة اللبس النحوي أثناء الترجمة الآلية نقترح إدراج الجملة المراد ترجمتها في سياق نصي (أكبر من الجملة)، وهذا ما يفتح المجال للمترجمين الآليين من الاستفادة من النظريات الخاصة بلسانيات النص.

مراجع البحث بالعربية:

ـــ **إبراهيم بن مراد**،"المعاجم العلمية العربية المختصة ودور الحاسوب"، مجلّة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، (الجزائر، ع04، 2001).

ـــ **جاك سي. ريتشاردز** (وآخرون)، معجم لونجمان لتعليم اللغات وعلم اللغة التطبيقي، إنجليزي إنجليزي عربي، تر. محمود فهمي حجازي ورشدي أحمد طعيمة، (الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، مصر، 2007).

ـــ **رمزي منير البعلبكي**، معجم المصطلحات اللغوية، إنكليزي/ عربي، (دار العلم للملايين، بيروت، 1990).

ـــ **سمير شريف استيتية**،اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج، (عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2005).

ـــ **صالح بلعيد**،دروس في اللسانيات التطبيقية، (دار هومه، الجزائر، 2000).

ـــ المنجد في اللغة والأعلام، ط 40.

ـــ موقع المترجم الآلي "ترجم": www.tarjim.com

المراجع باللغة الأجنبية:

-N. Chomsky, La nature formelle du langage, (éd. Seuil, paris, 1969).

- Jeans Dubois (et al.),Dictionnaire de linguistique, (Larousse, 2éd, 2002).

- P. H. Matthews, Concise dictionary oflinguistics,(Oxford University Press, New York, 1997).

- J. C. Smith."L'état actuel de la traduction automatique». Actes du 4e colloque international de linguistique, (linguistique arabe et informatique), (Tunis, 1989).

هوامش البحث:

1- رمزي منير البعلبكي، معجم المصطلحات اللغوية، إنكليزي/ عربي، (دار العلم للملايين، بيروت، 1990)، ص. 408.

2- إبراهيم بن مراد، "المعاجم العلمية العربية المختصة ودور الحاسوب"، مجلّة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، (الجزائر، ع04، 2001)، ص. 93.

3 -هناك ترجمات عربيّة أخرى لهذا المصطلح، مثل اللغويات الحاسوبية، أو اللسانيات الإعلامية، علم اللغة الحاسبي وغيرها.

4 -رمزي منير البعلبكي،مُعجم المصطلحات اللغوية، ص. 110.

5- صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، (دار هومه، الجزائر، 2000)، ص. 202.

6 -للتفصيل أكثر ينظر:

J. C. Smith. "L'état actuel de la traduction automatique". Actes du 4e colloque international de linguistique, linguistique arabe et informatique, (Tunis, 1989), pp. 92 - 96.

7- جاك سي. ريتشاردز (وآخرون)، معجم لونجمان لتعليم اللغات وعلم اللغة التطبيقي، إنجليزي إنجليزي عربي، تر. محمود فهمي حجازي

ورشدي أحمد طعيمة، (الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، مصر، 2007)، ص. 30.

8 P. H. Matthews,Concise dictionary of linguistics, (Oxford University Press, New York, 1997), p. 15.

9 Jeans Dubois (et autres), Dictionnaire de linguistique, (Larousse, 2éd, 2002), p. 31.

10 المنجد في اللغة والأعلام، ط 40، ص. 66 وص. 666.

11 Jeans Dubois (et autres), Dictionnaire de linguistique, p. 32.

12 P. H. Matthews,Concise dictionary of linguistics, p. 15.

13 Jeans Dubois (et autres), Op. Cit. p. 32.

14 N. Chomsky, La nature formelle du langage, (éd. Seuil, Paris, 1969), p. 168.

15 - سمير شريف استيتية، اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج، (عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2005). ص. 547.

16 - نفسه، ص. 547.

17 تعد شركة صخر من أهم الشركات على الصعيد العربي المتخصصة في تقنيات المعالجة الطبيعية للغة العربية.

18 يمكن للباحث أن يتعرف على هذه الخدمة بالدخول إلى الموقع التالي: www.tarjim.com، وهو موقع خاص بالترجمة الفورية للنصوص من الإنجليزية إلى العربية وبالعكس.

19 لقد تم إجراء هذا الاختبار التطبيقي الخاص بفعالية برنامج ترجم في اكتشاف الجمل الملتبسة سنة 2009 ثم أعدناه سنة 2012، فلم يحصل أي تغير في النتائج وهذا ما يعني بأنه لم يحصل أي تطوير في هذه البرمجية الخاصة بترجمة النصوص من العربية إلى الإنكليزية والعكس.